مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

المستشار القانوني
جهاد الشريف

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

**أربعة أسابيع** ص 4

أبرز أحداث نيسان/إبريل 2010، بإيجاز وافٍ، ليتسنى للقارئ الاطلاع على بانوراما الشهر.

**قارئ/كاتب** ص 12

«وارد» مجلة **السجل**

**العنف المجتمعي: «طعّة وقايمة»!** ص 16

عبر استعراض الأحداث الأخيرة في كلٍّ من السلط والكرك، توضح **السجل** في هذا التقرير فقدان ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وتراجع دور النخب التقليدية.

**المركز الوطني لحقوق الإنسان: لا مهادنة** ص 20

أصدر المركز تقريره السادس، الذي بدا واضحاً فيه أن الحكومة والإعلام تركاه وحيداً. دلال سلامة تسلّط الضوء على التقرير، وتعرض أبرز ما تناوله من انتهاكات، والإجراءات الرسمية إزاءها.

**الانتخابات العراقية: تجاذبات الإقليم تفضي إلى سيناريوهات مفتوحة** ص 64

عكست الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق مؤخراً، تنافساً مريراً بين لاعبين إقليميين، أكثر من كونها ممارسة ديمقراطية تجري بمشاركة قوى سياسية عراقية. محجوب الزويري ناقش هذه المسألة والسيناريوهات المحتمَلة.

**المعاقون حركياً: مأساة الخروج من المنزل** ص 70

سائقون يستغلّونهم ووسائل نقل غير مهيّأة لحملهم. ذلك هو واقع المعاقين حركياً الذين قد ينتظر بعضهم لساعاتٍ في البرد القارس أو تحت الشمس اللاهبة. دلال سلامة تفتح ملف هذه الشريحة، وتستمع إلى معاناتهم.

**توظيف ريادي للفن في خدمة البيئة** ص 74

فنان متعدد المواهب: تشكيلي ونحّات ورسّام ومصمّم. سخّر إمكاناته الفنية لتعريف الأطفال بأهمية التدوير. جلال عريقات حلّ ضيفاً على **السجل** في باب «إبداع».

**مرجع ممتع ومفيد في معرفة التاريخ الحديث للأردن** ص 78

**سياسي يتذكّر.. تجربة في العمل السياسي**، كتاب يعرض فيه جمال الشاعر تجربته الممتدة منذ الأربعينيات حتى أواخر الثمانينيات. إبراهيم غرايبة يقلّب صفحات الكتاب/الوثيقة.

**ساندرا بولوك: جائزتا أفضل ممثلة وأسوأ أداء بفارق يومين** ص 80

النجمة التي توّجت مشوارها السينمائي بفوزها العام الجاري بجائزة الأوسكار في دور رئيس عن فيلم «الجانب المظلم». محمود الزواوي يتتبع مسيرة بولوك الفنية وطبيعة الأدوار التي جسّدتها.

**مسرحية «سجون»: استثمار فيزيائية الجسد** ص 83

عرض مسرحي من إخراج مجد القصص وكتابة مفلح العدوان. يحكي عن الأغلال التي تبدأ لحظة ولادة الإنسان، وتتكاثر بمرور الزمن لتحاصره من كل الجهات دون أن يجد سبيلاً إلى التخلص منها.

**احتفاء بـ«الشرير ذي القلب الطيب»** ص 91

على خلاف ما جرت عليه العادة من احتفاء بالمبدعين بعد رحيلهم عن الدنيا، أقام مقهى الأوبرج الشعبي حفل تكريم للممثل الأردني زهير النوباني.

## جماليات الخط العربي: صوفية الحرف

ص 94

تجارب فنية أردنية وروسية استلهمت الحرف العربي، وتجاوبت مع متغيرات العصر وتحدياته. اجتمعت التجارب في معرض أقيم بعمان شارك فيه رفيق اللحام ومحمد أبو عزيز وفلاديمير بوبوف.

## قلعة حصينة تختزن تاريخاً غنياً

ص 98

قلعة الكرك، التي تضم سبعة مستويات من البناء، يزنّرها سور ضخم تنتظم فيه أبراج مختلفة الأشكال، وأنفاق بمداخل سرية تصلها بمصادر المياه خارج أسوار المدينة.

## المدعوم: مسنود أم «شَبّيح»؟

ص 100

يروّجون لأنفسهم بوصفهم أصحاب علاقات وطيدة بذوي نفوذ. يفعلون ذلك للاستعراض أو للحصول على مكاسب. صلاح العبادي يغوص في ظاهرة «المدعوم»، ويحلل أبعادها.

## توفيق النمري: عميد الأغنية الأردنية

ص 104

اسمه مرتبط بـ«مرحى لمدرعاتنا»، و«ربع الكفاف الحمر»، و«دخلك يا زيزفونة»، وسواها من أغنيات شكّلت جزءاً لا يُستهان به من وجدان الأردنيين. إنه الفنان توفيق النمري، الذي يرسم له حسين نشوان بورتريهاً بالكلمات.

## مساحة حرّة

### العنف وتفتيت المجتمع

تشير الإحصائيات والأحداث التاريخية والراهنة، إلى أن العنف أصبح ظاهرة اجتماعية في الأردن. الأكاديمي إبراهيم عثمان يناقش الأسباب التي قادت إلى ذلك، ويقترح الحلول.

ص 14

## عين ثالثة

### الأزمة الطائفية في مصر: المطلوب تعزيز سيادة القانون

أصدر مركز «المبادرة المصرية من أجل حقوق الإنسان» تقريراً استعرض حوادث العنف الطائفي. جو ستورك يتناول الانعكاسات السلبية لما يحدث، داعياً إلى إقرار نهج شامل للقضاء على الظاهرة.

ص 68

## ملف العدد

### الحكومة على محكّ الأفعال

ص 25

الوزير عماد فاخوري: تطوير القطاع العام وإصلاحه أولوية حكومية
حسين أبو رمان ص 26

المياومة والتوجيهي والمعلمون: قضايا أدارتها الحكومة بالتأزيم!
دلال سلامة ص 34

تعامل الحكومة مع قانون الانتخاب: كمّ ستير!
حسين أبو رمان ص 38

من عطاء معلّق إلى أروقة المحاكم
السجل-خاص ص 42

قضية المصفاة: الوقائع بحسب التسلسل الزمني
السجل-خاص ص 46

الحكومة في مواجهة الفساد: أكثر من جبهة ومعركة
حمزة العكايلة ص 48

الإعلام الرسمي يراوح في مربّعه الأول
محمد الفضيلات ص 50

لجنة الوظائف العليا: أربكت «شفافية» الحكومة بدلاً من إفادتها
عمرو الطهراوي ص 52

السيارات الحكومية: علامة استفهام حول مصداقية ضبط النفقات
منال مطر ص 55

الحملات الأمنية: بؤر ساخنة «تبرد» وأخرى على الطريق
عمرو الطهراوي ص 56

القوانين المؤقتة: «حنفية» مفتوحة!
حسين عبد الحميد ص 58

الموازنة وملاحقها: صيف ساخن بانتظار الحكومة
محمد الخطيب ص 60

## «المعاشير» وترؤس مجلس الوزراء

مروان المعشر

رجائي المعشر

**لم** يكن رجائي المعشر أول مسيحي يترأس مجلس الوزراء في غياب الرئيس في تاريخ المملكة، بل إنه لم يكن أول «المعاشير» في القيام بهذه المهمة.

فقد سبقه إلى ذلك، ابن عمه مروان المعشر، الذي ترأس المجلس أيضاً بعد أن عُيّن نائباً لرئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومراقبة الأداء الحكومي في العام 2004 إثر التعديل الوزاري على حكومة فيصل الفايز. ثم نائباً لرئيس الوزراء 2004 - 2005 في حكومة عدنان بدران.

في حينها، سرت إشاعات في الأوساط السياسية أن الملك عبداللّه الثاني يفكر بتكليف مروان المعشر بتشكيل الحكومة، ليكون بذلك أول مسيحي في تاريخ المملكة يُختار لهذا المنصب.

الإشاعات نفسها عادت لتتكرر مع نائب رئيس الوزراء وزير الدولة رجائي المعشر، على ضوء ترؤسه مؤخراً عدداً من جلسات مجلس الوزراء. وعملياً فإن وجود الملفات الساخنة بين يدَيّ «أبو صالح»، أثار الأقاويل مجدداً عن إمكانية تكليف مسيحي برئاسة الحكومة.

المفارقة أن الإشاعات من هذا النوع لم تخرج من إطار ابنَي العم المعاشير، ولم تطَلْ مسيحيين آخرين.■

## مفارقة تسبّب بها ملحس: أبو عنزة مشتكياً

**القضية** التي رفعها ناشر صحيفة **الشاهد** الأسبوعية ضحر أبو عنزة، على وزير البيئة حازم ملحس بتهمة «إثارة النعرات الطائفية والذم والتحقير»، تنطوي على مفارقة سرعان ما انتبه إليها الذين يعرفون أبو عنزة جيداً.

ذلك أن أبو عنزة، غالباً ما يكون متّهَماً ومطلوباً للقضاء، لا متّهِماً ومطالِباً بـ«حقّه».

وبحسب ما جاء في موقع **خبرني** الإلكتروني، 18 نيسان/إبريل 2010، طلب وكيل أبو عنزة، المحامي فيصل البطاينة من المدعي العام إحالة القضية إلى محكمة أمن الدولة، «بخاصة أن القضية شخصية وعمل فردي لا علاقة لها بوظيفة الوزير». وأضاف البطاينة أن الوزير وصفَ أبو عنزة بأنه «موسادي»، نسبة إلى جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، «مما يحتم على المحكمة تحويله إلى أمن الدولة».

وطلب البطاينة من المحكمة الاستماع إلى شهادتَي وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف، والموظفة في إعلام الرئاسة آمال جريسات.

ناشر **الشاهد** صحر أبو عنزة، قال في حديث لـ**السجل**، إنه علم بالحادثة من مندوب الصحيفة عبد اللّه العظم الذي تحدث مع الوزير عبر الهاتف. وتابع: «أبلغني العظم بفحوى الحديث المؤسف للوزير، الذي اتهم الصحيفة وناشرها بأننا أصحاب أجندات غير وطنية، وأننا نتعامل مع الموساد، فقمت على الفور بالاتصال مع المحامي».

المحامي البطاينة قال لـ**السجل** إن موكله «اتجه للقضاء بعد رفضه الوساطات والتدخلات كافة من أعلى المستويات»، مضيفاً أن لديه «تسجيلات موثقة للمكالمة التي دارت بين الوزير والمندوب».

من جهته، قال الوزير ملحس في اتصال مع **السجل**: «لم أقرأ **الشاهد** من قبل، ولا أعرف من هو أبو عنزة، ولا حتى المندوب الذي تحدث معي»، متسائلاً: «كيف لي أن أتهم شخصاً لا أعرفه؟». الوزير فضّل عدم الخوض في تفاصيل القضية تاركاً الأمر للقضاء، مضيفاً: «جئت للوزارة للعمل والإنجاز من أجل الوطن، وفي النهاية هناك من يقيّم عملي وأدائي».

الناشط البيئي باتر وردم قال في حديث لـ**السجل**: «ما جرى بين الوزير ومندوب الصحيفة ينضوي تحت قضايا شخصية وليس له أي دوافع وطنية»، فالوزير ملحس «ينتمي لنوعية مميزة تعرف كيف تدير الأمور، وهو صاحب فكر ولديه حب للعمل، واهتمام بيئي شخصي ووظيفي». وكان بالإمكان إتاحة الفرصة للوزير «لينجز شيئاً ما لصالح وزارته، بدلاً من إضاعة وقته، وهدر جهده وطاقته».

يضيف وردم أن بعضهم «تعوّد للأسف، على أخذ الأمور بالتشكيك بقدرات الآخرين وطموحاتهم، ما استدعى وصول الطرفين للمحاكم».

كاتب وصحفي متابع لنشاطات أبو عنزة، وبخاصة في مجال الدعاوى المرفوعة عليه، قال لـ**السجل**: «هذه ليست سوى معركة في

سلسلة المعارك التي اعتاد أبو عنزة خوضها لمصالح شخصية وغايات مجهولة لا يعرفها سواه».

الكاتب الذي اشترط عدم نشر اسمه، كشف أنه وجد اسمه قبل ثلاث سنوات، مزجوجاً به في خبر نشره أحد المنابر التي يديرها أبو عنزة، بشكل مسيء له، فأراد رفع قضيه على أبو عنزة، إلا أنه تراجع عن ذلك بعد أن نصحه أصدقاؤه بأن خصمه يمتلك شبكة إعلامية يمكن له أن يشوّه سمعته من خلالها، وهي شبكة يبدو أنها «لا تخضع لأدنى معايير المهنية، ولا تلتزم بأخلاقيات العمل الصحفي» بحسب تعبير الكاتب.■

# ميردوخ في الأردن: نقاش حول «المستفيد»

**غاب** خبر زيارة «إمبراطور الإعلام» روبرت ميردوخ إلى الأردن عن الصحف المحلية اليومية، فيما تناولت مواقع إلكترونية الموضوع بشيء من التفصيل، واتسمت آراء المعلّقين على الخبر بالانقسام إزاء الزيارة، وإن بدت كفة الرافضين لها أكثر رجوحاً.

ميردوخ الأسترالي الأصل البالغ 79 عاماً، زار البلاد في أواخر آذار/مارس 2010، ليحتفل بتعميد ابنتيه الصغريين، غريس وكلوي، في منطقة البحر الميت. وحضر الاحتفال الملكة رانيا التي اصطحبت ميردوخ وضيوفه في جولة استمرت ثلاثة أيام شملت البحر الميت، وادي رم والبترا.

من بين الذين لبّوا دعوة ميردوخ، الممثلة نيكول كيدمان وزوجها كيث ايربان، الممثل هيو جاكمان، وإيفانكا ابنة رجل الأعمال الشهير دونالد ترامب.

الملكة رانيا قالت في حديثها لمجلة **هاللو** البريطانية، 5 نيسان/إبريل، إن أكثر ما أثار إعجاب الزوار هو «حسن الضيافة والدفء الذي أبداه الشعب الأردني»، وأضافت أن «الأردن بلد صغير الحجم، لكنه غني بثقافته وتاريخه».

تجيء زيارة ميردوخ الذي يرأس مجلس إدارة مجموعة **نيوز كورب**، بعد فترة قصيرة من إبرامه صفقة مع الأمير وليد بن طلال مالك مجموعة «روتانا»، قضت بحصول الأول على 9 في المئة من الأسهم، وهو ما دفع كتّاباً عرباً من مثل فهمي هويدي لطرح تساؤلات حول «هدف الصفقة».

هويدي كان نشر مقالة في صحيفة **الشروق** بعنوان «رائحة كريهة في فضائنا»، 22 آذار/مارس 2010، انتقد فيها حصول ميردوخ على أسهم في «روتانا»، ونوه إلى أن قناة **فوكس نيوز**، تُعَدّ من «أبرز أبواق المحافظين الجدد، والأقوى مناصرةً لإسرائيل والأشد تأييداً لمخططات الهيمنة الأميركية في المنطقة». وجاء في المقالة أن أقرب أصدقاء ميردوخ هو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهي معلومة «كافية لإثارة الشكوك حول الصفقة».

في السياق نفسه، تساءل نيكولاس بلينكو في مقالته بصحيفة **غارديان** البريطانية، 5 نيسان/إبريل، عما إذا كانت الصفقة والزيارة إلى الأردن تحملان فائدة لإسرائيل، أم إنهما تؤسسان لتغيير نظرة العالم إلى إسرائيل.

يرى بلينكو أن مشاركة جيمس، الابن الأكبر لميردوخ، في الصفقة، قد لا تشكل فائدة لإسرائيل، كون الابن يُظهر تعاطفاً مع الفلسطينيين الذين طُردوا من أراضيهم، ما سيغير في السياسة الإعلامية لمؤسسات العائلة إذا ما ورث ميردوخ الابن «امبراطورية والده».

بلينكو أشار إلى أن تفاصيل الزيارة والصور التي نقلتها **هاللو** تثبت للعالم أن منطقة الشرق الأوسط «ليست منطقة ذات دين واحد، بل هي منطقة متعددة الأديان والثقافات، وأن الدين المسيحي في أيدٍ أمينة فيها، وأن الصورة التي تنقلها إسرائيل ليست صورة واقعية»، وهو ما جعله يعتقد أن الزيارة قد تحمل رسائل سياسية، وقد تشكل تغييراً في نظرة العالم لقضايا الشرق الأوسط.■

# إيفا أبو حلاوة أمام القضاء: قِصّة مِن لا قِصّة

**ما** حدث مع المحامية والناشطة في مجال حقوق الإنسان إيفا أبو حلاوة، يصلح لأن يكون مثالاً حيّاً على أمرين، الأول هو الإعلام عندما يصنع قصة من لا قصة، والثاني هو الإعلام أيضاً الذي يقود الهجوم على شخص، ويغتاله بناء على تكهنات، دون حسبان للأذى النفسي والمادي الذي يلحق به.

أبو حلاوة تَمْثُل أمام القضاء في إطار القضية التي رفعها أحد المواطنين، وتضمنت مجموعة من الاتهامات منها «شلّ الدفاع الوطني» و«إثارة الحرب الأهلية» و«الإساءة للوحدة الوطنية»، وهي قضية رُفعت على خلفية اللقاء الشهير الذي جمع أبو حلاوة وممثلي مجتمع مدني بنائب الرئيس الأميركي جو بايدن، يوم 12 آذار/مارس 2010، وتردد بعده أنها طالبت فيه بأن يكون هناك تطبيق فوري لـ«المحاصصة السياسية».

العاصفة بدأت بخبر انفردت **العرب اليوم** بنشره، وصيغ بلغةٍ صورت اللقاء بوصفه انتهاكاً للسيادة الوطنية، فجاء فيه أن الحضور ناقشوا مع بايدن «الاستعدادات للانتخابات البرلمانية المقبلة»، وأنهم توافقوا في «اتفاق **جنتلمن**» على عدم إطلاع الصحافة على تفاصيله، كما أكد أن بايدن وجّه إليهم «نصائح» متعلقة بقانون الانتخابات.

الخبر أثار ردود فعل مستنكرة، لكن العنف الحقيقي انفجر يوم 15 مارس/آذار، عندما نشر موقع **كل الأردن** خبراً انفرد به هو أيضاً، جاء فيه أن «حق الأردنيين من أصل فلسطيني بالتمثيل المتساوي في الأردن» كان الموضوع الأساسي للّقاء، وأن بايدن كان «أقل تطرفاً» من «المدعوة» إيفا أبو حلاوة، التي طالبت بـ«المناصفة الفورية»، بينما حاول بايدن إقناعها بـ«التدرج».

الخبران انتشرا انتشار النار في الهشيم في مواقع إخبارية دون التأكد من صحتهما، وقد نفت أبو حلاوة في ما بعد ما تم تداوله حول مضمون اللقاء. المواقع فتحت صفحاتها لمئات التعليقات التي هاجمت شخص أبو حلاوة بعنف، واتهمتها بـ«الخيانة» و«نفث السموم»، كما وصفها أحد التعليقات بـ«العميلة المحجبة»، وهو أمر انتقده رئيس مركز حماية حرية الصحفيين نضال منصور.

منصور الذي أكد حق أي فرد بالتعبير عن وجهة نظره «حتى إن كانت مخالفة لوجهة النظر السائدة»، قال إنه كان على وسائل الإعلام التي نشرت الخبر أن تتصرف بـ«مهنية» فتستمع إلى الطرف الثاني في القصة.■

# رفع الحظر السعودي عن منتجاتنا الزراعية: الكرة في ملعبنا

**وأخيراً**، سمحت السلطات السعودية بدخول المنتجات الزراعية الأردنية لأراضيها، بعد 18 عاماً على قرارها حظر استيراد هذه المنتجات، وفق ما صرح به وزير الزراعة سعيد المصري لـ**بترا**.

المصري رحب بالقرار السعودي، وقال لـ**السجل** إن وزارة الزراعة السعودية قامت عبر خبرائها الفنيين والمختصين، بفحص مصادر المياه والتربة الأردنية، وكانت النتائج إيجابية، «ما يملي علينا في المرحلة المقبلة أن نكون محل ثقة الأشقاء». ولفت الوزير إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالأردن بسبب الحظر.

الخبير الزراعي مازن الحمارنة تحدث لـ**السجل** عن الحيثيات التي استند إليها القرار في حينه، إذ أشيع في العام 1992 عن تلوث مياه الري في الأردن، الأمر الذي دعا السلطات السعودية لحظر استيراد الخضار من المملكة، حيث اشترطت أن تكون المنتجات المصدّرة من محافظات معينة.

الحمارنة الذي أوضح أن السعودية كانت تستورد نحو 240 ألف طن من الخضراوات سنوياً من الأردن قبل قرار الحظر، وجّه التحية للوزير المصري، واصفاً إياه بـ«صاحب الجهود الجبارة في عودة فتح باب تصدير الخضار الأردنية للسعودية»، وقال إن المصري تابع هذا الموضوع مع نظيره السعودي، ما دعا السلطات السعودية إلى ابتعاث وفد فني مختص لفحص مصادر مياه الري الأردنية، ومناطق الخلاف السابقة، حيث خرج الوفد بنتيجة إيجابية تمثلت بصلاحية جميع مصادر المياه، وبالتالي فإن المنتَج الزراعي من أي أرض تُروى يُعَدّ سليماً ومطابقاً للمواصفات.

نقابة تجار ومصدّري الخضار والفواكه رحبت بالقرار عبر رئيسها أحمد الفاعور، الذي وصفه بـ«الإيجابي»، حيث سيشجع المزارعَ الأردني على الزراعة التقليدية وسيخفف من فائض الإنتاج المحلي.

الفاعور الذي يرأس اتحاد الفلاحين العرب، يلفت إلى أن «الكرة أصبحت في ملعبنا الآن»، إذ لم تعد السوق السعودية كما كانت عليه سابقاً، وأصبح لديها فائض في الإنتاج، «الأمر الذي يدفعنا للإعداد جيداً وتقديم منتَج لائق، في ظل وجود منافسين في المنطقة على هذا الصعيد».■

# الكيبوتسات تصدّر الزيتون الأردني من تل أبيب!

**شهد** ملتقى الحوار الوطني للزيتون ومنتجاته، دعوات إلى وقف تصدير الزيتون الأردني إلى إسرائيل، انطلاقاً من أن الكميات التي سيتم تصديرها ستؤثر سلباً في الموسم الحالي بشكل كبير.

الملتقى الذي نظمته وزارة الزراعة، 14 نيسان/إبريل 2010، كشف فيه أمين سر جمعية منتجي الزيتون الأردنية موسى الساكت، أن سماسرة وتجاراً أردنيين يعملون مع جمعيات تعاونية زراعية في إسرائيل، **كيبوتسات**، يقومون بشراء ثمار الزيتون من المزارعين الأردنيين على طريقة «أوزان على الشجر»، ثم يجري تصديره إلى إسرائيل لعصره في حيفا ويافا وعكا، قبل تصديره مرة أخرى إلى أوروبا بوصفه منتجاً إسرائيلياً.

الملتقى الذي استمع فيه وزير الزراعة سعيد المصري لمطالب مزارعي الزيتون، تخللته نقاشات مستفيضة استمرت نحو خمس ساعات، بحضور أكثر من 300 مزارع ومختص في منتجات الزيتون. وجرت المطالبة بوضع أسس جديدة لحماية منتج زيت الزيتون وبحث الآليات الفضلى لتسويقه، وتحويل الأردن إلى نقطة ارتكاز إقليمية للتجارة والاستثمار.

وشدد المشاركون على أهمية وقف تصدير ثمار حب الزيتون من الأردن إلى إسرائيل، موضحين أن التصدير على هذه الشاكلة له نتائج سلبية على قطاع الزيتون. وربط هؤلاء بين ارتفاع أسعار الزيت في السوق المحلية وبين تصدير الزيتون إلى إسرائيل، ما ينذر بـ«نقص المخزون المتداوَل، إضافة إلى ضعف الموسم نتيجة تبادل الحمل من موسم إلى آخر».

بدوره، قال وزير الزراعة لـ**السجل** إن «الزراعة» سمحت العام 2009 بتصدير ثمار الزيتون للحفاظ على أسعار الزيت في السوق المحلية، بحيث يكون السعر ملائماً للمزارع والمواطن معاً. وأضاف أن الهدف يتجه الآن نحو إيجاد قطاع تسويق لزيت الزيتون وليس للثمار، كي لا تكون هناك أي خسارة للمزارع.

نائب رئيس الجمعية الأردنية لمصدّري منتجات الزيتون محمد الجازي، قال لـ**السجل** إن الجمعية طالبت بضرورة وقف التصدير لإسرائيل، ولفتت إلى أن السوق الإسرائيلية غير مستقرة، فلا يوجد ما يشجع الاستثمار هناك. وتابع: «الزيتون منتج وطني، والتجربة الأردنية مع الجانب الإسرائيلي في ما يخص منتجات البحر الميت كافية لعدم تكرار ذلك».

ويتطرق الجازي إلى ما يصفه بـ«معادلة غير منطقية» في هذا السياق: «الإسرائيليون يقومون باجتثاث أشجار الزيتون في الأراضي الفلسطينية، ويستوردون في الوقت نفسه الزيتون من الأردن». وهو يرى أن إسرائيل تسعى لضرب المزارع الفلسطيني، وضرب السوق الأردنية كذلك، عبر اشتراط استيراد ثمار الزيتون ورفض استيراد مخلل الزيتون بالماء والملح، ما يؤدي إلى رفع أسعار الزيتون ومنتجاته في السوق المحلية.

مدير وحدة إنتاج الزيتون في وزارة الزراعة منير هلسة، اقترح في حديث لـ**السجل** اتفاق الأطراف المعنية، ممثلة بالمزارع وأصحاب المعاصر والتجار، للخروج بحلول «جذرية ومقنعة» يكون فيها المزارع مستفيداً، كأن يتم التصدير في بداية الموسم وتكون فيه نسبة الزيت قليلة لأن الزيتون يُقطف باكراً.

بحسب هلسة، فإن المساحة المزروعة بالزيتون في البلاد تبلغ نحو 1,276 مليون دونم، تشكل نحو 72 في المئة من المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة، و34 في المئة من المساحة المزروعة فعلياً في الأردن.■

# المؤتمر الوطني للإعلام: بانتظار الإجابة عن «الأسئلة الكبرى»

**الإنجاز** الذي يمكن تسجيله للمؤتمر الوطني الأول للإعلام، أنه «أجرى نظرة من الداخل، ومارس النقد الذاتي»، بحسب الكاتب محمد أبو رمان الذي يستدرك بالقول: «هذا لا يعني أن المؤتمر أجاب عن الأسئلة الكبرى».

المؤتمر الذي نظمته نقابة الصحفيين في الفترة 10-13 نيسان/إبريل 2010، جاء بعد فترة عاصفة مرت على الإعلام الأردني، ونجح «كخطوة أولى في تكريس لغة الحوار بين المؤسسات المختلفة وأشخاص يحملون ثقافات متباينة»، كما يرى أبو رمان.

شارك في فعاليات المؤتمر 11 ممثلاً عن مواقع إلكترونية، في وقت أحجمت فيه مواقع إلكترونية أخرى عن المشاركة من بينها موقع **عمون** الذي رأت إدارته أن هناك «نوايا مبيتة»، فـ«إخضاع المواقع الإلكترونية لقوانين المطبوعات والنشر يؤسس للدخول في مرحلة أحكام عرفية جديدة»، كما يقول ناشر الموقع سمير الحياري لـ**السجل**.

من جانبه، أكد نقيب الصحفيين عبد الوهاب الزغيلات لـ**السجل** أن ما يثار حول «النوايا المبيتة» لا أساس له من الصحة، مضيفاً أن توصيات المؤتمر «أكدت رفض أي تشريع يقيد حرية الإعلام بوسائله كافة، ومنها الإلكتروني».

الزغيلات لفت إلى الحاجة لتعديل قانون النقابة، وقال إن ضَمّ الصحفيين العاملين في المواقع للنقابة «لا يهدف إلى الحدّ من حريتها كما يشاع، وإنما يتعلق بتنظيم المهنة وحماية حقوق المواطنين المتضررين مما تنشره بعض هذه المواقع من مواد مسيئة».

حق الحصول على المعلومات، حضرَ بقوة في جلسات المؤتمر بوصفه ذا تأثير مباشر على العمل الإعلامي، لكنّه حق ما زال «حبراً على ورق» بحسب تعبير أبو رمان، إذ يعاني الإعلامي الأردني في البحث، في وقت تكون فيه المعلومات متاحة لنظيره الأجنبي.

رغم إقرار قانون الحصول على المعلومات العام 2007، إلا أن دراسة أجراها مركز الأردن الجديد العام 2008، أفادت أن 42 في المئة من الصحفيين يجهلون وجود القانون، و85 في المئة لا يستخدمونه، مقابل «الاستمرار في استخدام الطرق المألوفة بما فيها المحاباة في الحصول على المعلومات، مما يكرس عادة التكتم من جانب المسؤولين» وفق ما قاله مدير المركز هاني الحوراني في حديثه لـ**السجل**.■

# فصل شقير من معهد الإعلام: التفرغ ومسمار جحا

**أثارت** قضية فصل الصحفي يحيى شقير من الدراسة في معهد الإعلام الأردني، جدلاً في الوسط الإعلامي، حول اشتراط المعهد تفرغ المنتسبين إليه، وعدم جواز نشرهم أي مادة صحفية من دون إذن مسبق منه، ما عدّته حملة «ذبحتونا» انتهاكاً لحريات الطلبة و«حقهم في التعبير عن رأيهم بأي وسيلة كانت».

الحملة كشفت عن تلقّيها شكاوى من طلبة في المعهد عبّروا فيها عن استيائهم من ضغوطات «لإجبارهم على توقيع تعهدات تقضي بتفرغهم التام للدراسة».

بيد أن طلبة في المعهد قالوا أن ما ورد حول الضغوطات «أمر عار عن الصحة»، وأكدوا في بيان أصدروه في 31 آذار/مارس 2010، أنهم كانوا على علم بشرط التفرغ قبل التحاقهم بالدراسة، وهو ما جعل 19 طالباً من أصل 20 يلتزمون بالشرط المذكور بحسب البيان.

تعود تفاصيل القصة، بحسب شقير، إلى شباط/فبراير، حيث اطّلعت إدارة المعهد على نص مقالة كان شقير نشرها في 18 شباط/فبراير، في صحيفة **العرب اليوم**، تطرق فيها إلى قضية توقيف موفق محادين وسفيان التل على خلفية تصريحات أدليا بها في برامج حوارية في قناتَي **الجزيرة** و**نورمينا** حول الدور الأردني في محاربة الإرهاب بأفغانستان.

في حديثه لـ**السجل**، أوضح شقير الذي يعدّ أحد الناشطين في مجال حق الحصول على المعلومات، أنه كان على علم بشرط التفرغ للدراسة، لكنه لم يع التفسير «الفضفاض» لهذا الشرط، بل فهمَ منه «أن يلتزم الطالب بحضور جميع المحاضرات من دون تقصير، والقيام بجميع المهام الموكلة إليه، على ألاّ يؤثر ذلك على حريته الشخصية في تنظيم وقته بعد انتهاء ساعات الدراسة»، وأكد أن إدارة المعهد تعلم أنه صحفي منذ 25 عاماً في **العرب اليوم**، ولم تطلب منه الاستقالة.

شقير قال إن الإدارة أخبرته أن عليه الحصول على إذن مسبق قبل نشر أي مادة، وهو ما رفضه «لأن ذلك يعدّ نوعاً من الرقابة المسبقة المخالفة للدستور» بحسب تعبيره.

بعد أن اتخذت الأمور منحى التهدئة، عاد الخلاف مرة أخرى بعد احتجاج شقير على ما أسماه «تضليلاً» مارسه المعهد عندما نظّم لقاءً بين الطلبة ووفد من جامعة كولومبيا في 12 آذار/مارس، أشيع أنه ضم طلبة يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهو ما نفته إدارة المعهد ومعها طلبة آخرون في وقت لاحق.

بعد ذلك، بحسب رواية شقير، «اختلقت» الإدارة قصة التفرغ التي كان مسكوتاً عنها لمدة تزيد على 40 يوماً بعد بدء الدراسة، وطُلب منه التوقيع على التعهد الذي رفضه تماماً، فجاء قرار فصله في 30 آذار/مارس من دون خطاب رسمي، وإنما «مُنع من دخول المعهد من قِبَل رجال الأمن».

شقير كشف لـ**السجل** أن هيئات معنية بحقوق الإنسان من بينها المركز الوطني لحقوق الإنسان، تدخلت لدى إدارة المعهد لثنيها عن قرار الفصل. لكن دائرة العلاقات العامة في المعهد نفت لـ**السجل** تلقّي المعهد أيّ خطاب بهذا الخصوص، في وقت يدّعي فيه شقير اطلاعه على خطابات وجّهتها جهات عدّة للمعهد.

18 طالباً، التحقوا بأول برنامج ماجستير ينظمه المعهد، عبّروا في بيانهم، عن استهجانهم لاستثمار «قضية أكاديمية بحتة وتحويلها إلى سياسية لغايات شخصية»، ونفوا أن يكون اللقاء مع وفد جامعة كولومبيا ضمّ طلبة إسرائيليين، مؤكدين رفضهم لأي «خطوات تطبيعية مع العدو الصهيوني».■

# الوحدة الاستثمارية في «الضمان»: توقٌ لحصّة في توسعة المصفاة

**تتطلع** الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي، إلى الاستحواذ على 26 في المئة من مشروع توسعة مصفاة البترول الأردنية، في وقت تسعى فيه لطمأنة المشتركين بأنها ما زالت قادرة على تأمين أموالهم وحفظها.

رئيس الوحدة الشريف فارس شرف، قال، في تصريح لـ**بترا**، إن الوحدة بلغت أرباحها 122,8 مليون دينار العام 2009 مقارنة بـ99,9 مليون دينار العام 2008.

طموحات الوحدة بحسب شرف، تتجه أيضاً لتوسعة استثماراتها الفندقية بقيمة 58 مليون دينار، واستثماراتها العقارية بقيمة 36 مليون دينار، واستثماراتها الخارجية بقيمة 10 ملايين دينار تدريجياً. كما تتابع الوحدة مشروعات التنقيب عن الصخر الزيتي بوصفه مصدراً حيوياً وتجارياً للطاقة في الأردن الذي يستورد جميع احتياجاته النفطية من الخارج.

كان مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عمر الرزاز، قد خاض معركة للتحذير من مخاطر الرواتب التقاعدية العالية، والتقاعد المبكر، على مدخرات صندوق الضمان، وهي المعركة التي انتهت بإصدار قانون جديد مؤقت يضع حداً لهذا الاستنزاف، في 23 آذار/مارس 2010.

الرزاز كشف في ندوة حوارية نظمتها **بترا**، أن التقاعد المبكر وحده يستنزف من الصندوق 180 مليون دينار سنوياً. وأضاف أن القانون الجديد من المتوقّع أن يضمن استدامة النظام التأميني ليفي الصندوق بالتزاماته تجاه الأجيال المقبلة.

ولكن، هل يكون التوجه لإدخال الوحدة الاستثمارية للضمان شريكاً إستراتيجياً في مشروع توسعة المصفاة، كافياً لطمأنة 835 ألف مشترك في المؤسسة؟

الرئيس السابق للوحدة الاستثمارية في الضمان، مفلح عقل، قال في حديث لصحيفة **الغد**، 12 كانون الأول/ديسمبر، إن سعي الضمان للحفاظ على حصته في مصفاة البترول، «يحقق أهمية للاقتصاد المحلي لتلبية احتياجات المملكة في هذا الجانب، من خلال الدخول في مشاريع تتعلق بالطاقة تتميز بأنها طويلة الأجل».

ويرى اقتصاديون أن هذه الخطوة إذا ما تكللت بالنجاح ستُشعر المواطن «أن أمواله ومدخراته تُستثمر بشكل صحيح». فبحسب رئيس القسم الاقتصادي في صحيفة **العرب اليوم** سلامة الدرعاوي، فإن مشروع توسعة المصفاة يتمتع بميزات عديدة ممثلة بالحصرية للشريك، وفق قرار لمجلس الوزراء، لمدة 15 عاماً، وهذا يعطي ميزة تنافسية للشريك، الأمر الذي يوفر لمؤسسة الضمان جدوى اقتصادية عالية.

الدرعاوي قال لـ**السجل** إن «من حق الضمان كصندوق سيادي يمتلك مدخرات وطنية كبيرة، أن يُعطى الأولوية للدخول في توسعة المصفاة، ما يعود بالفائدة على مدخرات الضمان وموجوداته، وينعكس إيجابياً على المواطن».■

# استقدام العاملات: تعليمات جديدة تُقابلها «النقابة» بالرفض

**واجهت** التعليمات الجديدة الصادرة عن وزارة العمل بشأن استقدام عاملات المنازل من غير الأردنيين، رفضاً «شديد النبرة» من جانب مكاتب استقدامهن.

فقد هددت نقابة أصحاب مكاتب استقدام العاملات، التي ينتظم فيها 96 مكتباً، برفع تكلفة استقدام العاملات إلى 3500 دينار، في حال لم تتراجع «العمل» عن التعليمات الجديدة.

تنص التعليمات الجديدة على رفع قيمة الكفالة المالية على مكاتب الاستقدام من 50 ألف إلى 100 ألف دينار، وتشترط «ألاّ تقل مساحة المكتب عن 90 متراً مربعاً، وألاّ يقل عدد العاملين فيه عن 5 أشخاص، على أن يكون مدير المكتب يحمل الشهادة الجامعية الأولى» بحسب لائحة التعليمات الصادرة في الجريدة الرسمية، 16 شباط/فبراير 2010.

النقابة بدورها احتجّت لدى الوزارة، واقترحت تعديلات على التعليمات حتى لا تشرع بتنفيذ تهديدها الذي سوف يضر بشريحة واسعة من المواطنين، بحسب نقيبها خالد الحسنات.

الحسنات قال لـ**السجل** إن التعليمات الجديدة، «تحمّل المكاتب أعباء إضافية، وتنطوي على ظلم للمواطن، كما أن المرأة العاملة ستضطر إلى الاستغناء عن وظيفتها لكون تكلفة الاستقدام ستزيد غالباً عن راتبها».

دراسة صادرة عن مركز الفينيق للدراسات، تقدّر نسبة النساء اللواتي يعملن بـ14 في المئة من إجمالي عدد النساء في المملكة. وعزت الدراسة سبب تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى حالتها الاجتماعية وعدد الأطفال لديها، وعدم توافر دور حضانة في مكان العمل، رغم وجود نص في قانون العمل يوصي بتوفير هذه الخدمات للمرأة العاملة.

في السياق نفسه، أوصت وزارة العمل بضرورة التشدد في تطبيق القانون في ما يتعلق بالإعفاءات من رسوم الإقامة، واشترطت على أن يكون في الطلبات المحوّلة لها من وزارة التنمية الاجتماعية ما يشير إلى أن المستفيد يعاني من إعاقة أو إعاقة شديدة، وأنه غير مقتدر مالياً، محددةً سقف الدخل بما لا يزيد عن 1000 دينار شهرياً.

بحسب تصريحات أدلى بها مدير مديرية العاملات في وزارة العمل أمجد وشاح، فإن الوزارة «تتعامل مع 80-100 طلب إعفاء يومياً»، وأضاف أن منح هذه الإعفاءات إلى غير مستحقيها يهدر ما قيمته 7 ملايين دينار سنوياً من خزينة الدولة.

الحسنات بيّن أن التشدد في منح الإعفاءات «يظلم فئة كبيرة من المحتاجين»، ويوضح ذلك بقوله: «مثلاً لا يتم منح إعفاء لشخص يعاني من السمنة الزائدة ولا يستطيع خدمة نفسه، على اعتبار أنه ليس من ذوي الإعاقات الشديدة».

عبد الرحمن، موظف في شركة لاستقدام عاملات المنازل، يرى أن الهدر سببه غياب الرقابة على الجهات المعنية، مستشهداً بأمثلة منها أن «زبونة رصيدها في البنك يقدّر بالملايين، حصلت على إعفاء بحجة أن زوجها يعاني من توتر شراييني»، إضافة إلى إعفاءات حصلت عليها «عرائس في مقتبل العمر لا يشتكين من شيء».

يُذكر أن عدد عاملات المنازل الوافدات اللواتي يعملن بشكل قانوني يبلغ 51 ألف عاملة، وفق الحسنات.■

## «صاروخ العقبة»: البحث جارٍ عن المصدر

**تدرّجت** وسائل الإعلام المحلية أكثر فأكثر نحو الوضوح في تناولها موضوع الصاروخ الذي سقط فجر الخميس 22 نيسان/إبريل 2010، وسبّب حريقاً في مستودع للتبريد في العقبة، دون أن يخلف إصابات بشرية، بالتزامن مع سقوط صاروخ آخر في البحر قبالة إيلات، دون أن تعلن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك.

ففي الوقت الذي خلت فيه الصحف اليومية من التحليلات حول الحادث وأسبابه ورسائله صبيحة الجمعة 13 نيسان/إبريل، بدأ كتّاب الأعمدة يتحركون في مساحة أوسع ما بين وصف الحادث بـ«الغامض» إلى توجيه اتهامات صريحة لإسرائيل بأنها تريد إضعاف الموقف الأردني في قضايا المنطقة.

أبرز الذاهبين في هذا الاتجاه ماهر أبو طير الذي نشر له موقع **عمون** الإلكتروني، مقالة قال فيها إن الصاروخ الذي سقط في العقبة «كان إسرائيلياً»، والهدف منه «رسالة متعددة التفاصيل، ما بين الحنق على المداخلات الأردنية ضد إسرائيل على المستوى السياسي العالمي وعلى مستوى ملفّي القدس والترانسفير، وعلى مستوى المفاعل النووي الذي أثار جنون إسرائيل وجعلها تحاول سراً بكل الطرق أن تفشله».

الأردن الرسمي، ورغم التخبط الإعلامي الأولي في مواجهة الحادث، حسم موقفه بشكل قاطع، عندما صرّح رئيس الوزراء سمير الرفاعي لوكالة الأنباء الفرنسية، بأن الصاروخ «لم يُطلق نهائياً من الأراضي الأردنية، وإنما كان مصدره حدوده المجاورة».

كما أن الملك عبداللّه الثاني، استكمل زيارته التي كانت مقررة لمحافظة معان جنوب المملكة بعد عودته من زيارة لشرم الشيخ التقى خلالها الرئيس المصري حسني مبارك، كانت على جدول أعماله مسبقاً قبل حدوث العملية، وأكد خلالها الجانب المصري أن الصاروخ «لم ينطلق من الأراضي المصرية» أيضاً.

هـذا الـرد، قـلّـل مـن أهمية تراجع الناطق باسم الحكومة نبيل الشريف عن روايته الأولية صباح الخميس التي لم يستبعد فيها أن الحادث قد يكون ناجماً عن عمل إرهابي. إذ عاد ليؤكد عصر اليوم نفسه فـي مؤتمر صحفي، أن الانفجار نجم عن «سقوط صاروخ **غراد** من خارج الأراضي الأردنية»، دون أن يحدد مصدره.

مصادر أمنية كشفت لـ**السجل** أن الشريف «لم يلتزم بتوجيهات أمنية، بضرورة الالتزام بالرأي الفني وذكْر معلومات أولية تفيد بأن الانفجار ناجم عن صاروخ وليس عن عمل إرهابي محتمل»، ما من شأنه أن يترك المجال مفتوحاً لذكر الرواية كاملة لما بعد اتضاح التحقيقات.

وكان أحد سكان العقبة قال لمحطة **BBC** إنه استفاق نحو الخامسة صباحاً على انفجار مدوٍّ صادر من منطقة وادي عربة، قرب المعبر الحدودي الذي افتُتح بين الأردن وإسرائيل عقب توقيعهما معاهدة سلام العام 1994. وبعد لحظات سمع سكان المنطقة صوت انفجار ثان أقلّ صخباً. وأكد شاهد آخر أن الأجهزة الأمنية طوّقت المنطقة، وعزلتها عن محيطها وفتحت تحقيقات لقياس حجم الأضرار والجهة التي تقف وراء هذا العمل.

كانت العقبة، 350 كيلو متراً جنوبي عمان، شهدت أواخر آب/أغسطس 2005، هجوماً بثلاثة صواريخ كاتيوشا موجهة بدائياً عن بعد من منطقة صناعية داخل المدينة.■

## «ورد» يغادر عدّاد «الغد» بعد سنة على اختفائه

**بعد** اختفائه من قرية جديتا في إربد قبل نحو عام، اختفى الطفل «ورد عبد المجيد الربابعة» من عدّاد صحيفة **الغد** اعتباراً من 25 نيسان/إبريل2010.

كانت الصحيفة تبنّت طيلة العام تثبيت هذا العدّاد التصاعدي على صفحتها الأولى، وهو يشير إلى عدد الأيام التي انقضت من دون كشف مصير الطفل، في خطوة «تمثل رسالة الصحيفة في مساندة قضايا الطفولة والمرأة»، بحسب ما نشرته **الغد** بمناسبة إزالة العدّاد.

ورد الذي يُفترض أن يكون في السادسة من عمره، أطلق اختفاؤه العنان لعدد كبير من الإشاعات، آخرها كان الاتصالات الهاتفية التي تلقاها والده وتفيد بأن ابنه ما زال حياً، بحسب ما نشرته على لسانه مواقع إلكترونية وصحف، كاشفاً أن المتصل طلب منه فدية مالية لإعادة ابنه إليه.

**الغد** وضعت استفتاء بدأ في 15 نيسان/إبريل، حول بقاء «عداد ورد» من عدمه، في خطوة وصفها رئيس تحرير الصحيفة موسى برهومة بـ«التفاعلية»، وذلك بعد أن تلقت **الغد** بحسب ما صرّح لـ**السجل**، آراء متباينة من القراء والمشتركين حول تثبيت هذا العداد على الصفحة الأولى، أو نقله إلى الصفحات الداخلية، أو إلغائه.

نتائج الاستفتاء التي نشرتها **الغد**، 25 نيسان/إبريل، أشارت إلى أن غالبية المشاركين، وعددهم 6971، طالبوا بإلغاء العداد، بنسبة وصلت إلى 50 في المئة من المجموع الكلي للمصوّتين، مقابل 42 في المئة أعربوا عن تأييدهم للإبقاء على العداد، و8 في المئة رأوا ضرورة الإبقاء عليه مع نقله إلى الصفحات الداخلية.

برهومة، رد على سؤال حول ما إذا كانت الصحيفة متحرجة من بقاء العداد بسبب إشغاله للمساحة اليسرى من الصفحة الأولى، بقوله: «تجد **الغد** نفسها اليوم، بعد مضي عام على تثبيت عدّاد ورد، غير متحرجة على الإطلاق. وإلاّ لما كانت استجابت منذ البداية للضغوط المتواصلة التي مارستها جهات عدة في سبيل إزالة العداد، ولكلٍّ أسبابه الخاصة».■

# روابط المعلمين: صيغة توافقية مطروحة

**تتجه** أزمة التنظيم العمالي للمعلمين نحو الحل، وفق صيغة توافقية تكفل للمعلمين حق التنظيم العمالي دون الوصول إلى تحقيق مطلب «النقابة» الذي تطالب به لجنة إحياء نقابة المعلمين.

الحكومة كانت أعلنت مراراً على لسان وزير التربية والتعليم إبراهيم بدران رفضها إنشاء نقابة للمعلمين، للمخالفة القانونية المتمثلة في قرار المجلس العالي لتفسير الدستور الصادر في 13 كانون الثاني/ يناير 1994، والذي أفتى بعدم دستورية إنشاء نقابة للمعلمين بوصفهم موظفين عموميين.

لكن الحكومة اهتدت إلى ما تعتقد أنه سيحل المشكلة: إنشاء روابط للمعلمين، وهو ما أدى إلى نزع فتيل أزمة بلغت ذروتها بإقدام المعلمين على الإضراب منتصف آذار/مارس 2010، للمطالبة بحقهم في إنشاء النقابة.

قرار إنشاء الروابط، أعلن عنه في 13 نيسان/إبريل، نائب رئيس الوزراء رجائي المعشر خلال اللقاء الذي جمعه بلجان المعلمين من محافظات المملكة المختلفة في المركز الثقافي الملكي، بحضور وزيرَي الدولة للشؤون البرلمانية توفيق كريشان والتنمية السياسية موسى المعايطة.

وخلصت دراسة قانونية إلى إمكانية إصدار نظام بقوة القانون بموجب المادة 120 من الدستور والمادة 45 من قانون التربية والتعليم، يتضمن إنشاء روابط للمعلمين في جميع مديريات التربية والتعليم في المملكة.

بحسب تصريحات المعشر التي نقلتها صحيفة **الرأي**، 14 نيسان/ إبريل، سيتم العمل على إنشاء 42 رابطة للمعلمين مساوية لعدد مديريات التربية والتعليم في المملكة، على أن تضم كل رابطة من

5 إلى 7 معلمين، ويُنتخب لها رئيس ونائب رئيس، كخطوة أولى لإنشاء اتحاد عام للروابط كافة، تحت اسم «مجلس اتحاد الروابط» يمثل المعلمين جميعاً وفق أسس الانتخاب المعتمدة.

من جهتها، أكدت لجنة إعادة إحياء نقابة المعلمين في إربد، ضرورة الوصول إلى تنظيم عمالي للمعلمين يعيد لهم هيبتهم في المجتمع، وحقوقهم، بحسب عضو اللجنة سلطان البطاينة، الذي قال لـ**السجل**: «المعلمون مع تنظيم للمعلمين تتوافر فيه شروط إلزامية العضوية والاستقلال المالي والإداري بصرف النظر عن المسميات».

وفيما تبدي لجنة إعادة إحياء نقابة المعلمين في إربد مرونة بشأن روابط المعلمين، تمسكت اللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين في الكرك، بالنقابة كإطار أوحد لمعلمي المملكة، داعيةً الحكومة إلى تعديل التشريعات والقوانين بما يسمح بإنشائها، ورافضةً الروابط وأية هيئات دون النقابة.

وأكد رئيس اللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين في الكرك مصطفى الرواشدة، في بيان صحفي عن اللجنة في 24 نيسان/ إبريل، أن مطلب المعلمين بإنشاء نقابة «حق مشروع»، لا بديل عنه، مبيناً أن الدستور والاتفاقات والمعاهدات التي صادق عليها الأردن، تنص على حق الأفراد والجماعات في إقامة تجمعات لهم.■

# لجنة التحقيق في «التوجيهي»: الخلل عمرهُ سنوات

**أعاد** تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق في أخطاء نتائج التوجيهي عند إعلانها، إلى الأذهان مجدداً الحملة التي شنّها مواطنون بمساندة من الإعلام على وزير التربية إبراهيم بدران، ومطالبتهم إياه بالاستقالة على خلفية هذه الأخطاء.

فوسط صخب المسيرات التي قام بها آلاف من الطلبة وذويهم، وضجيج عشرات المقالات التي طفحت بها صحف ومواقع إخبارية، كانت هناك أصوات قليلة طالبت بانتظار ظهور نتائج التحقيق قبل إيقاع العقوبة، ومنهم بلال حسن التل الذي كتب يقول إن «الجهاز الإداري في وزارة التربية والتعليم جزء من إدارتنا العامة التي أصابها الترهل»، وأنه «من الظلم» أن يتحمل الوزير الذي لم يمضِ على استلامه لمنصبه سوى بضعة أسابيع مسؤولية خطأ تقني هو ناجم على الأرجح عن هذا الترهل.

التقرير الذي أُعلن عنه يوم 13 نيسان/أبريل 2010، أقرّ بوجود «خلل في الصيغ التنظيمية والهيكلية» في الوزارة، و«ضعف في التواصل بين الجهاز الفني والمسؤولين الإداريين»، وذكر أن الضعف الإداري الناجم عن «تراكم سنوات سابقة» كان السبب في «عدم التمكن من التعامل المؤسسي مع المشكلة، ومعالجتها في حينه ومنع تفاقمها».

خلافاً لما ذهبت إليه التوقعات، فإن التقرير لم يوصِ باتخاذ أي إجراءات تأديبية بحق أي من موظفي الوزارة، بمن فيهم موظف البرمجة الذي جاء في التقرير أنه ارتكب الخطأ، وبُرر ذلك بأن الخطأ الفني الذي وقع لم يكن بالإمكان تفاديه إلا من خلال «منهجية ثابتة» يتم من خلالها إجراء تدقيق للأقراص المدمجة التي تحمل النتائج قبل تسليمها

إلى ممثلي المواقع الإلكترونية، وهي منهجية قال التقرير إنها «غير موجودة»، ولا يتحمّل المبرمج المذكور مسؤولية غيابها، وعليه، فقد اكتفت اللجنة بتقديم مجموعة من التوصيات الهادفة في مجملها إلى رفع سوية أقسام وكوادر نظم المعلومات في الوزارة.

عدم تحميل لجنة التحقيق شخصاً بعينه المسؤولية، أثار خيبة الأمل، فقد بدا أن الرأي العام هيّأ نفسه لأن يدفع أحد ما ثمن حالة الفوضى والارتباك التي عمّت آلاف البيوت الأردنية بعد إعلان النتائج الخاطئة.

ورغم أن ربطاً مباشراً تم بين تقرير اللجنة وبين القرار المفاجئ لمجلس الوزراء بإحالة أمين عام وزارة التربية للشؤون التعليمية والفنية فواز جرادات، على التقاعد، وهو قرار اتُخذ في الجلسة نفسها التي نوقش فيها التقرير، إلا أنه لم يصدر أي تلميح رسمي بمسؤولية جرادات.■

# اختلاسات «الزراعة»: عودة أنماط تجاوزها الزمن

| الرقم | العمود | رقم الشيك | تاريخ الشيك | اسم المستفيد | قيم الشيكات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | فلس | دينار |
| ١- | ٤/ن | ١٨٥٠٣٩ | ٢٠٠٩/١٠/١٣ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٣٤٢١٩ |
| ٢- | ٥/ن | ١٨٥٠٤٠ | ٢٠٠٩/١٠/١٣ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٦٥٢٨٠ |
| ٣- | ٦/ن | ١٨٥٠٤١ | ٢٠٠٩/١٠/١٣ | ثائر الحاج | ٣٣٠ | ٤٥٠٢٩ |
| ٤- | ٧/ن | ١٨٥٠٤٢ | ٢٠٠٩/١٠/١٣ | ثائر الحاج | ٦٧٠ | ٥١٩٧٠ |
| ٥- | ٨/ن | ١٨٥٠٤٣ | ٢٠٠٩/٩/٣٠ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٣٩٩٠٠ |
| ٦- | ٩/ن | ١٨٥٠٤٤ | ٢٠٠٩/٩/٣٠ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٤٩٧٥٠ |
| ٧- | ١٠/ن | ١٨٥٠٤٥ | ٢٠٠٩/٩/٣٠ | ثائر الحاج | ٥١٠ | ٦٥٥٠٠ |
| ٨- | ١١/ن | ١٨٥٠٤٦ | ٢٠٠٩/٩/٣٠ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٣٧٠٠٠ |
| ٩- | ١٢/ن | ١٨٥٠٤٧ | ٢٠٠٩/٩/٢٩ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٤٧٨٥٠ |
| ١٠- | ١٣/ن | ١٨٥٠٤٩ | ٢٠٠٩/٨/٣٠ | ثائر الحاج | ٠٠٠ | ٧٤٥٠٠ |
| ١١- | ١٤/ن | ١٨٥٠٥٠ | ٢٠٠٩/٨/٢٥ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٧٢٨٥٠ |
| ١٢- | ١٥/ن | ١٩٢٠٤٦ | ٢٠٠٩/١٠/٢٥ | ثائر الحاج | ٧٥٠ | ٩٨٥٦٠ |
| ١٣- | ١٦/ن | ١٩٢٠٤٧ | ٢٠٠٩/١٠/٢٥ | ثائر الحاج | ٦٥٠ | ٦٧٥٨٠ |
| ١٤- | ١٧/ن | ١٩٢٠٤٨ | ٢٠٠٩/١٠/٢٥ | ثائر الحاج | ٥٥٠ | ٧٢٦٨٠ |
| ١٥- | ١٨/ن | ١٩٢٠٤٩ | ٢٠٠٩/١٠/٢٥ | ثائر الحاج | ٤٥٠ | ٣١١٧٨ |
| ١٦- | ١٩/ن | ١٨١٥٥٢ | ٢٠٠٩/٩/٢٥ | ثائر الحاج | ١٥٠ | ٢٩٩٩٠ |
| ١٧- | ٢٠/ن | ١٨٢٠٩٧ | ٢٠٠٩/٩/٢٠ | ثائر الحاج | ٠٠٠ | ٧١٨٠٠ |
| ١٨- | ٢٣/ن | ١٩٢٠٥١ | ٢٠٠٩/١٠/٢٩ | عثمان عبدالصمد | ٥٠٠ | ٨٩٩٠ |
| ١٩- | ٢٤/ن | ١٩٢١٥٥ | ٢٠٠٩/١٠/٢٩ | عثمان عبدالصمد | ٥٠٠ | ٩٩٩٠ |
| ٢٠- | ٢٥/ن | ١٨٥٠٣٨ | ٢٠٠٩/١٠/٢٢ | عثمان عبدالصمد | ٥٥٠ | ٥٦٨٠ |
| ٢١- | ٢٦/ن | ١٩١٥٤٢ | ٢٠٠٩/١١/١٤ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ١٠٠٠٥ |
| ٢٢- | ٢٧/ن | ١٨٩٥٥٠ | ٢٠٠٩/١١/١٥ | عثمان عبدالصمد | ٠٠٠ | ٨٦٥٠٠ |
| ٢٣- | ٢٨/ن | ١٨٥٥٤٩ | ٢٠٠٩/١١/١٥ | ثائر الحاج | ٥٠٠ | ٨٩٦٥٠ |
| ٢٤- | ٢٩/ن | ١٨٥٥٤٦ | ٢٠٠٩/١١/١٨ | عثمان عبدالصمد | ٠٠٠ | ٢٩٩٣٠ |
| ٢٥- | ٣٠/ن | ١٨٥٥٤٨ | ٢٠٠٩/١١/١٧ | عثمان عبدالصمد | ٥٠٠ | ٨٨٧٠٠ |
| ٢٦- | ٣١/ن | ١٨٥٥٤٧ | ٢٠٠٩/١١/١٨ | عثمان عبدالصمد | ٠٠٠ | ٤٢٥٠٠ |

**عثمان** عبد الصمد وثائر الحاج، اسمان لشخصَين لو ذُكرا قبل فترة، لَما أثارا أي انتباه، لكنهما حظيا باهتمامٍ كبير بعد أن أُدرج أحدهما على لائحة الإنتربول ونشطت الدبلوماسية الأمنية لإلقاء القبض عليه في مصر، في وقتٍ قبع فيه الثاني في مركز توقيف.

عثمان وثائر، موظفان «بسيطان» في وزارة الزراعة، نجحا في ولوج عالم الشهرة عبر بوابة «غير شرعية»، بعد أن قاما باختلاس أكثر من 1,4 مليون دينار من مشروع تطوير حوض نهر اليرموك ومشاريع أخرى في وزارة الزراعة.

تم توجيه تهمة جناية الاختلاس مكررة أربعين مرة للمتهم عثمان، وجناية استثمار الوظيفة والتدخل بالاختلاس للمتهم ثائر وثلاثة متهمين آخرين (محمد، ناديا وناصر)، مكررة أربعين مرة.

المتهمون تجري محاكمتهم الآن في محكمة شمال عمان في الهيئة التي يترأسها القاضي وليد كناكرية، وفي عضويتها القاضي خالد النسور.

الاختلاس كشف كما يقول محاسب في صحيفة **الرأي** فضّل عدم نشر اسمه، «عودة أنماط اختلاس تجاوزها الزمن»، موضحاً أنه لم يعد هناك «اختلاس من الصندوق» كما حدث في وزارة الزراعة، منذ ثمانينيات القرن الماضي.

تحقيقات الاختلاس طالت 27 موظفاً في وزارة الزراعة والبنك المركزي الأردني وبنك تجاري خاص، قبل أن يتم وقف محاكمة 17 موظفاً من «المركزي» أثبتت التحقيقات عدم تدخلهم في جريمة الاختلاس أو المشاركة بها، وكذلك موظفي البنك الخاص، ليدور الاتهام حول خمسة موظفين من «الزراعة» قاموا بالاشتراك بتزوير تواقيع زملاء لهم على الشيكات المعروفة بأسماء المتهمين الأول والثاني.■

# انهيار عمارة وادي السير: البناء ليس السبب الوحيد

**لم** تتحدد الجهة المسؤولة عن انهيار بناية قيد الإنشاء في منطقة وادي السير يوم 10 آذار/مارس 2010، فبعد إخلاء سبيل 16 من مهندسي أمانة عمان الكبرى وموظفيها عقب التحقيق معهم من المدعي العام، أعلن مجلس الأمانة «عدم مسؤوليته» عن الحادث.

كما أصرت نقابة المهندسين على عدم مسؤوليتها، وقالت إن المخططات الهندسية التي نُفّذ البناء وفقها «لاغية»، إذ كشفت التحقيقات أن مالك البناية قد استصدرها العام 1997، في حين أنه باشر البناء العام 2007، والقانون ينص على وجوب مباشرة البناء في مدة أقصاها أربعة أشهر.

يبدو أن تحديد «مسؤول مباشر» عن انهيار البناية التي نُفذت دون إشراف هندسي مباشر، لن يكون مهمة سهلة، فالجدل الذي دار بعد انهيار البناية المؤلفة من سبعة طوابق، ومقتل خمسة من عمال البناء فيها، كشف أن الخلل لم يكن في البناء وحده، بل في عدم الوقوف بحزم في مواجهة ممارسات تهدد السلامة العامة، منها كما يقول عماد المومني، صاحب مكتب هندسة، تعليمات «قاصرة» لنقابة المهندسين، تشجّع ما يُعرف في الميدان بظاهرة «التسجيل الصوري» للمهندسين المشرفين على المشاريع.

التعليمات كما يوضح المومني، تشترط تعيين مهندس مقيم في كل مشروع تزيد مساحته على 500 متر مربع، وهذا «غير عملي» في ظل الطفرة العمرانية الهائلة التي تشهدها البلاد، فليس لدى المكاتب مهندسون بعدد المشاريع، كما أن الأتعاب الهندسية لن تغطي تكلفة المهندس المقيم في ظل سعي المالكين إلى تقليص النفقات.

الحل كما يرى المومني، رفع سقف المشاريع التي تلزم بتعيين مهندس إلى ألف متر، والسماح للمهندس بالإشراف على أكثر من مشروع، ما يسمح بتفعيل الرقابة بشكل حقيقي.

تجاوز آخر على القانون يلفت إليه رئيس لجنة المكاتب الهندسية في إربد تيسير قنو، يتمثل في قيام البلديات بمنح تراخيص بناء لمشاريع قائمة لم تنفّذ وفق مخططات هندسية معتمدة، حيث تقوم البلديات باعتماد ما يعرف بـ**الكروكيات**، وهي مخططات لا تتضمن سوى وصف لمسطحات البناء وواجهاته، بهدف استيفاء رسوم الترخيص.

قنو يلفت إلى أن أصل هذه الممارسة يعود إلى العام 1997 عندما وقّع وزير البلديات آنذاك عبد الرزاق طبيشات، مذكّرة تفاهم مع نقابة المهندسين، مدّتها عام واحد، بهدف ترخيص عشرة ملايين متر مربع قائمة دون ترخيص، كشفت عنها دراسة أجرتها الوزارة حينئذ.

تجاوز البلديات يتعدى استمرار العمل بمذكرة انتهت منذ 12 عاماً. يقول قنو: «**الكروكيات** التي تستصدرها البلديات غير مختومة من نقابة المهندسين، وبعضها صادر عن مكاتب هندسية وهمية، وقبل فترة اكتشفنا أن هناك **كروكيات** صادرة عن مكتب هندسي مغلق منذ سنوات لوفاة صاحبه».

حادثة بناية وادي السير لم تكن الأولى، فقد سبقتها انهيارات لأبنية قيد الإنشاء وجدران استنادية، ورغم أن الأمر لم يتحوّل إلى ظاهرة، إلاّ أن حدثاً بهذه المأساوية يجب أن يكون جرس إنذار.■

## تجربة مرّة في الجامعة الأمّ

من واقع تجربتي في الجامعة الأردنية التي تعدّ الأعرق في الأردن، أستطيع القول إن هناك أيدي خفية تعمل على إثارة العصبيات بين الطلبة، وتُحبط أي جهد يسعى للحد من هذه الآفة، وقد لمستُ ذلك من خلال تجارب عدة كانت آخرها تلك التي أدت إلى فصلي من الدراسة بسبب اتهامي بالمشاركة في أحداث عنف.

المشاجرة التي يدّعي مسؤولون في الجامعة أن قرار فصلي كان بسببها، هي مشاجرة لم تحدث على أرض الواقع. الأصح أنها كادت تحدث، لكن تم توقيفنا قبل أن نشتبك مع الطرف الآخر، وقد قضينا أربعة أيام في التوقيف ومن ثم قمنا بدفع كفالات لإطلاق سراحنا، وهي أمور كنت في غنى عنها لولا الزجّ بي في قضايا لا تعنيني بحكم انتمائي العائلي.

أحداث العنف في الحرم الجامعي تشكل خطراً على سلامة الطلبة بالتأكيد، وقد تقدمت مراراً باقتراحات لدى مسؤولين في إدارة الجامعة، للعمل على توعية الطلبة حتى لا ينجرّوا وراء العصبيات، ولكي يتم التمييز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض داخل الحرم الجامعي، إلا أنهم بحسب تقديري يَبدون مستفيدين من بقاء الوضع على ما هو عليه، فوجود طلبة على درجة من الوعي لا يصب في صالحهم، ولم يستجب أحد للاقتراحات التي قدمتُها بالاشتراك مع زملاء آخرين كانوا متحمسين لإصلاح القسم الذي ندرس فيه.

في هذا الصدد، هناك اجتماع حضرته إلى جانب طلبة يمثلون العشائر التي ينتمون إليها مع مسؤول كبير في الجامعة. المسؤول وجّه رسالة ضمنية للحاضرين دعاهم فيها إلى الوحدة لدرء ما أسماه «خطر الإسلاميين» ومنع سيطرتهم على مقاعد مجلس الطلبة، وهو ما يعزز قناعتي بأن المسؤولين راضون عن التنافس الذي يجري على أساس مناطقي، وهم ليسوا فقط على دراية كافية بما يجري على الساحة، وإنما قد يكون لهم يد «طولى» فيه.

المسؤول نفسه كثيراً ما كان يدعو الطلبة المفصولين إلى تمرير الانتخابات «على خير» حتى يعودوا إلى الدراسة ويكون هناك بداية جديدة، وقد بنى هؤلاء آمالاً على وعوده التي لم يَفِ بها حتى اللحظة.

المثير للدهشة أن يكون هناك طلبة قد اشتركوا فعلاً في أحداث عنف، وقاموا بتخريب الممتلكات العامة، وها هم يتباهون بأنهم ما زالوا على مقاعد الدراسة دون اتخاذ أي إجراء بحقهم، وقد قال لي بعضهم إنه لم يذهب للتحقيق أصلاً، بينما توقف التحقيق مع بعضهم الآخر دون التوصل إلى قرارات أو عقوبات بحقه، ما يدفع للتساؤل حول النزاهة في التعامل، وعما إذا كنّا نعامَل جميعاً بـ«المسطرة نفسها» فعلا.

لا أنكر أن الإدارة مطالَبة بحماية الطلبة، لكني أدعوها للاستماع إلى وجهة نظر الطلبة الذين ظُلموا في هذه القضايا، وإلى العمل على توعية الطلبة بالفعل لا بالقول، للتخلص من المظاهر السلبية، والكف عن إثارة العصبيات بأصابع خفية.■

طالب فضّل عدم الكشف عن هويته، وتحتفظ **السجل** باسمه

## مدينة العراقة والحداثة

تعاقبت عليها القرون والعقود، مخلفةً حضارةً محفورةً في وجدانها، ومزينةً عروقها، تلك المدينة الممتدة على الحدود الشرقية للعاصمة عمان، التي يتخلل جسدها بقايا نهر كان سبباً في تسميتها «الزرقاء».

من عصر الأكّاديين تبدأ حكاية المدينة، فمنهم نالت الاسم، حيث تعني كلمة «الزرقاء»: «منطقة المياه» في اللغة الأكادية، مروراً بالأشوريين والفرس واليونانيين والرومان والعرب والمسلمين. ولا شك في أن كل هذه الحضارات قد خلفت موروثاً ثقافياً واجتماعياً أعان أهل المدينة وساكنيها على إكمال المسيرة نحو الجميل والأصيل، ومتابعة الحلم والأمل بمستقبل أنجح.

تأخذك هذه المدينة العريقة من زمنٍ لآخر، ومن قصة لأخرى، وأنت تتجول في أرجائها، فمن قصر شبيب والحلابات والعديد من الآثار التي تعدّ دليلاً على الحضارات المتوالية عليها، إلى الخط الحديدي الحجازي الذي أكسبها سمةً خاصة، وأتاح لها فرصة التواصل مع الشام والحجاز مما عكس عليها تطوراً اقتصادياً تجارياً واجتماعياً ثقافياً أيضاً، مروراً ببلدية الزرقاء وسعيها الملحوظ لتطوير مناحي حياتها، والمؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات.

وهناك المؤسسات الحكومية المتعددة والمتناثرة في أنحائها، ومؤسسات الجيش التي أسهمت في التقدم الحضاري، وكانت سبباً في زيادة عدد السكان من خلال انتقال عائلات الجنود للعيش فيها، إلى النوادي الثقافية والاجتماعية التي تحتضن الكثير من العقول النيرة والإبداعات الوفيرة التي كان لها الأثر الكبير في تطور المدينة ثقافياً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك رابطة الكتاب الأردنيين، ونادي أسرة القلم، ومنتدى الزرقاء للثقافة والفنون، ومركز الملك عبد الله الثاني للثقافة والفنون، والنوادي الرياضية المتعددة، والجمعيات المتنوعة، ولا ننسى هيئة شباب «كلنا الأردن» لما قامت به من نشاط واسع داخل المدينة.

هذه هي الزرقاء، ما زالت تنجب شباباً بعمر الياسمين، يغرسون ويحصدون ويمسحون ندى جباههم بيد الأمل، يقبضون على الأرض بسواعدهم الشديدة، يتمسكون بها لتتمسك بهم، وينهضون بها لتنهض بهم، وتسمو حيث السماك، وتعلو لتتبوأ أعلى المراتب بفضل عشقهم اللامتناهي وحبهم المنقطع النظير.

ولأنها مدينة عريقة طموحة شابة هدفها التطور والتحديث، أعلنت مدينة للثقافة الأردنية للعام 2010 ، وهي بلا شك تستحق هذا التكريم، وبلدنا العزيز يستحق منها كل الجد والمثابرة لجعل هذا العام قنديلاً تستهدي به للأجمل، وحدثاً لامعاً يُحكى عنه في المستقبل.■

حليمة الدرباشي

# لأنك جزء من التراث... إنتـــمي

امنية
إنتـــمي

# العنف وتفتيت المجتمع

إبراهيم عثمان

ليس العنف أو السلوك العدواني من طبيعة الإنسان، ولا هو من طبائع الجماعات الإنسانية، وإنما يَظهر مثل هذا السلوك نتيجة الظروف التاريخية، فيصبح جزءاً من ثقافة الجماعة. هذا يعني أن لدى الإنسان على المستوى الفردي والجماعي، الاستعداد للعنف والسلوك العدواني، مما يجعلهما من الخصائص المكتسبة، رغم أن كل مكتَسب أو متعلَّم قابل للتعديل والتغيير، بخاصة إذا عُرفت أسبابه، ثم طرق المعالجة.

ورغم أن لا مجتمع خالياً من أحد أشكال العنف، إلا أن لكل مجتمع خصوصية في إفراز مثل هذه الظاهرة. وتشير الإحصاءات والأحداث الراهنة والتاريخية إلى إمكانية عدّ العنف ظاهرة اجتماعية في المجتمع الأردني، بخاصة بين فئة الشباب.

فقد جاء في إحصاءات الأمن العام، وهذه لا تشمل جميع حوادث العنف والجرائم، أن 44,722 جريمة وقعت العام 2008، وأن 29,782 جريمة أخرى صُنفت بأنها بسيطة، أي أن مجموع الجرائم وصل إلى 74,502 في العام نفسه. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة جرائم الطلبة من هذه قد بلغت 9 في المئة، وأن نسبة جرائم الأحداث بلغت 6,8 في المئة، وأن نسبة العاطلين عن العمل قد بلغت 22 في المئة من المجموع الكلي. كما تدل إحصاءات الأمن العام على زيادة نسب العنف والجريمة.

هناك إذن ظاهرة عنف متعاظمة، لكن الأهم هو تحول حوادث العنف الفردي إلى صراعات وعنف جماعي، فقد تحولت مشكلات أسرية في عجلون مثلاً إلى صراع وحوادث قتل بين عشيرتين. وشهدت جامعات أردنية حوادث عنف بين مجموعات قبلية، أساسها حوادث فردية. ولا يمكن تفسير هذا التحول من المستوى الفردي إلى عنف جماعي، إلا بالارتداد إلى أولوية الانتماءات العشائرية والجهوية أو حتى الإثنية، كما حدث بين طلبة شراكسة وطلبة من السلط في الجامعة الأردنية في تسعينيات القرن العشرين.

يمكن تفسير هذه الردة نحو الإطار الجهوي والعشائري، ولو جزئياً، إلى فشل النظام السياسي في إقامة دولة القانون والمواطنة والمجتمع المدني. فقد أسهمت سياسات الدولة وتشريعاتها في إحياء أهمية العشيرة، كجماعة انتماء وسيطة، يمكن للفرد أن يحقق طموحاته من خلالها، وذلك بدلاً من تشجيع الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تظهر وتتطور منذ منتصف القرن الماضي. هذا إضافة إلى سياسات التمييز التي يترتب عليها الشعور بالإحباط وعدم الإيمان بمرجعية الدولة كإطار حيادي جامع وموحد.

وأدت السياسات الاقتصادية، وبضغوطات من الخارج، إلى عملية استقطاب وَزّعت الأردنيين إلى قلّة غنية وأكثرية فقيرة، مما أدى إلى ضمور الطبقة الوسطى التي تُعَدّ من عوامل الاستقرار. مثل هذا البناء الاجتماعي المستقطب يحمل بذور الصراع واحتمال العنف.

وقد أدى فقدان أسواق العمل في الخارج إلى زيادة نسب البطالة، بخاصة بين الشبان، الأمر الذي يزيد من فرص الصراع والعنف. كما أن سياسات التمييز في ملء الوظائف واعتماد المحسوبية والوساطة تزيد من شعور نسبة كبيرة من الشبان بالظلم والإحباط، الأمر الذي يوجد أرضية للسلوك العدواني والعنف.

ولا يقف تفسير أسباب العنف عند السياسات، بل يتعداه إلى الممارسات، من هذا شعور فئات اجتماعية بعدم تطبيق القانون بشكل عادل ودون تمييز. فمن ناحية تولّد مثل هذه الممارسات الشعور بعدم المساواة والإحباط لبعضهم، ومن جهة أخرى شعور بعضهم الآخر بأنهم فوق القانون، وأنهم لن يعاقَبوا، مما يشجع على عدم الالتزام، وتصبح مثل هذه المسلكيات في خرق القانون، دون توقع عقاب، من مؤشرات المكانة الاجتماعية.

التغيرات الاجتماعية في المجتمع الأردني أدت إلى وجود مرجعيتين اجتماعيتين ثقافيتين، إحداهما مرجعية تقليدية راسخة، وأخرى حداثية قشورية سطحية، وقد انعكست هذه الازدواجية على اختيارات الفرد لأفعاله وعلاقاته، فقد يكون الفرد حداثياً قولاً، لكن أفعاله متجذرة في الإطار التقليدي، بخاصة إذا اتفق هذا مع تحقيق مصالحه. ويَظهر هذا واضحاً في العنف ضد النساء والأطفال، معزّزاً بثقافة تقليدية أو تأويلات دينية.

وأدّت الهجرات الداخلية والخارجية القسرية، إلى تعددية في البناء الاجتماعي، كان يمكن أن توحِّد في مفهوم المواطنة وتجسيد دولة القانون، وتشجيع تشكل المجتمع المدني وتطوره. لكن سياسات التمييز السياسي والاقتصادي بخاصة، سواء كانت حقيقة موضوعية أو مجرد معتقدات، أدت إلى فرز وإفرازات، همّشت فئات، وشجعت أخرى على التطاول والشعور بأنها وحدها التي تملك حق الانتماء والولاء، فانقلبت التعددية إلى قاعدة للصراعات والفرز، مما انعكس سلباً على الوحدة الوطنية. وهذا من الأمور التي لا تشكل ظروفاً للعنف فقط، بل تخدم سياسات إقليمية وخارجية تهدف إلى تفتيت المجتمع.

فالعنف ليس كما ذكرنا طبيعة إنسانية، والاستجابة لمواجهته كظاهرة متنامية في المجتمع الأردني، تكمن في إصلاحات تشريعية وتطبيقات تضمن العدالة والمساواة وحضور عادل وواعٍ للدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

ولما كانت المؤسسات التعليمية من مسارح العنف، فلا بد من إعادة النظر في السياسات التعليمية على كل المستويات. فما زالت هذه المؤسسات تؤدي دوراً معزّزاً لتقاليد ضارة، أو أنها غير مؤثرة في تشكيل شخصية وطنية واعية.

استمرار الولاءات العشائرية، واستمرار التعصب والسلوك الجمعي العشائري، أوضح دليل على فشل دور المؤسسات التعليمية في أداء دورها التربوي.

إننا قادرون على الاستجابة لظاهرة العنف إذا تخلّينا عن نظرتنا ومصالحنا الفئوية لصالح النظرة والمصلحة العامة، وعدم الاختباء في تبرير الواقع بمسببات أمنية أو قومية زائفة.■

Sports have never been this exciting, come to TIME OUT Sports Bar and cheer your favorite Champions League team, with over 13 massive screens and 9 private lounge areas you will be sitting front row and center in any game...
Don't forget to tell your friends.

For reservations, Please call 0796105571

TIME OUT Sports Bar

Kempinski Hotel Amman

JORDAN

## فقدان الثقة بمؤسسات الدولة

# العنف المجتمعي: «طعـّة وقايمة»!

السّجل - خاص

تبدو القصة للوهلة الأولى، حكاية اعتيادية يمكن حدوثها وتكرارها في أي مكان في الأردن، بل ويمكن حدوثها في أي مدينة في العالم.

مشادّة بين زميلَي دراسة حول موضوع ما. السيناريو المفترَض أن يجري تطويقها لتنتّهي في مكانها، إلا أن ما جرى في المشادة ما بين زميلَي الدراسة في جامعة البلقاء انحرف أكثر من مرة عن هذا السيناريو. فالخلاف بين الطالبين أودى بحياة أحدهما، وحوّلهما إلى قاتل ومقتول.

لم تنتهِ الحكاية في تحويل المجني عليه إلى المستشفى، واعتقال الجاني من جانب أجهزة الأمن، بل كانت هذه بداية انحراف آخر عن المسار العقلاني أو الطبيعي للأحداث، وتحوّلَ الحدث من جريمة قتل يأخذ القانون مجراه فيها، إلى مواجهة اجتماعية عنيفة بين أهالي السلط من ناحية وعشائر العبادي ذوي المجني عليه من ناحية أخرى. وكان على المواطنين من أهالي الضحية أو من أهالي السلط، أن يدخلوا في سيرورة تطور الأحداث التي لحقت بجريمة القتل.

فلقد قام أقارب المجني عليه، ويقدَّر عددهم بـ200 شخص، بمغادرة منطقة السلالم حيث مقر المستشفى الحكومي مروراً بمديرية شرطة محافظة السلط، بعد أن تبين لهم أن الموت هو مصير المجني عليه، والتوجه، بشكل تظاهري، إلى منطقة وسط البلد حيث مكان تجمع الباصات المتجهة إلى عيرا ويرقا.

ومن هناك توجه هؤلاء إلى شارع اليرموك، أقرب الشوارع المؤدية إلى تجمع الباصات، إذ هاجموا المحال التجارية والسيارات والمارة، ما أدى إلى تجمع مجموعة من الشبان السلطية المتواجدين في وسط البلد ومن استطاع أن يلحق بهم لمهاجمة شباب آل عبّاد الذين غادروا بعد ذلك وسط البلد.

إزاء هذه التطورات أغلق أصحاب المحال التجارية من عشيرة العبادي محالهم ولجأوا إلى منازلهم.

الجولة الثانية من العنف بدأت عندما تجمّعَ عدد من شبان السلط وهاجموا محال تجارية تعود ملكيتها إلى أشخاص من عشيرة العبادي، وتكسيرها ونهب محتويات بعضها. تدخلت قوات الدرك لفضّ المواجهات بين المتظاهرين وأوقفت عدداً منهم؛ بهدف الحيلولة دون استمرارها واتساع نطاقها، ووعدت بالإفراج عن الموقوفين.

هذه ليست حكاية لمشاجرة وتشاحن جرت في القرن التاسع عشر مع مفردات ومؤثرات حديثة؛ بل إنها رواية أقلقت المواطنين في الأردن بعامة وفي محافظة البلقاء بخاصة، وفي مدينة السلط إحدى أقدم المدن الحديثة في الأردن. أمّا عواقبها فكانت تعليق الدراسة في جامعتي البلقاء التطبيقية وعمان الأهلية، وشبه تعليق للدراسة في الجامعة الأردنية، ومواجهات امتدت إلى جامعات أخرى.

تعكس هذه الحادثة نمطاً أصبح يتكرر باستمرار في البلاد، يبدأ بمشاجرة بين شخصين أو جريمة يقع ضحيتها مواطن، سرعان ما تتحول إلى مواجهة اجتماعية عنيفة بين تجمعين سكانيين في أغلب الأحيان أو بين عشيرتين. وخلال أقل من عشرين شهراً وعبر رصد وسائل الإعلام فقط، تبين أن مدن الأردن وقراه شهدت أكثر من 165 مشاجرة ابتدأت بمشاجرات فردية بين مواطنين سرعان ما تحولت إلى مواجهات بين تجمعات سكانية أو عشائرية.

النمط الآخر المثير للانتباه، أن كثيراً من هذه المشاجرات يبدأ بمشاكل أو مشاجرات داخل الجامعات، سرعان ما تتحول إلى مواجهات خارجها، ومن ثم تعود وتشهد ساحات الجامعات تبعات هذه المواجهات، الأمر الذي يعيد تعريف الحياة الجامعية من حياة تقوم على التحصيل الأكاديمي من ناحية، وتُعَدّ بوتقة لصهر ثقافات وهويات متعددة في إطار ثقافي أعم

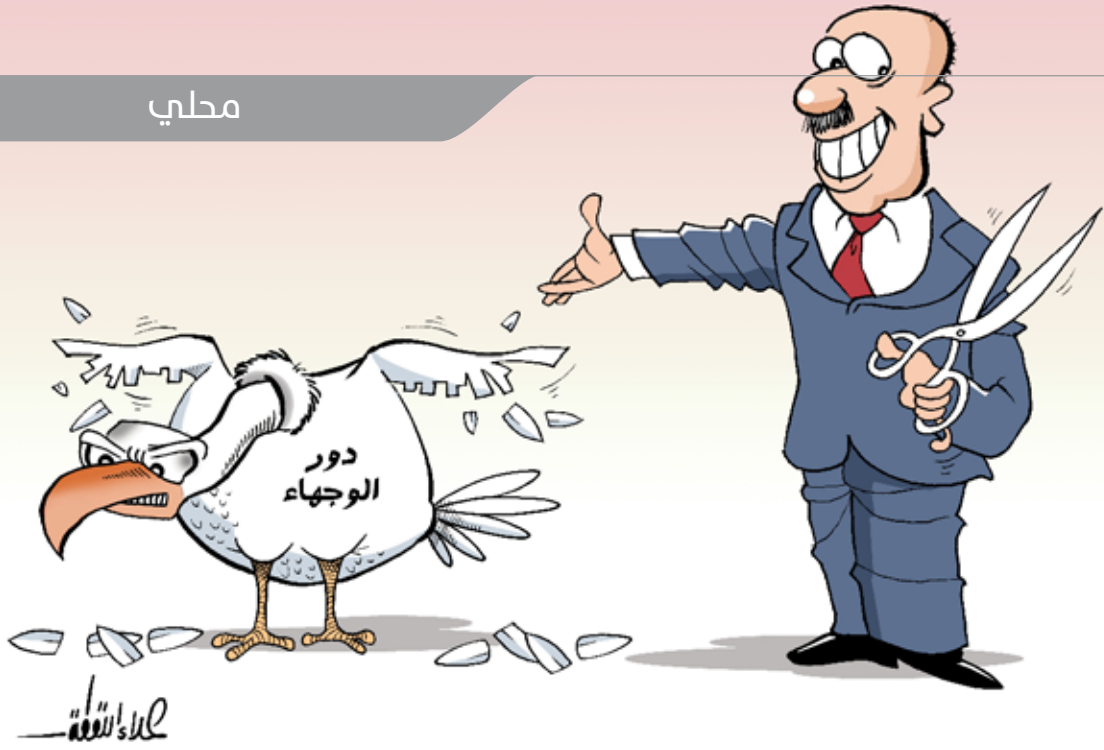


وأكبر قادر من الناحية النظرية على أداء دور في حل التوتر الاجتماعي، إلى سبب لهذا التوتر ومحرّض، بل وساحة له.

الذاكرة الجمعية التي تقارن بين حركة الجسم الطلابي في السبعينيات والثمانينيات حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، مع حركة الجسم الطلابي واصطفافاته حالياً، تؤكد أن الجامعات، بالإضافة إلى علامة الاستفهام الكبرى على قدراتها الأكاديمية، أصبحت معامل مختبرية لإعادة إنتاج ثقافات وانتماءات تقليدية مثل: العشائرية، والجهوية، وبلد الأصل. فانتخابات مجالس الطلبة على صراع لقواطع منظمة على أسس قرابي وجهوي/قرابي وبلد الأصل، مقابل ما كان سائداً من توجهات سياسية يسارية وقومية وإسلامية وأحياناً يمينية.

عبر استنهاض هذه القوى التقليدية التي يعاد إنتاجها عبر أطر وهيئات مبنية على أسس قرابية وجهوية، جرى نزع العمل السياسي من الجامعات وتكريس القبضة الأمنية، فتحوّلت الجامعات إلى أدوات تكرّس الاصطفافات التقليدية، وليس سرّاً اليوم أن جزءاً من الهيئة التدريسية في الجامعات تأخذ في الحسبان تقاطعاتها القرابية والجهوية مع الطلبة بوصفها أساساً لتقييم تحصيلهم الأكاديمي.

ولعل التوسع في إنشاء الجامعات في المناطق المختلفة من المملكة، فقدَ قيمته المُضافة من أكاديمية واجتماعية وثقافية، ليصبح أقرب إلى برنامج توظيف محلي أساسه إيجاد فرص عمل للمجتمع المحلي، واستقطاب أغلبية طلبة المجتمع المحلي، وبذلك أصبحت الجامعات أسيرة للتوازنات التقليدية في ذلك المجتمع المحلي. ولن يكون من المستغرب في هذا السياق أن تُفرض إدارة الجامعات في المستقبل من جانب القوى التقليدية في المجتمع المحلي.

تعليق الدراسة في جامعة البلقاء وشبه تعليق الدراسة في جامعات أخرى، يدلان على عدم قدرة هذه المؤسسات التعليمية على التعاطي مع الأحداث إلاّ من خلال تعطيل نفسها حتى تمر الزوبعة. لقد فقدت هذه المؤسسات قيمتها القيادية إلى دور التابع وغير المؤثر.

لا يخلو سرد وقائع تطورات جريمة القتل وتبعاتها، من مضامين ومفردات وتحليلات مثل: «فورة الدم» و«غضبة الشباب» و«الدم الحامي» وسواها من مصطلحات تعترف في جوهرها بقصور الإطار اللغوي والأخلاقي والاجتماعي لعلاقة المواطنين بعضهم ببعض، وتكرّس هذا القصور.

إن ارتكاز سرد الوقائع سواء أكانت من الجانب الرسمي أم من النخب أم من المنخرطين في الأحداث أو المراقبين لها، يكشف عن نزع الأنسنة عن هؤلاء المواطنين والتبرير لهم وكأنهم قطعان بشرية تتحرك بغرائزهم، ومحاولة الإقناع بغياب عقلانيتهم في فترات زمنية. وكأن الأساس في تعريف الإنسان والمواطن في الأردن هو الهمجية واللاعقلانية، وهو الأمر غير المقبول أخلاقياً واجتماعياً، بل إنه يُعدّ فساداً وإفساداً لنظرة المواطن لذاته وللآخر.

على مدار أكثر من عام، وبعد ما شهدته السلط من أحداث إثر جريمة القتل، يبرز الحديث دوماً حول قدرة أجهزة الدولة وكفاءتها في التعامل مع الأحداث والمواجهات التي تجري بين تجمعات وفئات. فسرد وقائع ما جرى في السلط من تأخر قوى الأمن في الانتشار وتوقعها لتطور المجريات وتطويق الحادثة (رغم أن المؤشرات كانت تشير إلى احتمالات تطورها بالشكل الذي تطورت به)، يعكس أن أجهزة الدولة تقوم بدور ردة الفعل ولا تتقدم بأخذ زمام المبادرة.

عدم الأخذ بزمام المبادرة، حوّل أجهزة الدولة، ومن ضمنها قوى الأمن، إلى طرف فقط ضمن توازن القوى الذي يغذّي تطور

**يبرز الحديث دوماً حول قدرة أجهزة الدولة وكفاءتها في التعامل مع الأحداث والمواجهات التي تجري بين تجمعات وفئات**

**التوسع في إنشاء الجامعات في المناطق المختلفة من المملكة، فقدَ قيمته المُضافة من أكاديمية واجتماعية وثقافية، ليصبح أقرب إلى برنامج توظيف محلي**

الأحداث، بدلاً من أن تكون في مقعد القيادة والمرجعية الوحيدة التي تضبط إيقاع مجريات الأحداث.

وفي أحداث السلط، كما في غيرها، تتكرر الانتقادات في تعامل أجهزة الأمن، فرغم تجمع ذوي المجني عليه في المستشفى الحكومي بالقرب من مديرية الأمن العام في السلط، وتحركهم بشكل تظاهري إلى وسط البلد، لم تقم قوات الأمن بإجراءات احترازية، وكذلك الأمر في التعامل مع تظاهرات شبان السلط وتعرضهم لمصالح العبابيد في المدينة. بل إن بعضهم في السلط يصرّ على أن قوات الدرك لم تتدخل لفرض الأمن والوقوف أمام مثيري الشغب والأحداث إلاّ بناءً على إلحاح الأهالي الذين شعروا أن الأحداث قد تتخذ مسارات أكثر دراماية وتكلفة إنسانية.

مرةً أخرى، فإن المبررات والتحليلات للقصور في كفاءة أجهزة الدولة وفاعليتها، تدور حول غياب التنسيق والتناغم، بل والتنافس بين هذه الأجهزة مثل الأمن والدرك. النتيجة محزنة وتراجيدية، فكثير من سكان السلط من عشيرة العبادي جمعوا عائلاتهم وغادروا مدينتهم إلى عمان أو مناطق أخرى، وكأننا إزاء مشهد يتكرر في أفلام «الكاوبوي».

إذا ما كان سرد الوقائع يعكس قصوراً في كفاءة تعامل أجهزة الدولة وضعف التنسيق والتناغم بينها، فإن الأحداث التي جرت في السلط تؤشر على تفسخ المنظومة الاجتماعية الضابطة؛ بمعنى أن الموروث التاريخي والاجتماعي الذي تمثل في منظومة علاقات اجتماعية مركبة تستند إلى توازن القوى داخل المجتمع وتؤدي إلى ميلاد نخبة اجتماعية/سياسية وثقافية قادرة على التأثير وعلى التدخل السريع في إطار الأزمات، والقيام برسم خريطة طريق لاحتواء الأزمة وإنهائها، «ذهب مع الريح» على ما يبدو.

فالنخبة أومايسمى «الوجهاء» في معسكرَي الخلاف، تبين أن قدرتهم على احتواء الشارع أو ما يسمى «القوى الضاربة»، كانت محدودة. فلم تستطع هذه النخبة، التي ترتكز على إرث اجتماعي/تاريخي أو على تقلد مناصب عليا في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية أو كون أفرادها من كبار المتقاعدين العسكريين، تطويق المجتمع المحلي؛ بل إن مواقف الوجهاء في إطار سعيهم لاحتواء الأزمة عكَسَ امتثالهم لحركة الشارع أو الغاضبين منه، وكانت قدرتهم على التأثير محدودة للغاية.

بل يورد شهود عيان أن شيخ السلفية في السلط، وهو أحد متقاعدي «الدعسة الفجائية»، كان الأقدر على التأثير في المتظاهرين المتجمعين في السلط وإقناعهم بفضّ التجمع بناءً على وعد من المحافظ بإطلاق سراح الموقوفين.

ضعف التأثير للقيادات التقليدية والوجهاء، والبروز النسبي لنفوذ شيخ السلفية، وتكرار غياب قادة الإخوان المسلمين عن المشهد، وإيثار بعض القيادات التقليدية عدم التدخل في تطورات الأحداث، يشير إلى أن النخب الجهوية تقليدياً في تراجُع، وأن هنالك قوى جديدة تقود التجمعات العشائرية والجهوية، ومما لا شك فيه أن هذه القوى الجديدة المغرقة في جهويتها وعشائريتها لم تولَد من العدم، فهي القوى التي تدربت وبرز نجمها من خلال الانتخابات النيابية، وهي التي تدربت على فرض الإيقاع في الشارع في كل مرة يحدث فيها توتر اجتماعي أو سياسي.

الوعي الجمعي لهذه القوى الجديدة التي تفرض إيقاعها، لا يرتكز أساساً على تعزيز مكتسبات النفع العام، بل يرتكز على المكتسبات المتحققة لأبناء مجتمعهم المحلي من مراكز عليا في الدولة، والحصول على وظائف. ولعله من المفيد الإشارة إلى أن ديناميكية المشكلة وتطورها وردات الفعل التي حدثت بشأنها في السلط، كانت كلها تعبيراً عن شعور شبه جمعي بأن المجتمع السلطي مستهدَف نتيجة إنهاء خدمات بعض أبناء السلط من مؤسسات الدولة خلال الشهور الأخيرة.

إن تراجع دور قيادات مجتمعية تقليدية وسياسية، لا يعكس حالة تقتصر على السلط وحدها، ففي كل أحداث التوتر والعنف المجتمعي في الأردن بصفة عامة تبرز هذه الظاهرة، ومما لا شك فيه أن هذا يدلل على طبيعة العلاقة بين هذه القيادات والمجتمعات

المحلية، فآلية الترابط ليست قائمة على النفع العـام، بل هي قائمة على تحقيق مصالح وخدمات أقرب ما تكون إلى الفردية والعشائرية، مما يُفقد هذه القيادات القدرة على حصد قيادة جمعية في المجتمع المحلي.

لعل من المثير للانتباه في كل مشكلة وتوتر اجتماعي، غياب قيادات أردنية عامة تكون قادرة على التأثير وتطويق المشكلة، فعادةً لا يقدِم أحد من القيادات السياسية أو الاجتماعية التي لا تربطها علاقة قرابية أو جهوية مع أطراف النزاع، على التدخل في هذه الأزمات وتطويقها؛ أي أن رؤية النخب السياسية والاجتماعية لنفسها في الأردن هي في إطار المجتمع المحلي، وليست في الإطار الوطني العـام. هـذه النخب فقدت إطارهـا الوطني لمصلحة تكريس زعامات جهوية وعشائرية هي اليوم في موضع تساؤل وتقييم.

بينما كانت العطوة العشائرية ترخي بإسدالها على الأزمـة التي شهدتها السلط وعشيرة العبادي، بـرزت هنالك ساحة مواجهة جديدة تتأسس بين عشيرتي الذنيبات والكفاوين في الكرك، وتتخذ تقريباً المسار نفسه الذي اتخذته الأزمة ما بين السلطية والعبابيد، وتُظهر أن هذه التجمعات السكانية تفقد الثقة بمؤسسات الدولة، لتأخذ هي على عاتقها مبدأ إنفاذ القانون وفقاً لرؤيتها الخاصة.■

## مشاجرة «جديدة» الكرك

- الأسبوع الأول من نيسان/إبريل، يختلف مربّيا أغنام على «بورة» قريبة من منطقة الجديدة، وتحدث «هوشة» عادية، ومماحكات تأخذ بالتطور تدريجياً إلى أن تصل الذروة.
- في 18 نيسان/إبريل تجدّدت الواقعة بقوة، حيث أطلق الشاب من عشيرة الكفاوين، 24 عاماً، النار على أشقاء خصمه من عشيرة الذنيبات فأصاب ثلاثة منهم بجروح بالغة، منهم العقيد محمد نائب مدير شرطة إربد أثناء إجازته التي أمضاها في محاولة تهدئة الوضع.
- في اليوم نفسه، القوى الأمنية تسيطر على الوضع بعد أحداث شغب وإحراق منزلين لعائلة الكفاوين.
- في 21 نيسان/إبريل، يتوفى العقيد محمد الذنيبات متأثراً بجروحه، وفي اليوم نفسه يقوم شبان ملثمون بإطلاق النار على المواطن شوكت الكفاوين المقيم في جبل النظيف في عمّان، الذي يلتقي مع قاتل الذنيبات في الجد الخامس، مما أدى إلى وفاته.
- في اليوم نفسه، تستمر عملية إحراق المنازل، مع السيطرة التامة للقوى الأمنية على مداخل «الجديدة» ومخارجها.
- في 22 نيسان/إبريل، عطوة أمنية بين العشيرتين تنتهي يوم 29 من الشهر نفسه، ومن المتعارف عليه أن تتم بعدها العطوة العشائرية.

- «البورة» سبب الخلاف، أرض مشاع لا يملكها أحد من الطرفين.
- ثمن أغنام الطرفين قد لا يغطي تكاليف علاج أحد المصابين في «المعركة» التي دارت من أجلها، فضلاً عن الروحين البريئتين اللتين أزهقتا في المعركة، وثمن ما يزيد عن 20 منزلاً ومحلاً تجارياً في القرية.

## مشاجرة السلط - تسلسل الأحداث

## «الوطني لحقوق الإنسان» في تقريره السادس:

# لا مهادنة

دلال سلامة

مخالفاً التوقعات التي راهنت على هبوط سوية تقاريره بعد مغادرة رئيسه السابق أحمد عبيدات، أصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان بقوة تقريره السادس، راصداً واقع حقوق الإنسان في الأردن للعام 2009، ومبدداً المخاوف من اعتماده سياسةَ «المهادنة» بعد استقالة عبيدات الذي اتسمت التقارير في عهده بالجرأة والمصداقية.

وليس أدلّ على موضوعية التقرير، الذي طالب بتعزيز سلطة القانون وتفعيل المساءلة، من الخلاصة الجريئة التي صدّر بها مقدمته وأكّد فيها تعمّق «الاعتقاد بعدم وجود توجه رسمي على المستوى التنفيذي نحو تعزيز الحقوق والحريات السياسية».

التقرير الذي صدر في نيسان/أبريل 2010، ضاهى في مستواه تقارير المنظمات العالمية، إذ استند في تقييمه لوضع حقوق الإنسان في الأردن إلى المعايير الدولية التي تضمنتها العهود الدولية الخاصة بهذه الحقوق، وعرّفتها بأنها حقوق الفرد في الحياة والحرية والأمن والتنقل والخصوصية، والتعبير بحرية عن الآراء والمعتقدات، وحقوقه في المشاركة السياسية، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحقوقه في التعليم والصحة والعمل ضمن شروط عادلة.

والأهم هو تأكيد هذه العهود على حق الجميع بالتمتع بهذه الحقوق دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي أو الأصل القومي أو غيره.

التقرير الذي جاء مع ملاحقه في 194 صفحة، اتسم بالتوازن، فرصد الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، دون أن يغفل ما قامت به الحكومة من إجراءات إيجابية متعلقة بها.

فقد لفت إلى ارتفاع عدد الشكاوى التي تلقاها المركز العام 2009، بحق الإدارات الأمنية ومراكز الإصلاح والتأهيل مقارنة بالعام 2008، وأكد أن انتهاكات مثل الذم والتحقير والضرب بالفلقة والشبح وغيرها بهدف الحصول على إفادة أو اعتراف، ما زالت مستمرة في بعض الإدارات الأمنية.

وفي هذا السياق، لفت إلى الصعوبة التي يواجهها المشتكي في إثبات التعذيب، إذ لا يقوم المركز الوطني للطب الشرعي بالكشف الطبي على ضحايا التعذيب إلا بناء على طلب من القضاء أو مديرية الأمن العام، إضافة إلى طول مدة التوقيف التي تؤدي إلى اختفاء آثار التعذيب.

في المقابل، سلط التقرير الضوء على جملة إجراءات تم اتخاذها لتطوير مراكز الإصلاح والتأهيل، منها إنشاء مراكز إصلاح وتأهيل جديدة، وإنشاء حضانة لرعاية أطفال السجينات، وتجنيد 29 ممرضاً جامعياً للعمل في عيادات مراكز التأهيل.

التقرير وثّق الزيادة في أعداد الموقوفين إدارياً العام 2009، فقد تم توقيف ما يزيد على

16 ألف شخص، مقارنة مع 14 ألف موقوف العام 2008، ورغم أنه أشار إلى تطوّر إيجابي يتمثّل في السماح لمحامي المشتبه به حضور التحقيق الذي يجريه الحاكم الإداري مع موكله، إلا أنه أكّد استمرار تعدّي قرارات التوقيف الإداري على القرارات القضائية، وكشف عن توقيف أشخاص بهدف «إجبارهم على مصالحة خصومهم».

المفارقة أن هذا التوسّع في التوقيف الإداري أتى بعد التقرير الذي أصدرته منظمة **Human rights watch**، في أيار/مايو 2009، وانتقدت فيه بحدّة استمرار العمل بقانون منع الجرائم الذي تتم عمليات التوقيف استناداً إليه.

التقرير انتقد أيضاً استمرار عقوبة الإعدام كعقوبة ما زالت مقررة في التشريعات الجزائية، وإن جُمّد العمل بها منذ حزيران/يونيو 2006، حيث ينتظر 53 محكوماً تنفيذ الحكم، لكنه أشار إلى التطور الإيجابي المتمثّل في رفع قانون العقوبات المعدل إلى مجلس الأمة ويقضي باستبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الإعدام في جرائم تمسّ بأمن الدولة.

في ما يتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام، أثنى التقرير على تعديل لقانون المطبوعات والنشر ضمن إنشاء غرفة قضائية متخصصة في قضايا المطبوعات والنشر، ومُنع بموجبه التوقيف في قضايا المطبوعات والنشر، لكن التقرير انتقد «الغموض والإبهام» في العبارات المحددة للجريمة في قانون المطبوعات.

كما انتقد استمرار دائرة المطبوعات والنشر في ملاحقة الكتب الصادرة عن دور النشر المحلية قضائياً، واستمرار حظر دخول كتب إلى المملكة استناداً إلى «حماية الأخلاق والقيم والمبادئ والدين»، حيث تم منع دخول 58 كتاباً العام 2009، مقارنة مع 134 كتاباً العام 2008.

كما طالب الحكومة بتعديل قانون حماية وثائق وأسرار الدولة للعام 1971، الذي «ما زال قانوناً مؤقتاً رغم مرور 39 سنة على صدوره».

التقرير الذي نوّه إلى أن الحكومة نفّذت توصية واحدة من أصل 27 توصية متعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير، كان المركز قد تقدّم بها، قدّم بذلك تفسيراً لهبوط تصنيف الأردن من «دولة حرة جزئياً» إلى «دولة غير حرة» في تقرير منظمة **Freedom house**، حول واقع الحريات في العالم للعام 2009.

أما موضوع الجنسية الشائك الذي انقسم الناس إزاءه، فقد تعرّض له التقرير منتقداً عمليات سحب الجنسية من أردنيين، التي تتمّ استناداً إلى «تفسيرات مبهمة لتعليمات قرار فك الارتباط»، وهي الانتقادات التي وجهتها **Human rights watch**، إلى الحكومة في تقرير خاص أصدرته العام 2010.

هذا التقاطع في أكثر من موضع، بين تقرير المركز الوطني وتقارير دولية، يثير التساؤل كما يقول العضو السابق في مجلس أمناء المركز سليمان صويص، حول اتهام الحكومة لهذه التقارير بالتجنّي؛ يقول: «هذه مؤسسة وطنية تؤكد ما قالته التقارير الدولية، وتؤكد ما ظلّت لسنوات ترده منظمات مجتمع مدني أردنية قبل قيام المركز الوطني، فما هو تبرير الحكومة الآن؟».

في السياق نفسه، يدخل المركز في مواجهة مع المتخوّفين من اختلال «التوازن الديمغرافي» عندما أوصى بتمكين المرأة الأردنية من نقل جنسيتها إلى أبنائها، استناداً إلى المادة 9 من قانون الجنسية التي تنص على أن «أولاد الأردني أردنيون أينما وُلدوا».

التوصية السابقة أثارت وزير الداخلية ووزير الثقافة الأسبق سمير الحباشنة، الذي ذكّر القائمين على المركز بأنه مركز «يقبض مسؤولوه والعاملون به رواتبهم من الخزينة»، وكتب يقول إن المركز «انجرّ» إلى «تلك الأجندات» من خلال المطالبة بـ«تجنيس أبناء الأردنيات الآن رغم معرفة القائمين عليه بالإخلال الديمغرافي الفاضح المترتّب على قرار كهذا».

هذا الاعتقاد بأن المركز مؤسسة حكومية، وأن تقاريرها عليها أن تتماشى دائماً مع السياسة الحكومية، يصفه المفوّض العام للمركز محي

تعيينه مفوضاً عاماً للمركز الوطني لحقوق الإنسان، 2008، شكّل تحدّياً لمحي الدين توق، التربوي والسياسي والدبلوماسي. فقد كان عليه أن يثبت أن المركز الذي استقال رئيسه السابق أحمد عبيدات، على خلفية مواقفه السياسية الجريئة، سيستمر في نهجه المطالب بسيادة القانون، ومأسسة الدولة، وتوسيع المجال العام.

تقريران سنويان في عهد توق يثبتان أن المنصب الذي بدأ كتحدٍّ، تحوّل إلى تتويج لرحلة طويلة في العمل العام، عمل فيها توق رئيساً لجامعة فيلادلفيا، رئيساً لبرنامج تدريب المعلمين في وكالة الغوث، وزيراً للتنمية الإدارية، مديراً عاماً للتربية والتعليم منتدباً من اليونسكو، وسفيراً للأردن في النمسا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي، حيث مُنح العام 2004 جائزة أفضل سفير للمملكة.

توق الذي ترأس في الفترة 2001-2003، اللجنة الدولية للتفاوض بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، كان نموذجاً للمسؤول الذي خدم في أعلى حلقات الدولة السيادية، وأصرّ مع ذلك على ممارسة قناعاته ورؤاه الإصلاحية من خلال مواقعه فيها، محاولاً أن يدفع بالدولة من داخلها باتجاه التطوّر والتحديث.

ويُحسَب له أنه لم يُخْفِ في تصريحاته الصحفية أننا في الأردن «تنقصنا الكثير من المعلومات والجرأة لمتابعة قضايا فساد معروفة».■

الدين تـوق، بأنه «اعتقاد شائع مغلوط»، فالمركز كما يقول «مؤسسة وطنية تتمتع باستقلال مالي وإداري كامل»، ولا يتعارض ذلك مع تلقيه التمويل من الحكومة «جميع المؤسسات الدولية المشابهة للمركز تتلقى التمويل من حكوماتها، لكن ذلك لا يعني أن تتحول إلى أبواق لهذه الحكومات».

التقرير كشف من ناحية أخرى عن ضعف كبير فـي المنظومة القانونية المحفّزة على المشاركة السياسية الفاعلة، فقد خلا العام 2009، من «أي مبادرة من السلطتين التشريعية والتنفيذية باتجاه مناقشة وتعديل قانون الانتخاب المؤقت، بهدف إقـراره على شكل قانون دائم يتوافق مع معايير الانتخاب الحرة والنزيهة والعادلة التي تضمن التمثيل السليم للناخبين كافة».

في السياق نفسه، عمل قانون الاجتماعات العامة كـ«معيق أساسي» لنشر برامج الأحزاب، عندما اشترط موافقة الحاكم الإداري لترخيص الاجتماع، كما اشترط موافقة الوزير لاستخدام المرافق العامة، وقد نوّه التقرير إلى أن تعديلا جزئياً قد أجري على القانون، لكنه تضمّن «زيادة القيود المفروضة على حق الاجتماع».

**انتهاكات مثل الذم والتحقير والضرب بالفلقة والشبح وغيرها بهدف الحصول على إفادة أو اعتراف، ما زالت مستمرة في بعض الإدارات الأمنية**

كما دعا التقرير إلى إنشاء اتحاد عام لطلبة الأردن «على أساس من الاستقلالية والانتخاب الكامل المباشر»، ودعـا إلـى إنـشاء نقابة للمعلمين، عادّاً عدم وجودها «انتهاكاً للحق في التنظيم النقابي» الذي كفله الدستور الأردني، والاتفاقيات الدولية، داخلاً بذلك في مواجهة مع الحكومة المشدّدة على «عدم دستورية» نقابة للمعلمين، استناداً إلى قرار كان المجلس الأعلى لتفسير الدستور قد أصدره العام 1994، وأفتى فيه بعدم جواز إنشاء نقابة للمعلمين.

من ناحية أخرى، أشار التقرير إلى تراجع الأردن بمقدار مرتبة واحدة، وفق مؤشر التنمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2009، إذ أصبح في المرتبة 96 من أصل 186 دولة، وكان قد احتل المرتبة 90 خلال السنوات من 2004-2006.

**تعمّق الاعتقاد بعدم وجود توجه رسمي على المستوى التنفيذي نحو تعزيز الحقوق والحريات السياسية**

تفسير هـذا التراجع يكمن في «تشتت وعدم فعالية» إستراتيجيات مكافحة الفقر في المملكة، الذي بلغت نسبته 14 في المئة، إضافة إلى ازدواجية عمل المؤسسات الرسمية والتطوعية التي تعمل في المجال، وضعف التنسيق بينها، وعـدم تغطيتها المناطق كافة، إضافة إلى «الضعف الشديد» لمساهمة القطاع الخاص في برامج مكافحة الفقر، سواء كان هيئات تطوعية أو منظمات غير حكومية أو المبادرات الفردية.

قدّم التقرير أرقاماً «صادمة» عن واقع التعيين خارج جدول التشكيلات، فرغم وجود بلاغ من رئيس الوزراء منذ العام 2007 يمنع ذلك، إلا أن ما يقارب ستة آلاف مستخدم عُينوا العام 2009 وحده، بشكل أساسي في وزارتَي الزراعة والأشغال العامة، من أصل 25 ألف مستخدم عُينوا خارج الجدول، منهم 17 ألفاً لا يحملون الثانوية العامة.

وانتقد التقرير في السياق نفسه عدم خضوع التعيين لوظائف القيادات الإداريـة العليا في الدولة، إلى «معايير ثابتة ومحددة»، وافتقاره إلى «أسس العدالة والشفافية».

التقرير رصـد أيضاً الانتهاكات لحقوق العاملات في المنازل المتمثلة في العنف اللفظي، الإيـذاء الجسدي، الاعتداء الجنسي واحتجاز الحرية، إضافة إلى طول ساعات العمل التي قد تتجاوز 18 ساعة يومياً، دون منحهن يوم راحة أسبوعياً.

وبالنسبة لعمالة الأطفال، أشار بإيجاب إلى إجـراءات اتخذتها وزارة العمل للحد من الـظـاهـرة، لكنه وصـف الجهود الحكومية المبذولة بأنها «قاصرة»، إذ يبلغ عدد الأطفال العاملين في المملكة، وفق دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية، 32 ألف طفل، ما بين 15-17 عاماً.

وعدا كونه وثيقة رسمت صورة شمولية ومتكاملة لواقع حقوق الإنسان في الأردن، فقد حمل التقرير هذا العام إضافة نوعية، وصفها توق، بأنها «مصدر قوة للتقرير»، إذ تضمّن وللمرة الأولى، تحليلاً إحصائياً لمدى استجابة الحكومة لتقارير وتوصيات المركز خلال السنوات الخمس الماضية.

المفاجأة التي أعلنها، أن الحكومة تجاهلت بشكل «شبه تام» هذه التوصيات، فهي «لم تتخذ أي إجـراء» في 249 توصية تضمنتها تقارير المركز بين العامين 2008/2004، والبالغ عددها 289 توصية، أي أنها تجاهلت ما نسبته 85,2 في المئة من مجموع التوصيات،

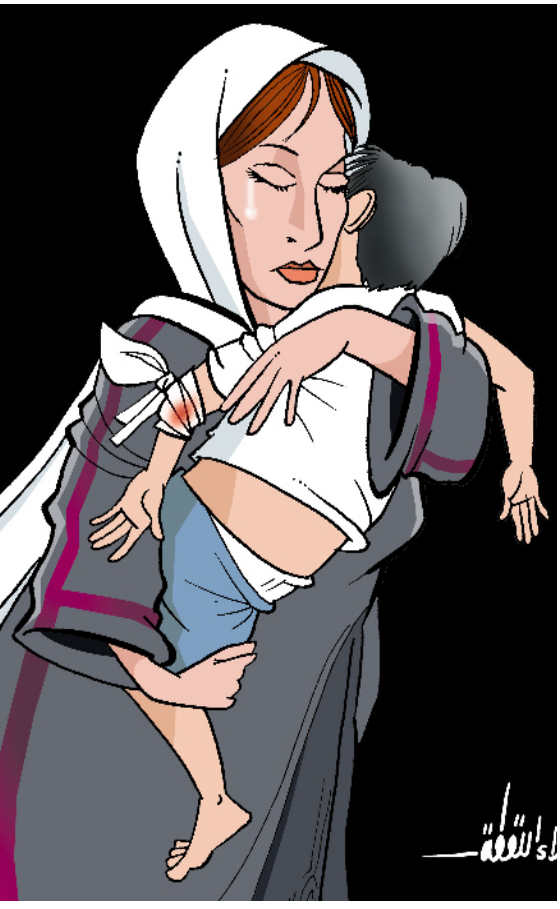

في حين أنها نفذت «جزئياً» 29 توصية، أي ما نسبته 11 في المئة، أما التوصيات التي نُفذت «كليّاً فقد بلغت 11 توصية، بنسبة 3,8 في المئة، وهي نسبة وصفها التقرير بأنها «متواضعة جداً».

**توق: جميع المؤسسات الدولية المشابهة للمركز تتلقى التمويل من حكوماتها، لكن ذلك لا يعني أن تتحول إلى أبواق لهذه الحكومات**

الحكومة بحسب التقرير لا تكتفي بتجاهل التوصيات، بل هي «لا تكلف نفسها» الرد على المركز، في الوقت الذي تبدي فيه اهتماماً كبيراً بالتقارير الدولية، وهو أمر لا يستغربه صويص الذي يرى أن اهتمام الحكومات المتعاقبة بقضايا حقوق الإنسان كان على الدوام اهتماماً «لفظياً»، لكنها في التطبيق العملي «في المرتبة الأدنى من سلّم أولوياتها»، منوّهاً إلى أن تقارير المنظمات الدولية «تثير قلق الحكومة، لأن دولاً مانحة تقف خلف هذه المنظمات، فتقرأ تقاريرها وتخطط لمِنحها على أساسها، وليس الأمر كذلك بالنسبة للمركز الوطني».

مع ذلك، فإن قراءة في أداء الحكومات المتعاقبة يثبت أن اهتمامها «لفظيّ» حتى بالتقارير الدولية، فهو لا يتعدى الاستنكار والاتهام بالتجني، دون أن تقوم في المقابل بما يفترض أن تقوم به من إصلاحات، وما يثبت ذلك هو التقييم الذي أجراه المركز لمدى «وفاء» الأردن بالتزاماته بالعهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقّع عليها.

**صويص: ما تحتاجه الحكومة الآن، هو إرادة سياسية حقيقية تجعل من حقوق الإنسان قضيتها الأساسية، لا مجرد وسيلة تسهّل لها الحصول على مساعدات**

التقييم الذي شكّل الإضافة النوعية الثانية في تقرير العام الجاري، كشف أن وفاء الأردن بالمواثيق الدولية كان محدوداً، فقد وقّع وصادق على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، لكن وفاءه بالتزاماته تجاهها ما زال يراوح بين «التقصير» و«الوفاء الجزئي».

من اللافت للنظر في هذا السياق، مجموعة توصيات لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، رفضتها الحكومة أثناء المراجعة الدورية الشاملة التي أجراها المجلس في شباط/فبراير 2009، ومنها رفض النظر في تحويل قضايا التعذيب وسوء المعاملة إلى محكمة مدنية مختصة، تعديل قانون العقوبات

## «فريدوم هاوس»: الأردن بلد «غير حر»

كشف تقرير أصدرته منظمة **Freedom House** الأميركية عن واقع الحريات في العالم للعام 2009، عن تراجع الأردن من بلد «حر جزئياً» إلى بلد «غير حر».

التقرير الذي أُطلق في نيسان/أبريل 2010، والذي نشرت المنظمة ملخصاً تنفيذياً له في كانون الثاني/يناير 2010، يعزو هذا التراجع بشكل أساسي إلى حلّ البرلمان، وقرار تأجيل عقد انتخابات برلمانية إلى وقت لاحق من العام الجاري.

المنظمة التي تُصدر تقارير سنوية منذ العام 1972، ترصد فيها قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية في بلدانهم، تعتمد آلية تصنيف تقسم الدول إلى ثلاث فئات: حر، حر جزئياً، وغير حر، وذلك استناداً إلى مؤشرات أساسية لتقييم أداء الدول.

العام الجاري، حازت 89 دولة على تصنيف «حرة»، و58 دولة على تصنيف «حرة جزئياً»، في الوقت الذي صُنفت فيه 47 دولة على أنها «غير حرة»، حيث كان الأردن والبحرين واليمن من الدول العربية التي سجّلت تراجعاً.

وزارة التنمية السياسية أصدرت بياناً انتقدت فيه التقرير، وقالت إن الاعتماد على قرار حل البرلمان كأساس لإعادة تصنيف الأردن أهملَ «أن هذا القرار السيادي قد جاء لمعالجة الأخطاء التي شابت عملية إنتخابه من ناحية، ونتيجة لضعف أدائه من ناحية أخرى».

البيان انتقد أيضاً عدم مراعاة التقرير لـ«خصوصية» المجتمع الأردني، وهو أمر ردّ عليه الكاتب باتر وردم في مقالة له، باقتراح أن تتقدم «التنمية السياسية» بورقة مرجعية إلى المنظمة، وبقية منظمات حقوق الإنسان في العالم، تحدد فيها «ماهية الخصوصية الأردنية» وكيفية قياسها رقمياً، ليتم أخذها في الحسبان من جانب هذه المنظمات.■

بما يضمن معاقبة مرتكبي جرائم الشرف، تعديل تشريعات أخرى تتضمن نصوصاً تميز ضد المرأة، منها قانوني الأحوال الشخصية والجنسية، وإيجاد إطار تشريعي وطني لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء.

السؤال المطروح هنا، يتعلق بالملاحظة التي أبداها مراسل قناة **الجزيرة** ياسر أبو هلالة، في تغطيته للتقرير، عن المركز «الممول من خزانة الدولة»، لكنها مع ذلك تتجاهل الأغلبية الساحقة من توصياته.

فما الحكمة من تمويل التقارير إن لم تَسْعَ الحكومة للاستفادة منها، وما جدوى الجهود المبذولة في إنجازها، ومصير توصياتها التي تتراكم سنة بعد أخرى، بخاصة وأن المركز لا يملك صلاحيات تنفيذية تمكّنه من إلزام الحكومة بها، وهي صلاحيات، يقول الناشط في مجال حقوق الإنسان طالب السقاف، لا تتوفر حتى للمنظمات الدولية فيقتصر دورها على رصد الانتهاكات والكشف عنها.

لكن المخيّب، أن التجاهل لم يكن حكومياً فقط، فالإعلام المستقل الذي يعمل في المراحل الانتقالية المشابهة للمرحلة التي يمرّ بها مجتمعنا كرافعة أساسية من روافع التقدم نحو الديمقراطية، لم تتعد تغطيته للتقرير عرض ملخصات لأبرز ما جاء فيه، إضافة إلى مقتطفات من بعض أجزائه.

التعاطي مع تقرير تضمن هذا الكم من المعلومات «الصادمة» بوصفه خبراً ينشر ثم يطوى مثل غيره من الأخبار، هو أمر مثير للاستغراب، كما يقول السقاف، إذ كان على وسائل الإعلام أن تتعامل معه كحدث حقوقي مستمر ومتفاعل، فتجنّد خبراء لقراءته في جوانبه المختلفة، وتكشف عمّا تضمنه من انتهاكات، وتقدّمها للجمهور، ما يسهم في تعبئة الرأي العام، وتحويل المواطنين إلى «أداة ضغط» على الحكومة.

**ما الحكمة من تمويل التقارير إن لم تَسْعَ الحكومة للاستفادة منها، وما جدوى الجهود المبذولة في إنجازها؟**

ورغم أن الناطق الإعلامي للمركز الوطني لحقوق الإنسان محمد الحلو، يرى أن النشاطات المتعلقة بحقوق الإنسان تحظى بـ«تغطية إعلامية جيدة» وعلى مدار العام، إلا أن السقاف يصر على أن الإعلام لم يُوْلِ قضية حقوق الإنسان عناية خاصة كما هو مفترَض، فهو يغطي الفعاليات المتعلقة بها، لكنه يفعل ذلك بالآلية نفسها التي يتبعها في تغطيته لأي فعالية أخرى، أي بأسلوب الخبر الذي ينتهي دون أن يتفاعل.

في الأثناء، فإن المركز، وفي مواجهة التجاهل الحكومي لتوصياته، يفكر بديناميكية، وهو يسعى كما يقول توق إلى تغيير آلية تعاونه مع الحكومة، ويعمل على تطوير خطط عمل مباشرة مع المؤسسات المعنية بهذه التوصيات، ليتمكن من تشخيص العوائق «التشريعية وغير التشريعية» التي تقف أمام تنفيذها.

في كل الأحوال، فإن ما تحتاجه الحكومة الآن كما يقول صويص، هو إرادة سياسية حقيقية تجعل من حقوق الإنسان قضيتها الأساسية، لا مجرد «وسيلة تسهّل لها الحصول على مساعدات».■

# الحكومة على محكّ الأفعال

حققت حكومة سمير الرفاعي إنجازاً مهماً حينما أعدّت لنفسها خطة تنفيذية لبرنامج عملها للعام 2010، والتزمت بتقديمه إلى الملك عبد اللّه الثاني بعد شهرين على تشكيلها، كما وعدت في ردّها على كتاب التكليف.

هذا يعني أن الحكومة وفّرت لفريقها الأرضية السليمة لأداءٍ حديث. وفي الحوار الموسع الذي أجراه فريق من **السّجل** مع وزير تطوير القطاع العام وزير الدولة لشؤون المشاريع الكبرى، يتضح أن هناك فرصة حقيقية، لإعادة الاعتبار للإدارة الأردنية، بما يعيد إليها ألقها القديم الذي تبدّد في ظل التأجيل المتكرر لإصلاح القطاع العام وممارسة الهروب نحو الأمام بإنشاء ما يزيد على 60 مؤسسة مستقلة، وهذا ما لم تعد تحتمله الدولة، كما يتضح من موازنة هذه المؤسسات. وبالمثل، فإن الحكومة أثبتت أن لديها قدراً من الشجاعة، التي من المؤمل أن تكون دائماً في محلّها، في متابعة ملف الفساد بكل استحقاقاته.

لكن الحكومة التي تزخر بخبرات عصرية وذهنيات منفتحة، تكبّل نفسها بأداء محافظ، فتتخونها «الشفافية» التي تدّعيها، وتستعصي عليها المصداقية حين تعوزها، فتتعمّق الأزمات التي تواجهها بدل توفير الحلول السريعة لها، كما لو أنها لا ترى أن البلاد مأزومة؛ فالنمو في أدنى درجاته، وتكاليف المعيشة في تفاقم، والمواطنون مغيّبون عن المشاركة وصناعة القرار، ما يعني تقلّص هيبة الدولة، وزيادة منسوب التطاول على سيادة القانون.

حتى إن الإعلام الذي يُفترض أن يكون عوناً للحكومة في إيصال رسالتها والدفاع عن برامجها، وعيناً لها في فهم حراك المجتمع وقواه ومشاكله، نرى أنه يواصل المراوحة في المكان رغم الوعود بإصلاحه.

موازنة الدولة للسنة المالية 2010، تضع الحكومة في وضع حرج، فالخيارات أمامها محدودة. وهذا عنصر إضافي يضعها أمام استحقاق أن تضع قدميها على عتبة الإصلاح السياسي، وفي مقدمة ذلك تعديل قانون الانتخاب على نحو ينقل البلاد والمجتمع خطوة نوعية في اتجاه انتخاب مجلس نيابي يمثل رؤى برامجية وسياسية وليس «حارات وأزقة».■

## الوزير عماد فاخوري:

# جريمة أن لا نفعل شيئاً لإنقاذ البحر الميت

# تطوير القطاع العام وإصلاحه أولوية حكومية

**لبيان التوجهات الحكومية إزاء المشاريع الكبرى وإصلاح القطاع العام، أجرى فريق من السّجل مقابلة مطولّة مع وزير تطوير القطاع العام وزير الدولة للمشاريع الكبرى عماد فاخوري في مكتبه برئاسة الوزراء.**

أعدّ الحوار للنشر: حسين أبو رمّان

عماد فاخوري وزير شاب، مهذب حدّ الخجل، لكنه محاور مقتدر، يستمد تميزه من معرفته المعمقة والدقيقة لملفاته، ومن ثقته بالنفس. ومع أنه يتولى مهمات من طبيعة تكنوقراطية، لكنه يتعامل معها كمحارب.

يحمل حقيبتين؛ وزيراً لتطوير القطاع العام، ووزير دولة لشؤون المشاريع الكبرى. وحين شكّلت الحكومة لجاناً وزارية لإدارة محاور عملها الإستراتيجية السبعة، عهدت إليه برئاسة اثنتين منها؛ لجنة تطوير القطاع العام، ولجنة البنى التحتية والمشاريع الكبرى.

يعمل في ظل مقاربات جديدة في تطوير وإصلاح القطاع العام بتمسكه بالبعد الاجتماعي الذي يعدّ الأمن الموظفي بمثابة خط أحمر. وكذلك في رؤيته للمشاريع الكبرى من خلال الشفافية في تناول كل المعطيات ذات الصلة بها، وتجهيز البدائل لتجاوز العقبات التي قد تظهر في مجرى العمل.

فاخوري، نموذج بارز لأبناء عائلات استثمرت مستقبل أبنائها في التعليم، فصنعت مجدها، وصعودها الاجتماعي بالتضحية والجهد والتفاني. عزز هذا التوجه لدى العائلة، أن الابن كان متفوقاً على امتداد سنوات دراسته في «الفرير» بجبل الحسين، ما أهله أن يكون ثالثاً على المملكة في دفعة «العلمي» للعام 1985.

الولايات المتحدة كانت وجهته التي اختارها لدراسة الطب تنفيذاً لرغبة العائلة. وتمهيداً لذلك، نال البكالوريوس والماجستير في الهندسة الطبية العام 1990 من:Case Western Reserve University في أوهايو. وحينما قُبل بعدها لدراسة الطب، كانت «الإدارة» التي أخذ فكرة جيدة عنها من خلال الإدارة الهندسية وإدارة المستشفيات، قد استهوته، فتقدم إلى هارفارد لنيل ماجستير ثانٍ في الإدارة العامة، وسهّل عليه المهمة أنه حصل على منحة دراسية من الجامعة نفسها.

إلى جانب مباحث مثل الاقتصاد والاقتصاد الدولي والسياسات العامة والعلاقة بين القطاع العام والخاص، التي ركز عليها في دراسته العليا الجديدة، كانت مدينة العقبة تثير اهتمامه وقلقه، وذلك بسبب بطء تطورها خلافاً للموانئ في العالم، التي لاحظ أيضاً أنها غالباً ما تكون مناطق حرّة. ولتحويل العقبة إلى منطقة خاصة، كرّس مشروع تخرّجه قبل سنوات عديدة على بداية اهتمام الأردن رسمياً بملف تحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة.

اهتمامه باكتساب خبرة دولية بعد هارفارد، دفعه نحو الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، الذي اختير للعمل معه في نيويورك، ضمن فريق من 20 شخصاً تم اختيارهم من بين خمسة آلاف مرشح.

تفوقه وتميزه واكتسابه خبرات متنوعه في زمن قياسي، كل ذلك جعل من عمله في المنظمة الدولية أربع سنوات، محطة فاصلة في مساره الوظيفي، فهو لم يتقدم بعد هذا اليوم إلى أي وظيفة، بل بات يدعى لأداء وظائف؛ لو لم يجد فيها تعبيراً عن انتمائه الوطني، وتستثير فيه التحدي بوصفه يميل للتعامل مع الملفات الصعبة، لما قبِل بها.

هكذا التحق بوزارة الخارجية للعمل على ملف السلام ثم الانتقال إلى تل أبيب العام 1995 برفقة مروان المعشر أول سفير أردنـي في إسرائيل بعد توقيع معاهدة وادي عربة.

وبعد سنوات أربع في إسرائيل، عمل لمدة سنة ونصف في القطاع الخاص، ثم انضم كمتطوع للعمل مع علي أبو الراغب في اللجنة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي، والتي كلّفت بدراسة تحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة، واستكمل العمل على إعداد التشريعات الخاصة بهذا المشروع، لينتقل بعد ذلك للعمل مفوضاً لشؤون الاستثمار حتى نهاية العام 2002.

وخلال العام 2003، استدعي للعمل في الديوان الملكي كمنسق لشؤون برامج الملك عبدالله الثاني. ثم طلب إليه العودة إلى سلطة العقبة نائباً لرئيس مجلس المفوضين ومفوضاً للاستثمار وشؤون التنمية الاقتصادية، واستمر في عمله بالسلطة حتى العام 1999 عمل خلالها على مشروع إنشاء شركة تطوير العقبة. وفيما كان يستعد للانتقال للعمل في القطاع الخاص مع نهاية العام الماضي، فوجئ باختياره وزيراً في حكومة سمير الرفاعي.

**ما التحدي الذي تراه في موضوع تطوير القطاع العام؟**

- أفضل تشخيص لهذا التحدي هو كتاب التكليف السامي. القطاع العام يجب أن تتم إعادة هيكلته حتى يتخلص من مظاهر الترهل، ويزيد كفاءته وإنتاجيته، ويحسن الخدمات المقدمة للمواطن. القطاع العام اليوم متشعب ويشتمل على أكثر من 130 وزارة ومؤسسة ودائرة حكومية، منها 62 مؤسسة مستقلة. من المهم أن ندرك أن القطاع العام قطاع سيادي، ولا يدار كشركة. لذلك يجب أن نركز على دوره، دون النيل من مهامه الرئيسية؟

**ما هذه المهام؟**

- حماية أمن الدولة واستقرارها، حماية الطبقات الفقيرة، تفعيل دور القطاع العام في التنظيم ووضع السياسات، ضمان عدم وجود احتكارات، تشجيع المنافسة، وتقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها. الأردن اختط نهجاً منذ العام 1995 لإخراج القطاع العام من تنفيذ وممارسة الدور الاقتصادي، ومن المهم إعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي.

**ما الرؤية التي تحكم مسار إعادة الهيكلة؟**

- مررنا في الأردن بعدة تجارب. أنشئت وزارة للتنمية الإدارية، وألغيت، ثم أنشئت وزارة لتطوير القطاع العام وألغيت، ثم عدنا إليها العام 2005. المسالة ليست وجود أم عدم وجود وزارة، المسألة هي أن تطوير القطاع العام وإصلاحه، يحتاج إلى برنامج لا يكون برنامج وزارة، بل برنامج حكومة، مع توافر الإرادة السياسية لتنفيذه بشكل شمولي.

**ما محاور هذا البرنامج؟**

- يجب أن يركز على إعادة الهيكلة، تنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها وإطلاق قدراتها، وتحسين الخدمات. وهناك مسارا الحكومة الإلكترونية، والإصلاح المالي للموازنة، إضافة إلى تفعيل المساءلة والمحاسبة على الأداء.

**كيف ستعالجون مشكلة الترهل والتضخم الوظيفي؟ وكم هي الفترة اللازمة لإصلاح القطاع العام، وما تكلفته المالية، وأدوات تنفيذه؟**

**مختلف حلقات إدارة الدولة بحاجة إلى برنامج تدريبي هائل. القطاع الخاص لم ينهض بدوره، وتحتاجون إلى توسيع القاعدة الاقتصادية لتأمين إيرادات ضريبية للصرف على الجهاز الحكومي والخدمات الأساسية.**

- دعونا ننظر إلى المؤشرات. العام الماضي بلغ إنفاق القطاع العام بكل مكوناته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 53 في المئة. ونحن نتطلع إلى خفض هذه النسبة هذا العام إلى 42 في المئة. في الدول المتقدمة تكون النسبة حوالي 20 في المئة. حجم التوظيف في القطاع العام يمثل حوالي 40 في المئة من العمالة الكلية.

لكن كل المؤشرات الخاصة بكفاءة الحكومة وإنتاجيتها تراوح في المكان، لا يوجد فيها تحسن. المشكلة لا تتمثل في حجم العنصر البشري، إنما في التوزيع ضمن أجهزة الحكومة، وفي نقص تخصصات معينة. ارتفاع التوظيف موجود في فئات محددة.

**هل من أمثلة على ذلك؟**

- الفئة الثالثة والفئة الرابعة. عندنا مثلاً ارتفاع في فئة الإداريين في الجامعات، مقارنة مع عدد أعضاء الهيئات التدريسية. يهمنا أن نركز على الأمان الوظيفي في القطاع العام، هذا خط أحمر. لكن يجب وقف التوظيف في الفئات التي لا تحتاج إليها الدولة.

لدينا رؤية لتطوير القطاع العام في عشر سنوات، هذه الرؤية موجودة في الأجندة الوطنية 2006-2015. وجود بعض مظاهر الترهل لا يعني أن كل القطاع مترهل. ففي القطاع العام عناصر بشرية مميزة.

في الخطة التنفيذية لبرنامج عمل الحكومة للعام 2010 احتل محور تطوير القطاع العام وقياس الأداء وتفعيل المساءلة، أحد سبعة محاور، وأول بند فيه، نص على وضع برنامج شمولي لمرحلة أولى من 3-5 سنوات، وحدّد المخرجات المستهدفة.

**هذه المهمات كانت مطروحة منذ عقد ونصف، فما الأمر المختلف الآن؟**

- برنامج تطوير القطاع العام كان دائماً يعاني، وفي مقدمة ذلك أن العبء يقع على وزارة، يكون دورها عادة استشارياً. أنا أشرت إلى أهمية وجود إرادة سياسية، وتطوير القطاع هو من أولويات هذه الحكومة.

ناقوس الخطر هو الموازنة، فإذا لم يكن هناك تحسين في أداء القطاع العام سيظهر الأثر السلبي كله في الجانب المالي.

تعظيم الإيرادات حتى لا نرفع الضرائب، يتطلب إعطاء القطاع الخاص دوره، وتشجيع الاستثمار، وتحسين الخدمات للمواطن بوصفه دافع ضريبة، وتوسيع القاعدة الاقتصادية. في الجانب الآخر إصلاح القطاع العام سيساعد في ضبط النمو في الإنفاق.

**هذا يستلزم تحقيق نمو اقتصادي خارج نطاق القطاع العام.**

- نعم. فنحن لا نستطيع مواصلة توسيع القطاع العام، لأن هذا يستلزم زيادة الضرائب ويعيق نمو الاستثمار. وكلما كبر القطاع العام تحولت الزحمة إلى إعاقة. الأردن رغم شح الموارد استطاع أن يحقق معدلات نمو حقيقية بلغت حوالي 6 في المئة باستثناء العام الماضي بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثّرت علينا، وربما أيضاً بسبب عدم وجود انضباط في المالية العامة. لهذا أصبح عندنا تباطوء في الاقتصاد الكلي، وهبطت نسبة النمو إلى 3 في المئة، ومن المتوقع أن تبلغ هذا العام 3-4 في المئة. وأنا متفائل بقدرة الأردن دائماً، باقتصاده، وقطاعيه العام والخاص، وقدرته على التكيف والخروج من الأزمات أقوى ومحصناً بدرجة أكبر.

**إذا لم يتحقق النمو المنشود، لن نستطيع تحقيق إعادة الهيكلة.**

- هذا صحيح. لذلك يهمنا أن ينمو القطاع الخاص، وأن يكون النمو في كل محافظات المملكة، وأن يوفر هذا النمو التشغيل الأولي للوظائف، لا أن تكون الدولة هي المشغل الأول. والإخفاق في النمو، يشكل ضغطاً إضافياً على القطاع العام، لذلك وظيفة الدولة الرئيسية أن تضمن إيجاد البيئة الممكّنة لنمو القطاع الخاص ونمو الاستثمار.

**هل علينا أن ننتظر لنرى؟**

- لا، هذا يتحقق. الأردن يخلق سنوياً وظائف تسهم في إبقاء معدل البطالة عند نسبة 13 في المئة.

أنتم سألتم ما الذي سيكون مختلفاً؟ توجد رؤية واضحة لدى كل أعضاء مجلس الوزراء مفادها أن يكون برنامج تطوير القطاع العام هو برنامج للحكومة ككل. هذه نقلة نوعية في التفكير. البعد الآخر الذي أدخلناه هو إسهام كل شركائنا في تطوير القطاع العام مثل ديوان الخدمة المدنية، ووزارة الاتصالات، ووزارة المالية، وهناك مجلس الخدمة المدنية ومعهد التدريب الوطني، وجائزة الملك عبد الله للتميز. لجنة تطوير القطاع العام تضم كل الوزراء المعنيين بالإضافة إلى المؤسسات التي ذكرتها.

**ما مدى رضاك عن الأداء الحكومي في أول مئة يوم؟**

- من الداخل نحن نسير بشكل عام على الخطة التي وضعناها حتى الآن، وما كان يجب إنجازه أنجزناه في ما يخص الخطة الحكومية 2010 ضمن الضوابط التي عندنا. فقد خفضنا الإنفاق بشكل كبير لتخفيض العجز، ونحاول أن نعظم الأداء والقيمة المضافة للعمل ضمن هذه المحددات.

**هناك حديث عن مركز لشكاوى المواطنين، ما وظيفته؟**

- أطلقنا هذا الأسبوع آلية لاستقبال شكاوى المواطنين. فالمواطن يستطيع أن يتصل برقم هاتف مركزي من أي مكان في المملكة مجاناً، ويقوم مركز الاتصال باستقبال الشكوى وتوثيقها وإعطائها رقماً يرسل إلى المشتكي، وتحويلها فوراً إلى ضابط الارتباط المعني في المؤسسة المشتكى عليها، إضافة إلى وزارة تطوير القطاع العام. ويقوم ديوان المحاسبة وديوان المظالم وهيئة مكافحة الفساد بمراقبة الشكاوى حتى إذا كان فيها شبهات لتعالج بموجب تشريعاتهم. هذا البرنامج سيوفر للوزارة تقارير أسبوعية تحدد المؤسسات التي يوجد فيها مشاكل، وأولويات التدخل للإصلاح.

**كيف ستعالجون مشكلة تحسين الخدمات المشتركة بين مؤسسات عدة؟**

- هذا يمثل الخط الثاني في التوجهات على صعيد قطاعي. عندنا 10 قطاعات في الأجندة الوطنية. سوف ننشئ مجالس قطاعية من الأمناء العامين للمؤسسات العاملة في كل منها لتحسين الخدمات. المؤسسات المتشابهة يجب دمجها، عند ذلك ننتهي من الخدمات الأفقية، وننتقل لتحسين المستوى.

الخطة الشمولية تحدد أننا سنعمل في السنة الأولى على عدد من القطاعات. وسنراجع الخدمات التي تقدمها ومعايير الأداء وما تحتاجه كل خدمة من وقت، ثم نعمل على تحديثها ضمن الموارد المتاحة.

**كيف ستوفرون التدريب؟**

- بصدق يوجد تدريب كثير في أجهزة الدولة لكنه غير منظم، التدريب يجب أن يرتبط بموقع الموظف وبترقيته وتقدمه في مساره الوظيفي. هذا يعني أنه يجب أن نضع استراتيجية لتدريب الموظف في القطاع العام.

**هل أصبح المطلوب واضحاً بشأن المؤسسات المستقلة؟**

- سوف ننظر لكل المؤسسات المستقلة والأسباب الموجبة لإنشائها ومهامها وتشريعاتها، لنرى المؤسسات المتشابهة في مهامها حتى يصار إلى دمجها، وسيكون لدينا بدائل.

**هل يوجد أمثلة على ذلك؟**

- قطاع الاستثمار يتكون من عدة مؤسسات. نفكر بما إذا كان يمكن دمج هذه المؤسسات في مؤسسة أو مؤسستين، سنرى ما هو الحل الأمثل.

**المشاريع الكبرى، كيف تم تحديدها وكيف ستمولونها؟**

- كتاب التكليف حدّد للحكومة أولوية العمل على المشاريع الكبرى. الأجندة الوطنية أوصت بأن يضع الأردن استراتيجيات تحقق الأمن المائي، وأمن التزود بالطاقة، والأمن الغذائي، وتعزز دور الأردن كبوابة لوجستية للنقل.

رئيس الحكومة استناداً إلى كتاب التكليف السامي، كلّفني أن أكون وزير دولة للمشاريع الكبرى، وطلب وضع آلية مؤسسية لمتابعة المشاريع الكبرى.

بحلول العام 2030 سيكون هناك مشاريع كبرى بحوالي 30 مليار دولار أميركي. وجدنا كحكومة أنه لا بد أن ننشئ وحدة صغيرة في رئاسة الوزراء معنية بمأسسة متابعة المشاريع الكبرى. وعرضنا في نيسان/إبريل أول تقرير متابعة لدولة رئيس الوزراء وللجنة البنى التحتية والمشاريع الكبرى. وستصبح هذه الآلية شهرية.

الخارطة التي أمامنا هي خارطة الأردن مثبت عليها كل المشاريع الكبرى المقررة. وتظهر أية تداخلات محتملة بين المشاريع. وعندنا أجهزة محوسبة تراقب كل المشاريع وتطورها ومؤشراتها.

**لنبدأ بالطاقة؟**

- الأردن دولة ليس عندها نفط. توليد الكهرباء يتم باستخدام غاز مستورد. في العام 2008، بلغت فاتورة استيراد النفط 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

إذا استمرينا بالاعتماد على استيراد النفط لن نقترب من تحقيق أمن التزود بالطاقة والكهرباء. وستكون معدلات النمو معرضة للخطر. كذلك نحن بحاجة إلى استثمارات مهمة في الطاقة، ولو من أجل تلبية احتياجات النمو السكاني والاقتصادي.

**وماذا بشأن المياه؟**

- بالمثل، يمثل الوضع المائي في الأردن تحدياً كبيراً، فالأردن يصنف ضمن أفقر 10 دول في العالم. ومهما عمل الأردن على تحسين كفاءة المياه والتوزيع وتقليل الفاقد، لا بد من إيجاد مصادر مياه جديدة؟ وعملياً لا يوجد لدينا كحل غير تحلية مياه البحر. مشروع الديسي الذي سيبدأ تنفيذه قريباً سيوفر سنوياً مئة مليون متر مكعب فقط. علاوة على ذلك، نحن نستهلك 20 في المئة من كهرباء الأردن على ضخ المياه من وادي الأردن إلى المرتفعات. وإذا قمنا بتحلية المياه في العقبة، سنحتاج إلى نقل 500-600 مليون متر مكعب من المياه شمالاً، وإلى الضخ من منطقة منخفضة إلى مناطق مرتفعة.

**حل الطاقة النووية مكلف، وستقام المحطات في العقبة وهي منطقة زلازل!**

- في موضوع الطاقة، الأردن لن يعتمد على بديل واحد. نحاول أن نصل في 2020 إلى أن يكون 10 في المئة من مزيج الطاقة الموجودة طاقة متجددة، لكن هذه مصادر مساندة فقط. حوالي 35 في المئة من الطاقة يأتي من الغاز وتوليد الكهرباء. الآن عندنا اتفاقية مع مصر بأسعار مدعومة حتى 2013، بعدها سنضطر للتفاوض من جديد على الأسعار والكميات. كما أن الطاقة النووية في المزيج الذي نتحدث عنه ربما تصل إلى 6 في المئة.

محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، تنفذ في مناطق زلزالية في العديد من دول العالم. في اليابان يوجد 45 محطة مقامة في منطقة ذات نشاط زلزالي عال.

الأردن يطور برنامجه النووي بأسلوب علمي ومنهجي استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية، وبحيث نكسب أفضل الشراكات في العالم.

**متى سنبدأ بتوليد الكهرباء؟**

- يعمل الأردن على رؤية طويلة المدى. أول محطة توليد كهرباء مستهدفة هي للعام 2018. الآن طلبنا عروضاً من الشركات العالمية المختصة. ونتوقع مع بداية العام القادم أنه سيتم اختيار الشريك الاستراتيجي لتنفيذ أول محطة توليد كهرباء بالطاقة النووية.

الطاقة النووية مهمة في الأردن بوجود اليورانيوم. وتوليد الكهرباء بالطاقة النووية يساعد في المدى الطويل على توليد كهرباء بأسعار ثابتة. والأردن تعاقد مع شركات عالمية من أجل اختيار أفضل موقع لإنشاء محطة الكهرباء الأولى التي ستعمل على الطاقة النووية.

**أين؟**

- جنوب الأردن بالقرب من العقبة.

**ما موقف الإقليم؟**

- الأردن ملتزم بكل الاتفاقيات الدولية، وبحقوقه السيادية في إقامة مشاريعه الكبرى. وبغض النظر عن بُعد موقع المشروع من الحدود، فالمسألة الأساسية هي السلامة التي لن يكون فيها أي تهاون.

**المياه من أين ستأتون بها؟ وهل تتقبل المولدات مياه البحر المالحة؟**

- سنقوم بضخ المياه من العقبة. يوجد مولدات تستخدم مياه مالحة مباشرة وأخرى تستخدم مياه محلاة. وتدرس هيئة الطاقة الذرية هذه البدائل.

**أين وصل مشروع قناة البحر الأحمر-البحر الميت، وماذا بشأن مشاكل البيئة والزلازل؟**

- في تشرين الأول/أكتوبر الفائت، طرح الأردن عطاء لاستقطاب شريك استراتيجي للحكومة لتنفيذ ما نسميه الآن «مشروع البحر الأحمر» أو ناقل البحرين وليس قناة البحرين لأنه لا وجود لقناة. وبخط مواز، يعمل الأردن مع البنك الدولي لاستكمال دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات البيئية. نتوقع أن ينتهي البنك الدولي من الاطلاع على دراسات الجدوى والدراسات البيئية، وتقديم تقريره النهائي خلال الربع الأول من العام 2011. لكن هذا لا يعطل السير في المشروع. فالحكومة الأردنية تلتزم دائماً بتنفيذ كل دراسات الأثر البيئي.

**يشاع أن المياه التي ستصل البحر الميت ستطفو على السطح وبالتالي سيقتل البحر. وأن سحب المياه سيولد اهتزازات في المنطقة التي هي زلزالية أصلاً، ما ردكم على ذلك؟**

- توجد شركات عالمية متخصصة عملت مع الحكومة، وبشكل مواز يوجد شركات تعمل مع البنك الدولي تدرس بدائل تنفيذ هذا المشروع وكل دراسات الأثر البيئي. ومما قرأت واطلعت عليه، فإن المسألة المطروحة ليست أن نعمل أو لا نعمل هذا المشروع، بل هي كيف نعمل المشروع بطريقة لا تحدث اثراً سلبياً أو تحقق أقل أثر سلبي ممكن. حتى دراسات الأثر البيئي الأولية بينت أن هناك إمكانية لتنفيذ هذا المشروع. وهناك بدائل أيضاً لتنفيذه بطريقة بيئية سليمة تعالج كل التخوفات.

**هل ينفذ المشروع في الأراضي الأردنية؟**

- نعم. الشيء الوحيد الذي له صلة بالآخرين هو أن المشروع سيقذف المياه المتبقية عالية الملوحة بعد التحلية في البحر الميت الذي هو عالي الملوحة. جريمة أن نبقى مكتوفي الأيدي ولا نعمل شيئاً لإنقاذ البحر الميت. ولن تكون هناك مشكلة حسب توقعاتنا عندما يتم رمي المياه المالحة في البحر، لا سيما أن هناك طريقة خاصة لرميها على عمق مئة متر بمبعثرات، وهذه طريقة علمية معروفة ومدروسة. لكن نحن نترك المجال لآلية البنك الدولي بمصداقيتها أن تسير بدراسات الجدوى والدراسات البيئية.

أردنياً في الحد الأدنى نستطيع أن نحلّي المياه في العقبة ونرمي المياه المتبقية المالحة في البحر الأحمر، كما تفعل كل الدول المجاورة. لكن وجدنا أننا من خلال ناقل المياه نستطيع تحلية المياه ورمي المياه المتبقية المالحة في البحر الميت فنضرب عصفورين بحجر ونوفر فرصة للإخوان الفلسطينيين للاستفادة من المشروع. لكن إذا تعقد الموضوع نستطيع تنفيذ المشروع بالطريقة الأولى. حتى البنك الدولي يدرس ستة بدائل لتنفيذ المشروع. ليس هناك صح وخطأ هناك بدائل، ولكل منها آثار معينة.

**هل هناك استهدافات إضافية لناقل البحرين؟**

- نقل المياه عبر تطوير وادي عربة غير معزول عن تطوير هذه المنطقة. فمشروع البحر الأحمر يعدّ ممراً تنموياً متعدد القطاعات. فهو يساعد في تحلية المياه، استحداث رقع زراعية ذات مزايا تصديرية في الشتاء إلى أوروبا، تطوير مدن سياحية وصناعية، وسكنية. هناك مقومات في هذه المنطقة لم نستغلها بعد.

**من أين ستمول هذه المشاريع؟**

- فلسفتنا التمويلية هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث سيكون هناك شراكات حكومية مع ائتلافات دولية. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في الأردن متعددة. والمشاريع التي نفذت منها على البنية التحتية تساوي خمس مليارات دولار أميركي.

وعندنا أيضاً من المشاريع الكبرى، مشروع سكة الحديد الذي يربط المدن الرئيسية في الأردن، ويربط الأردن بسوريا والعراق والسعودية.■

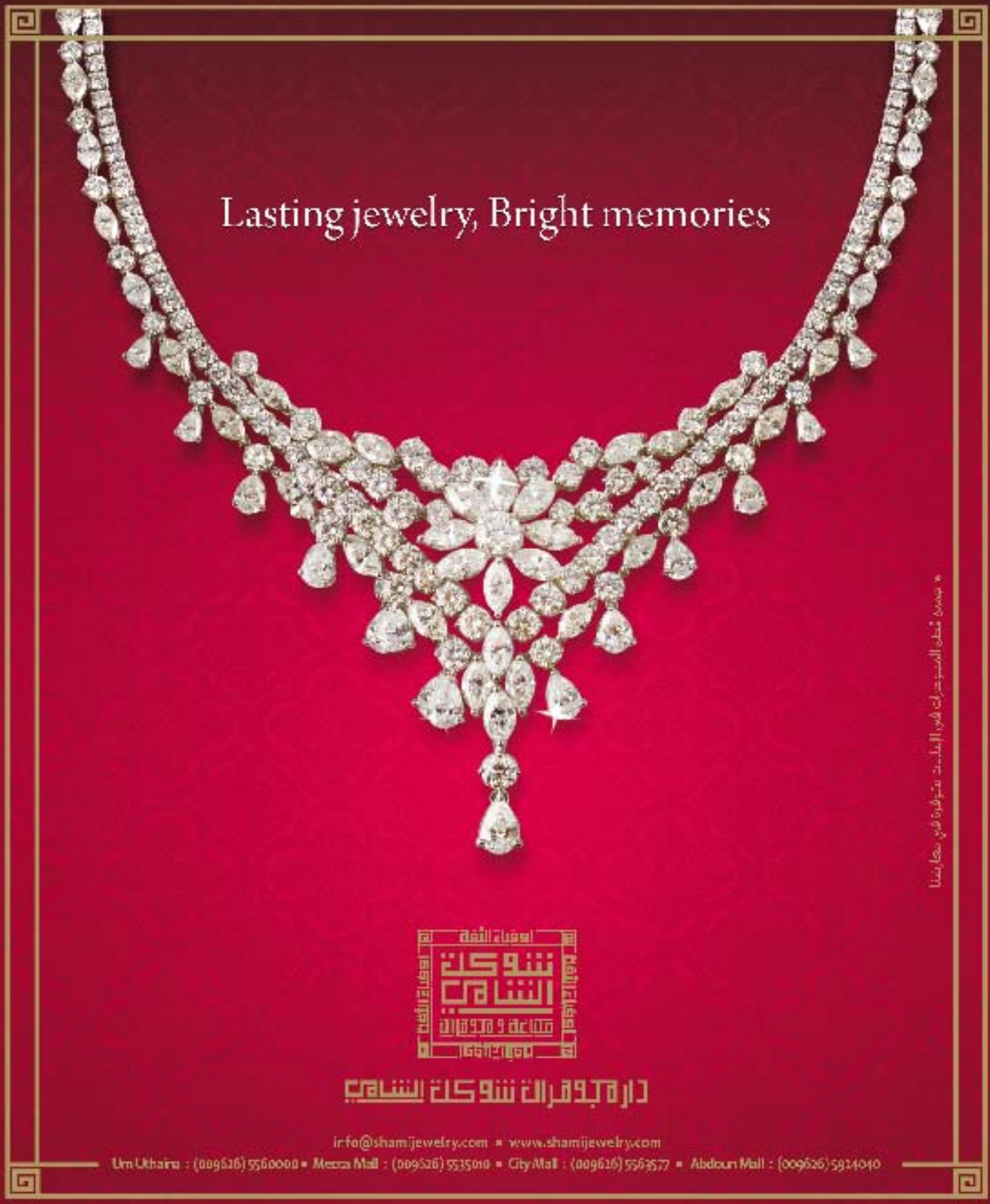


دار مجوهرات شوكت الشامي

## مجوهرات وذكـريات

حملة مجوهرات وذكريات سارية لغاية ٢٠١١/٢/٩، تمتعين في عبارة شراء بقيمة ٥٠ دينار من مجوهرات شوكت الشامي تحصل على فرصة للدخول في السحب على الجوائز القيمة.

## المياومة والتوجيهي والمعلمون:

# قضايا أدارتها الحكومة بالتأزيم!

دلال سلامة

«عمال المياومة»، «التوجيهي» و«المعلمون»، عناوين لأزمات انفجرت متتابعة في حضن الحكومة ابتداء من الأيام الأولى من عمرها، وأثبت استطلاع المئة يوم، الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، أنها لعبت دوراً كبيراً في خفض شعبية الحكومة لدى المواطنين.

المراقب للكيفية التي سارت بها الأمور، يلاحظ أن أسلوب الحكومة في إدارة أزماتها أسهم في تأزيمها بدلاً من حلّها، فالارتباك والتخبط والسعي إلى التهدئة الآنية دون تقديم حلول جذرية بدت سماتٍ أساسية لطريقة الحكومة في المواجهة. صحيح أن الإعلام لعب غالباً دور المؤجج للنار، لكن الحكومة التي ظهرت في كل مرة متفاجئة من ردة الفعل الشعبية وغير قادرة على التنبؤ بالتداعيات، زوّدته في الغالب بالوقود.

الأزمة الأولى كانت بعد أقل من شهر على تشكيل الحكومة، عندما أصدر وزير الزراعة سعيد المصري، قراراً بفصل 256 عامل مياومة في الوزراة، تطبيقاً لقرار كانت حكومة معروف البخيت، أصدرته في تموز/يوليو 2007، ويقضي بإيقاف التعيينات خارج جدول التشكيلات. العمال المفصولون، وهم من أصل 2500 عامل مياومة في الوزارة، كانوا عُيّنوا جميعهم بعد قرار البخيت.

القرار الذي نُفذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2010، تسبب في سلسلة اعتصامات نفذها عمال المياومة المفصولون ومتضامنون معهم، رافقها هجوم إعلامي شديد على شخص الوزير، لم يَحْمِ منه تأكيداته المستمرة في تصريحات صحفية على أن «الأمر ليس بيده»، وأنه مجرد منفِّذ لقرار مجلس الوزراء.

الآلية التي اتُّخذ بها قرار فصل العمال مثالٌ على الطريقة التي تنفجر بها الأزمات، فقرار الفصل الفجائي لـ256 شخصاً ينتمون إلى «الهامش»، ومبلغ المئة وخمسين ديناراً هو الدخل الوحيد للأغلبية الساحقة منهم، بدا ارتجالياً، ولم تُدرَس تداعياته المحتملة بما يكفي.

إضافة إلى أن القرار جاء مخالفاً للمادة 35 من قانون العمل، التي تمنح صاحب العمل الحق في إنهاء خدمات المستخدَم لديه دون مساءلة، فقط خلال فترة التدريب التي حددتها بثلاثة أشهر، وهي فترة اجتازها جميع العمال، وبعضهم قاربت خدمته على السنتين.

من ناحية أخرى، لم يكن واضحاً السبب في أن تكون «الزراعة» هي الوزارة الوحيدة التي تلتزم بقرار مجلس الوزراء، في حين يتواجد عمال مياومة في وزارات أخرى، ويصل عددهم بحسب رئيس لجنة عمال المياومة محمد السنيد إلى 10 آلاف عامل.

التخبط لم يكن فقط وراء إصدار القرار، بل في استجابة الحكومة لتداعياته. فقد بدت الحكومة مرتبكة ومتفاجئة، في حين أظهر العمال من البداية تفوقهم عليها في إدارة أزمتهم، وأبدوا تنظيماً وتماسكاً وقوة حجة لم تملك الحكومة مثلها. وعلى امتداد أشهر نفذوا وبنفَس طويل سلسلة من الاعتصامات الأسبوعية أمام وزارة الزراعة، رئاسة الوزراء والديوان الملكي، وعندما تعذّر على العمال ساكني المناطق البعيدة عن العاصمة مثل معان والكرك والطفيلة مواصلة السفر إليها للمشاركة في الاعتصامات، اتّبعوا تكتيكاً جديداً، هو الاعتصام أمام مديريات الزراعة في مناطقهم، وهم بذلك لم يسهّلوا على أنفسهم فقط، بل أسهموا في توسيع دائرة الحدث. وقد حظيت اعتصاماتهم بتغطية إعلامية واسعة، بالتحديد من المواقع الإخبارية وصحف يومية، ما أنشأ تعاطفاً شعبياً واسعاً معهم.

**السعي وراء التهدئة الآنية دون محاولة الوصول إلى حل جذري، كان التكتيك الذي اتبعته الحكومة في إدارة أزمة عمال المياومة**

في المقابل، بدا موقف وزير الزراعة ضعيفاً، فقضية اختلاس ما يقارب مليون وستمئة وخمسين ألف دينار من وزارة الزراعة، التي كُشف النقاب عنها يوم 23 كانون الأول/ ديسمبر 2009، كانت ما زالت حاضرة بقوة، ولم يكن الوزير قد تعافى من الهجوم الإعلامي الذي سببته تصريحات سابقة له تحدث فيها عن ضعف جهاز الرقابة المالية في الوزارة والترهل الإداري فيها. ووسط ذلك خاض «المعركة» مع عمال المياومة دون أن يكون قد أعدّ لها بشكل جيد، واستطاع هؤلاء أن يفندوا جميع الحجج التي أتى بها الوزير لتبرير قراره.

فالوزير الذي كان حازماً في الأيام الأولى وهو يكرر أن «لا رجعة» عن قرارات الفصل، قال إنه ينفذ قرار مجلس الوزراء، فقيل له إن القرار نفسه ينطبق على المستشارين في وزارته. فردّ أن التكلفة المالية لتشغيل هؤلاء تبلغ نحو 420 ألف دينار سنوياً، ولا ميزانية لاستيعابهم، مما دفع رئيس لجنة عمال المياومة محمد السنيد إلى إصدار بيان ضمّن فيه من واقع عمله سائقاً في «الزراعة»، قائمة بأشكال من الهدر والتسيب طالبه بالتحقيق فيها، مثبتاً بالأرقام أن الهدر القائم هو أضعاف رواتب المفصولين.

تتويج كل تلك الأخطاء كان ذلك الخطأ الذي ارتكبه الوزير عندما شتم السنيد أثناء اجتماع تفاوضي واصفاً إياه بـ«الوقح»، إذ رفع السنيد قضية على الوزير ما زالت منظورة أمام القضاء. الوزير عالج الخطأ بخطأ آخر، عندما حاول إنهاء القضية «عشائرياً» عن طريقة توسيط عَمّ السنيد، وهو أحد وجهاء بني حميدة، الأمر الذي رفضه السنيد مصرّاً على أن الخلاف «نقابي وليس عشائرياً»، ليبدو العمال والحالة هذه أكثر حداثة من الحكومة نفسها.

بعد أسابيع من اندلاع الأزمة تُرك فيها الوزير شبهَ وحيد، وعندما أدركت الحكومة أنه لا سبيل إلى حل الأزمة بمزيد من التجاهل لها، عرضت على العمال أن تُلحقهم بمؤسسة للتشغيل تقدّم تدريباً مهنياً مقابل منحة شهرية، وكان ذلك تخبطاً آخر، فالحكومة لم تنتبه إلى أن شروط القبول التي تنص على أن يكون المتقدم ذكراً لم يتجاوز الثلاثين من عمره، لا تنطبق إلا على خمسة عمال من جميع المفصولين.

السعي وراء التهدئة الآنية دون محاولة الوصول إلى حل جذري، كان التكتيك الذي اتبعته الحكومة في إدارة أزمة عمال المياومة، فعلى امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة علّق العمال اعتصاماتهم مرات عدة بعد وعود متكررة من الحكومة بدراسة مشكلتهم، ووعود أخرى بقرب الحل، لكنهم كانوا يعودون إلى الاعتصام مرة أخرى، وبدا الأمر في النهاية كأنه سباق في النَّفَس الطويل، وهو سباق يبدو أن العمال قد فازوا فيه، فقد صرح السنيد لـ**السجل** إن الحكومة اتخذت أخيراً خلال نيسان/ أبريل 2010، إجراءات فعلية لتوزيع العمال على وزارات الدولة.

في أزمة التوجيهي، لم يطرأ تحسن على أداء الحكومة، وكان الارتباك هو سيد الموقف والوقود الذي أذكت به وسائل الإعلام نار الأزمة هنا أيضاً. الإعلام الذي لعب دوراً كبيرا في التحشيد ضد الوزير الذي لم يكن أكمل الشهرين في منصبه عندما اندلعت أزمة الأخطاء في البيانات الإلكترونية لنتائج التوجيهي.

**في أزمة التوجيهي، لم يطرأ تحسن على أداء الحكومة، وكان الارتباك هو سيد الموقف والوقود الذي أذكت به وسائل الإعلام نار الأزمة**

في بداية الإعلان عن أخطاء، لم تُرصد أيُّ ردّة فعل عنيفة، بل سادت بين الطلبة وأهاليهم حالة من الترقب والقلق، واقتصر الأمر على تجمعات لهؤلاء أمام الوزارة ومديرياتها في المملكة، لكن هذه التجمعات تحوّلت إلى مسيرات غاضبة تحمل يافطات تندد بالوزير وتطالب باستقالته، ذلك أن الوزارة أربكت الناس عندما سحبت النتائج من شبكة الإنترنت ثم أعادتها ثم سحبتها مرة أخرى، وزاد منسوب الإرباك عندما بدأ طاقم الوزارة يدلي بتصريحات متضاربة، الأمر الذي حدا بالوزير إلى منع الناطق الإعلامي لـ«التربية» من التصريح، وحصر التصريحات في شخصه، لكن الإعلام الذي كان له بالمرصاد التقط واحداً من تصريحاته واستخدمه لتأجيج الموقف، وهو قول الوزير إزاء مطالبات له بالاستقالة بأنه «لم ولن» يستقيل، لتندلع بعدها في المواقع الإلكترونية حملات لمطالبة الوزير بالاستقالة، دون أن ينتظر هؤلاء نتائج التحقيق الذي شُكلت له لجنة في اليوم الأول لإعلان النتائج، وهو تحقيق خلص في ما بعد إلى أن الخطأ «بشري غير مقصود»، وأنه نتيجة لتراكم سنوات من الخلل.

لكن التراكم لم يكن فقط للخلل الذي أدى إلى وقوع الخطأ الفني، لقد كان أيضاً لسنوات طويلة من احتراق الأعصاب الذي يرافق

امتحانات الثانوية العامة. وكان هذا إضافة إلى ارتباك الوزارة وتأجيج الإعلام سبباً آخر يفسر حدة ردة الفعل.

الحكومة هنا مطالَبة كما يقول الباحث باسم الطويسي، بالتقاط المؤشرات التي يمكن أن تنبئها بأن أزمةً ما على الطريق، فردود الأفعال الغاضبة هي في أحيان كثيرة تنفيس لتراكمات في النفوس.

لكن الحكومة الحالية شأنها شأن الحكومات التي سبقتها منذ مطلع التسعينيات كما يقول الطويسي، تفصلها فجوة كبيرة عن مواطنيها. «إنها غريبة عنهم، والسبب هو أن الخطوات الواسعة التي خطتها نحو التحول الاقتصادي والخصخصة، لم ترافقها إصلاحات سياسية واجتماعية حقيقية».

بحسب الطويسي، فإن هذه «الفجوة» التي تفصل الحكومة عن مواطنيها، وبالتحديد في المناطق البعيدة عن المركز، والأقل «رعاية»، كانت السبب في انخفاض منسوب الثقة التي منحتها للحكومة مناطق الجنوب مثلاً، في استطلاع المئة يوم، وهي السبب أيضاً في أن حدة الإضرابات في أزمة المعلمين بلغت أوجها في تلك المناطق.

**الحكومة تبدو غير مدركة لحقيقة أن المعلمين يكررون معها تجربتها مع عمال المياومة، فهم أيضاً أكثر تنظيماً وتماسكاً منها**

مواجهة المعلمين مع الحكومة، التي كانت أيضاً من نصيب وزير التربية، تؤكد ما ذهب إليه الطويسي، فلا يمكن تخيل أن الاعتصامات والمسيرات الغاضبة اندلعت فقط بسبب تصريحه الشهير الذي يدعو فيه المعلمين إلى حلق ذقونهم وترتيب ملابسهم قبل المطالبة بنقابة.

في الوضع الطبيعي فإن شريط الفيديو الساخر الذي نشره موقع **كل الأردن** ويصور معلمين يحلقون ذقونهم «امتثالاً» لتعليمات الوزير، كان سيكون رداً كافياً، ولكن «القلوب مليانة» كما كتب ياسر أبو هلالة في **الغد**، واصفاً الموقف، فالمعلمون الذين عانوا وعلى امتداد عقود من تردي أوضاعهم المعيشية، ومن تدني منزلتهم الاجتماعية، ومن ضغوطات مهنية تزداد أعباؤها سنة بعد أخرى، مثّلَ تصريح الوزير بالنسبة إليهم القشة التي قصمت ظهورهم.

الحكومة في تعاطيها مع الاعتصامات التي نُظمت احتجاجاً على تصريحات الوزير وللمطالبة بنقابة، وبدأت يوم 16 آذار/مارس، افتقدت إلى الرؤية الإستراتيجية، فكانت أفعالها في الحقيقة «ردود أفعال» على ما يحدث في الشارع.

في البداية أبدت الحكومة شيئاً من اللين عندما خرج بدران واعتذر عن تصريحاته التي قال إنها كانت «مجتزأة من سياقها» و«أسيء فهمها»، لكن المعلمين واصلوا الإضراب، فلوّحت الوزارة باتخاذ إجراءات تأديبية في حق المشاركين في الاعتصامات، فكان الرد على ذلك توسيع رقعة الاعتصامات التي بدأت في الجنوب لتمتد إلى مناطق الوسط والشمال، والمفارقة هنا أن الإضرابات لم تمتد إلى عمان، رغم أنها المحافظة الأسبق في تشكيل لجان للمعلمين، فقبل أسبوعين من الاعتصامات، كما يقول الناطق الإعلامي باسم اللجنة التحضيرية للمطالبة بإحياء النقابة في عمان شرف أبو رمان، كان معلمون في عمان شكلوا لجنة للمطالبة بإحياء نقابتهم التي تمّ حلّها العام 1957، بعد فرض الأحكام العرفية على البلاد.

أبو رمان قال إن «الخصوصية» التي تسم عمّان هي السبب في قرار اتخذته اللجنة بعدم إشراكها في الإضرابات، فعمان كما يقول هي المركز، وفيها كل الوزارات والأغلبية الساحقة من المؤسسات الحكومية والخاصة، وفيها العدد الأكبر من المدارس، وتعطيل عدد هائل من الطلبة كان سيربك آلاف البيوت، وسيربك عمل المؤسسات التي تَعطّل أبناء الموظفين فيها عن الدراسة. «كنّا على يقين أن هذا كان سيقلب الرأي العام على المعلمين، فقررنا عدم المشاركة، وإن كانت هناك خروقات محدودة في بعض المناطق» يوضح أبو رمان.

الحكومة، وبعد تسعة أيام من الإضرابات التي شلّت المدارس، عادت لتخفف نبرتها، فالتقى رئيس الوزراء سمير الرفاعي، يوم 25 آذار/مارس، بوفد منهم، ليتلوه يوم 14 نيسان/أبريل 2010، اجتماع آخر بنائب رئيس الوزراء رجائي المعشر، قيل فيه للمعلمين إن نقابة للمعلمين هي «مسألة مرفوضة تماماً» من جانب الحكومة، لأنها كما قال المعشر «مخالفة للدستور»، لكن الحكومة اقترحت عليهم صيغة بديلة تتمثل بروابط في كل منطقة، يجمعها اتحاد على مستوى المملكة.

الحكومة التي حاولت استمالة المعلمين من خلال منحهم علاوة خمسة في المئة، وسُلَفاً طارئة، والإعلان عن إعطائهم الأولوية في مشرع سكن كريم، هي بالنسبة لمعلمين تكرر الأخطاء نفسها التي ارتكبتها في إدارة أزماتها السابقة، فما قدمته كما يقول الناطق الرسمي للّجنة التحضيرية لإحياء نقابة المعلمين في الشمال أيمن العكور، «لم يرقَ إلى الحد الأدنى من طموحات المعلمين المطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية، وإنشاء نقابة»، وكل ما تسعى إليه الحكومة بحسب العكور هو «كسب الوقت».

الحكومة تبدو غير مدركة لحقيقة أن المعلمين يكررون معها تجربتها مع عمال المياومة، فهم أيضاً أكثر تنظيماً وتماسكاً منها، وقد استطاعوا خلال أقل من شهر تأسيس لجان على مستوى مناطق المملكة، لها ضباط ارتباط في المدارس وتعقد اجتماعات دورية، والأهم من ذلك أنها تنسق بعضها مع بعض.

وقد استطاعت هذه اللجان تنظيم اجتماع حاشد في الكرك يوم 24 نيسان/إبريل، شاركت فيه 40 لجنة تحضيرية من أصل 42 لجنة تمثل جميع مديريات التربية والتعليم في المملكة، وهو اجتماع تمخّض عنه بيان أكد فيه المعلمون تمسكهم بإنشاء نقابة، وطالبوا الحكومة باتخاذ «خطوات عملية إجرائية».

إن لم تقدم الحكومة حلاً جذرياً لهذه المسألة، فإن التصعيد في المستقبل سيتعدى الإضراب عن العمل. وقد سرّب مصدر مطلع طلب عدم الكشف عن هويته، لـ**السجل**، أن معلمي الجنوب أثناء اجتماعهم برئيس الوزراء لوّحوا بمقاطعة الانتخابات النيابية وبمقاطعة امتحانات الثانوية العامة.

الناطق باسم معلمي محافظات الجنوب معاذ البطوش، أكد المعلومات السابقة، بقوله إن عدداً كبيراً من المعلمين سجلوا عبارة «لا أرغب» في نماذج طلبات المراقبة على امتحانات الثانوية العامة التي وزّعتها مديرات التربية والتعليم مؤخراً.

من هنا تأتي أهمية الدعوات التي تعالت في الإعلام بعد الاجتماع، مطالبةً الحكومة بمواصلة الحوار مع المعلمين، بوصفه الطريق الوحيدة لتجاوز الأزمة.

في ظل حقيقة أن المعلمين لم ينهوا اعتصاماتهم، بل علقوها إلى 30 أيار/مايو 2010، كما جاء في البيان الذي صدر على إثر اجتماع الكرك، فإن الحاجة ماسّة لأن تدرك الحكومة أن الجمر ما زال مشتعلاً تحت الرماد، وأن مواصلة لجوئها للتهدئة الآنية نهجاً للتعاطي مع هذه الأزمة وسواها لن يؤدي إلا إلى مواصلة التصعيد.■

Alizés sofa /
design Philippe Bouix.

Hao bookshelf /
design René Bouchara

Corolle armchair /
design Maurice Marty

Les Contemporains Collection

AMMAN
Showroom
Abdul Hamed Badees Street
Tel. 962 6 5667477 / 499
(info@roche-bobois.com)

Catalogues,
news and collections
www.roche-bobois.com

Expressing your interior world

rochebobois
PARIS

# تعامل الحكومة مع قانون الانتخاب: كمّستير!

حسين أبو رمّان

إدارة الحكومة لملف تعديل قانون الانتخاب تعيد المرء إلى لعبة «كمّستير» أو «طمّاية» التي يمارسها الأطفال في أنحاء البلاد.

فالطفل الذي يحرس «الكمستير» الذي قد يكون حائطاً أو شباكاً أو باباً، يسعى كل جهده للحيلولة دون وصول أقرانه إليه بعد أن يعطيهم فرصة الاختفاء في محيط المكان.

لقد تعاملت الحكومة مع المسألة كما لو أن أمر قانون الانتخاب يعنيها وحدها، فشكلت له لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة، وهي لجنة لا تخاطب الرأي العام بأكثر من تصريحات مجزوءة، تتكرر فيها العبارات التي باتت معروفة عن موعد الانتخابات في الربع الأخير من العام، وتحسين إجراءات العملية الانتخابية، وعن أوامر الملك عبد الله الثاني للحكومة بإجراء انتخابات تكون «أنموذجاً في النزاهة والحيادية والشفافية».

تعاطي الحكومة مع موضوع الانتخابات «ليس مفتوحاً، ولا يبدو أنه تشاركي بالدرجة المطلوبة»، بحسب وصف أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك محمد المومني الذي يضيف أن تعامل الحكومة في هذا الموضوع «محاط بدرجة من عدم الوضوح والضبابية».

اللجنة الوزارية لم تُشرك المجتمع المدني، وبخاصة الأحزاب السياسية، في استكشاف آفاق تطوير قانون الانتخاب باتجاهات توافقية، وتجاهلت دعوة ملتقى أحزاب المعارضة في أواسط شباط/فبراير 2010 إلى «إعادة تشكيل اللجنة الحكومية بإشراك ممثلي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني للخروج بقانون انتخاب ديمقراطي»، ولا هي أدارت حواراً وطنياً مفتوحاً حول تعديل القانون للغاية نفسها.

فوق ذلك، لم تمارس لجنة قانون الانتخاب الحدّ الأدنى من الشفافية في الإفصاح عن منطلقاتها وآلية عملها ومستوى التقدم الذي تحرزه، وقفزت فوراً إلى الإعلان عن الموعد الذي تتوقع أن تنتهي فيه من إعداد التعديلات على القانون، وهو «نهاية نيسان/إبريل»، كما جاء في حديث وزير الداخلية نايف القاضي لـ**السجل**، المنشور في العدد التاسع؛ و«نهاية أيار/مايو» كما جاء على لسان وزير التنمية السياسية في تصريحاته الصحفية.

**قانون موَجّه بالنتائج**

قدّمت حكومة الرفاعي نفسها بوصفها تسعى إلى تحقيق «إدارة موجهة بالنتائج». ومع أن البلاد استبشرت خيراً بهذا التوجه، إلا أنها اكتشفت أن الحكومة تفتقر إلى العمل بروحية هذه النظرية.

**لم تمارس لجنة قانون الانتخاب الحدَّ الأدنى من الشفافية في الإفصاح عن منطلقاتها وآلية عملها ومستوى التقدم الذي تحرزه**

فالنزاهة التي وعدت الحكومة أن تلتزم بها، مسألة على جانب كبير من الأهمية، لأنه من دون نزاهة يبدو الأمر عملية تعيين وليس انتخابات. لكن النزاهة لا تتقرر على مستوى الادعاء اللفظي. وليس أدل على ذلك من أن الحكومة التي أشرفت على انتخابات 2007، لم تألُ جهداً في تأكيد أنها ستُجري انتخابات نزيهة وشفافة حينئذ، ومع ذلك، كانت انتخابات 2007 الأسوأ منذ العام 1989.

هذا يعني أن من يريد إجراء انتخابات نزيهة، عليه أن يثبت صدق نواياه من خلال ضمانات مؤسسية متفق عليها، فـ«الإدارة الموجهة بالنتائج» تعني هنا أن ترسم نزاهة الانتخاب المنشودة، معالم الإجراءات المتخذة وطبيعتها. فقد ملّ المواطنون أن يُفرض عليهم في كل مرة «شراء سمك في بحر».

هذا يفسر عدم ثقة المجتمع المدني وفي طليعته الأحزاب السياسية، بإدارة وزارة الداخلية للعملية الانتخابية. ولهذا تدعو أحزاب المعارضة إلى إصلاح إدارة العملية الانتخابية بـ«تشكيل لجنة وطنية عليا للانتخابات برئاسة كبار القضاة وعضوية مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية»، بحسب ما جاء في البيان الصادر في 17 شباط/فبراير 2010 عن ملتقى المعارضة.

أحزاب المعارضة لم تكتفِ بذلك، بل طالبت بـ«إشراك مؤسسات المجتمع المدني الدولية في مراقبة سير عملية الانتخاب»، في مطلع البيان الصادر عن ملتقاها المنعقد بعنوان «من أجل قانون انتخاب ديمقراطي».

ينص قانون الانتخاب «المؤقت» لسنة 2001 على تشكيل لجنة عليا خماسية للإشراف على الانتخابات برئاسة وزير الداخلية. لكن حتى هذه اللجنة الحكومية التي تتشكل من أمين عام وزارة الداخلية، ومدير دائرة الأحوال المدنية والجوازات، وقاضٍ من الدرجة العليا، ومدير مديرية الانتخاب في وزارة الداخلية، لا تمارس أيّ صلاحيات ذات شأن، لأن القانون نفسه يحيل إلى وزير الداخلية صلاحية تشكيل اللجان المركزية التي تشرف على الانتخابات في المحافظات برئاسة المحافظين، كما يتلقى الوزير منها نتائج الانتخابات ويعلنها دون العودة للجنة العليا.

جانب آخر تغفله لجنة قانون الانتخاب الوزارية، يتمثل في وظيفة القانون بتحقيق هدف جوهري هو «الإسهام في تطور العمل السياسي الحزبي»، بحسب ما نص عليه كتاب التكليف الملكي، وأكد عليه رئيس الوزراء المكلف في رده على كتاب التكليف.

إذن، إذا كانت اللجنة الوزارية جادّة في ترجمة كتاب التكليف ووعود رئيس الحكومة بهذا الخصوص، فليس أقل من أن تستشير الأحزاب، وتطلب منها تقديم مقترحات كفيلة بتطوير العمل الحزبي، وقديماً قال العرب: «أهل مكّة أدرى بشعابها».

في كل الأحوال، فإن قانون الصوت الواحد على النحو الذي طبّق فيه منذ العام 1993، مثّل «وصفة سحرية» لـ«تخريب» العمل الحزبي. هذا أمر لا يختلف عليه اثنان في المجتمع المدني، وبالتالي فإن استمرار التبشير الحكومي بأن تعديلات قانون الانتخاب لن تتجاوز سقف الصوت الواحد، معناه الإمعان في إقفال الباب أمام تطوير العملية الحزبية.

**النظام الانتخابي الذي تتبناه المعارضة بديلاً لقانون الصوت الواحد، يمثل إحدى صيغتين اقترحتهما الأجندة الوطنية 2006-2015 للنظام المختلط**

لكن هذا المنحى في إدارة الظهر لمتطلبات الإصلاح السياسي، أصبح مقلقاً، ليس فقط لأنه يبدّد فرص النهوض بعمل الأحزاب، بل بسبب تأثيره السلبي اليوم على الحياة

محمد المومني

عبلة أبو علبة

الاجتماعية بدرجة أكبر، وتشجيعه الناس للاستعاضة عن الاندماج الوطني على أسس الانتماء للوطن، بالاندفاع أكثر فأكثر نحو الانتماءات الفرعية.

عبلة أبو علبة، عضوة المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي (حشد)، تتفق مع هذا التشخيص، وتشدّد في حديثها مع **السجل** على أن قانون الصوت الواحد وما أفرزه من مجالس نيابية منذ العام 1993، «أسهم في تفتيت وحدة المجتمع الأردني»، مستشهدة على ذلك بما تشهده البلاد منذ فترة من «طوشات عائلية وعشائرية».

وتدقّ أبو علبة ناقوس الخطر أمام الحكومة كي تتحمل مسؤولياتها في إصلاح قانون الانتخاب، مؤكدة أن الحاجة إلى الإصلاح ليست ترفاً، بل هي «متطلّب أساسي من متطلبات الأمن والاستقرار الاجتماعي»، على طريق استعادة هيبة الدولة وفرض سيادة القانون.

الطريق غير الشفافة التي تتعامل فيها الحكومة مع قانون الانتخاب، باتت توحي بأن ما ستجريه من تعديلات يشبه إلى حد بعيد ما جاءت به حكومة علي أبو الراغب ضمن قانونها «المؤقت» لسنة 2001 وتعديلاته، مقارنة مع قانون الانتخاب الأسبق لسنة 1986.

فمقابل تحسين إجراءات العملية الانتخابية، وزيادة عدد مقاعد المجلس، وإقرار كوتا نسائية من ستة مقاعد، أقدم القانون آنذاك على تفتيت الدوائر الانتخابية، أي أنه فاقمَ النتائج السلبية لقانون الصوت الواحد.

هذه المرة أيضاً، قد لا يكون في جعبة اللجنة الوزارية سوى ستة مقاعد إضافية للنساء، وزيادة إجمالية طفيفة على عدد مقاعد المجلس، مقابل تحسينات إجرائية في العملية الانتخابية، وربما مزيد من تفتيت الدوائر، حسب ما «يُشاع» هنا وهناك.

إذا كانت الحكومة غير جاهزة لاعتماد قانون أفضل من الصوت الواحد في هذه المرحلة، فلا أقلّ من أن تبتعد عن أي تفتيت إضافي للدوائر الانتخابية، فهذا مدمر للبلد، وهي مطالَبة بأن تنفتح في الوقت نفسه على المجتمع السياسي، وتقدم له حلاً انتقالياً يتضمن إعادة النظر بمنظومة العمل العام من قوانين الاجتماعات العامة والأحزاب والجمعيات والمطبوعات في اتجاه دمقرطتها، وسنّ «قانون ممارسة العمل السياسي»، بروحية التوصيات التي اقترحتها اللجنة التوجيهية الملكية للأجندة الوطنية، وهي لجنة عيّنها الملك عبد اللّه الثاني، ولم تأتِ محمولة على أكتاف الجماهير. في هذه الحالة، وفي مثل هذا المناخ الانفراجي، يمكن أن تترك الحكومة للمجتمع أن يتوافق على قانون الانتخاب الجديد في فترة ولاية مجلس النواب المقبل.

المومني، يتوقع أن ينحصر التعديل الفعلي على قانون الانتخاب، في رفع عدد مقاعد الكوتا النسائية، إلى 12 مقعداً. ويضيف أن هذا، وإن كان جيداً من حيث المبدأ، إلا أنه «ليس أولوية في هذه المرحلة أمام الحاجة إلى إعادة النظر في نظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يستجيب لمطالبات قطاعات واسعة من الرأي العام، في اتجاه إصلاح القانون ودمقرطته».

من جهتها، ترى أبو علبة أن النظام الانتخابي المثالي هو نظام التمثيل النسبي الكامل، لكن إعمالاً لمبدأ التدرج في الإصلاح، هناك توافق وطني واسع على النظام المختلط، بما يتضمن «أن يكون للناخب صوتان؛ واحد لمرشح في دائرته الانتخابية، وآخر لقائمة نسبية برامجية على مستوى الوطن سواء كانت حزبية أو ائتلافية، على أن يتم توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين الدوائر والقوائم».

النظام الانتخابي الذي تتبناه المعارضة بديلاً لقانون الصوت الواحد، يمثل إحدى صيغتين اقترحتهما الأجندة الوطنية 2006-2015 للنظام المختلط. هذه الصيغة تتقاطع مع المقترح الذي بلوره المركز الوطني لحقوق الإنسان أواخر العام 2009 نتيجة حوارات نظمها على امتداد البلاد، لكن صيغة المركز الوطني تختلف في أنها تقترح تشكيل القوائم النسبية البرامجية على مستوى المحافظة وليس على مستوى المملكة.

رغم أن لجنة قانون الانتخاب الوزارية، سعت إلى إيهام الرأي العام أنها ستدرس كل الخيارات لتعديل القانون، إلا أنها تجاهلت ما هو جوهري، وهو الانطلاق من المبادرات الوطنية ذات المنحى التوافقي، لبلورة الصيغة المنشودة، وفي مقدمتها تلك التي بلورتها الأجندة الوطنية، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، والأحزاب السياسية.

**إذا كانت الحكومة غير جاهزة لاعتماد قانون أفضل من الصوت الواحد في هذه المرحلة، فلا أقلّ من أن تبتعد عن أي تفتيت إضافي للدوائر الانتخابية**

غير أن ما تنبغي الإشارة إليه، هو أن انحيازَ اللجنة الوزارية للصوت الواحد وجعله سقفاً لعملها، وفقاً للتقديرات المتداولة حتى الآن، هو انحياز للصيغة الأسوأ من بين ترجمات نظام الصوت الواحد، والأكثر تقييداً للحياة السياسية والحزبية، وليس أدل على ذلك من أن الأجندة الوطنية اقترحت أيضاً نظاماً انتخابياً مختلطاً يقوم على الصوت الواحد، بحيث يعطيه الناخب إما لمرشح في دائرته أو لقائمة نسبية حزبية أو ائتلافية، وهذه الصيغة معروفة جيداً لعضو اللجنة وزير التنمية السياسية موسى المعايطة، لأنه أجرى دراسة عليها مع فريق من الباحثين قبل أن يصبح وزيراً.■

# نت بانكر

## خدمة موثوقة، سريعة، آمنة ومجانية

www.jkb.com.jo

**بنك الانترنت بنسخته الجديدة والمطورة يوفر لك المزيد من السرية والأمان* والسهولة في التعامل مع خيارات أوسع من الخدمات المصرفية الالكترونية**

الاستعلام عن أرصدة الحسابات وتفاصيل الحركات، طلب كشف حساب، التحويل بين الحسابات الشخصية، طلب أمر تحويل ثابت، التحويل لطرف ثالث من عملاء البنك، طلب دفتر شيكات، عرض نشرة أسعار العملات والشهادات بالإضافة إلى الخدمة الجديدة التحويل لحساب طرف ثالث لدى أي من البنوك الأردنية

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف ٥٦٨٦٧٥١ – ٦

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

"أكثر من بنك"

* One Time Password "OTP" & Virtual Keyboard

## توسعة المصفاة «بين حكومتين»:

# من عطاء معلّق إلى أروقة المحاكم

السّجل - خاص

قلّما أثارت قضية اهتمام الرأي العام، واستثارت ردود أفعال في اتجاهات متباينة، مثلما أثارته قضية عطاء توسعة المصفاة. غير أن هذه القضية ليست الأولى من حيث الأهمية، فقد شهد الأردن في بدايات عهد الانفراج السياسي توجيه مجلس النواب الأردني العام 1992 تهماً بالفساد المالي والإداري إلى رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي واثنين من وزرائه هما حنا عودة ومحمود الحوامدة، ولم يتمكن المجلس من حشد الأصوات اللازمة لإصدار قرار بالاتهام رسمياً إلا بحق الحوامدة.

ولعل أحد الإشكالات البارزة في قضية المصفاة، وجود تأكيدات كثيرة، لا سيما في أوساط محامين، بعدم وجود «قضية»، كما تميل شخصيات سياسية وحكومية سابقة إلى الاعتقاد بأنه تم «شخصنة» القضية.

عطاء توسعة المصفاة يثير «أسئلة» ساخنة ذات صلة بالفساد والمشاريع الكبرى والتقاضي، ربما أكثر مما يجيب عن الأسئلة التي طرحتها الحكومة بتحويل هذا الملف «الحيوي» إلى محكمة أمن الدولة.

ومردّ ذلك أن الأردنيين ظلوا ينظرون إلى هذا الملف بشكل مختلف عن نظرتهم لما يجري في شركات مساهمة عامة أخرى، مثل شركة التبغ أو الجلود أو أي شركة أخرى، فالمصفاة كانت على صدر طوابع البريد الأردنية لمن لا يتذكر.

أول قرار تتخذه حكومة الرفاعي في 15 كانون الأول/ديسمبر 2009، بعد يوم واحد على تشكيلها، كان وقف السير في إجراءات عطاء التوسعة، وتشكيل لجنة وزارية لمراجعة الملف على مقياس «النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص»، حسب ما جاء في القرار.

وقد انتدبت الحكومة مدعي عام عمان حسن العبداللات إلى هيئة مكافحة الفساد، وحولت ملف التوسعة إلى تلك الهيئة. ويشير مصدر طلب عدم ذكر اسمه نظراً لحساسية الموقف إلى أن شخصية بارزة في وزارة العدل حملت الملف إلى الهيئة مع قرار الانتداب في 27 كانون الأول/ديسمبر. لكن اللافت أن التصريحات الرسمية اتسمت إلى ما قبل 3 آذار/مارس بالهدوء.

استدعى العبداللات إدارة المصفاة ورجل الأعمال خالد شاهين صبيحة اليوم الأول من العام 2010 دون توقيفهم، وكانت التحقيقات تؤشر إلى كتابَين لرئيس الوزراء السابق نادر الذهبي، يحدد الأول نهاية العام 2009 كحد أقصى لاستلام عطاءات الدخول في شراكة إستراتيجية مع المصفاة لتنفيذ التوسعة، فيما ترك الثاني المهلة مفتوحة. وتركز لاحقاً جانب رئيسي من شبهة الفساد المنسوبة إلى عادل القضاة وأحمد الرفاعي ومحمد الرواشدة على اتهامهم بإخفاء الكتاب الثاني عن مجلس إدارة المصفاة لمصلحة العرض الذي كان تقدمت به شركة **إنفرا مينا** العائدة إلى رجل الأعمال خالد شاهين.

ومر الأسبوع الأول على استدعاء الأربعة المشتبه بهم «دون توجيه تهم أو توقيف» بحق أي منهم، بحسب تصريح العبداللات لصحيفة **الغد**، 8 كانون الثاني/يناير، وذلك قبل أن يعود هو نفسه لتوقيف الأربعة على ذمة التحقيق.

لكن ملف القضية حوّل إلى محكمة بداية شمال عمان للنظر في قرار توقيف المتهمين صبيحة يوم 4 آذار/مارس، بوصف تلك المحكمة صاحبة الاختصاص في النظر بالقضية. المحكمة وافقت من جهتها على تكفيل المتهمين نظراً لظروف القضية، ولم تجد هيئتها برئاسة القاضي مجد خريس وعضوية القاضي ناصر صلاحين، ما يستوجب محاكمة المتهمين الأربعة وهم موقوفون،

بحسب نص قرار المحكمة. وهتف لحظة صدور القرار المتواجدون في المحكمة: «يحيا العدل» وفقاً لمحاميي الدفاع.

وسارت المحكمة في إجراءات تكفيل المتهمين بكفالة 100 ألف دينار لكل منهم، وقام ذوو الموقوفين بدفع الكفالات، وحصلوا على كتب الإفراج، قبل أن يحدث تطور اختلف بشأنه القانونيون؛ حيث رفض مدير سجن الجويدة تكفيل المتهمين بسبب صدور قرار بتوقيفهم من مدعي عام محكمة أمن الدولة الذي حُوِّل ملف القضية إليه من رئيس الوزراء، بدعوى ارتباط القضية التي تحمل الرقم 184/ 2009 بالأمن الاقتصادي، عملاً بأحكام البند 11 من الفقرة أ من المادة 3 من قانون محكمة أمن الدولة.

### تباين المواقف والاجتهادات

تحويل رئيس الوزراء سمير الرفاعي القضية إلى محكمة أمن الدولة، فتح بوابة الأسئلة على مشروعية هذه الخطوة، حيث أكد المحامي محمد الحموري لـ**السجل** أن ثمة تجاوزاً قانونياً في قرار التحويل لأن محكمة شمال عمان هي صاحبة الاختصاص، وأن القضية لا تتعلق بجرم اقتصادي كونها لا تتضمن أموالاً أو حقوقاً للمساهمين.

> **تحويل رئيس الوزراء سمير الرفاعي القضية إلى محكمة أمن الدولة، فتح بوابة الأسئلة على مشروعية هذه الخطوة**

في حين رأى مصدر آخر أن «رئيس الوزراء تصرف وفق أحكام القانون»، بحسب ما صرح به لـ**السجل** المحامي محمد الصبيحي الذي يرى، مع ذلك، أن القرار جاء من الناحية العملية متأخراً، وأنه «كان ينبغي إحالة القضية إلى مدعي عام أمن الدولة قبل قرار محكمة البداية بإخلاء سبيل المتهمين بالكفالة»، حتى لا يفسر الأمر وكأنه تشكيك بكفاءة القضاء النظامي، على حد قوله.

غير أن المحامي المختص في القضايا الجزائية حسام أبو رمّان عضو هيئة الدفاع عن عادل القضاة، يختلف مع هذا الرأي، فهو يرى أن نيابة أمن الدولة أوقفت المتهمين الأربعة غيابياً ولم تستدع أياً منهم للمثول أمامها لتلاوة التهمة عليه، عاداً ذلك سابقة في تاريخ القضاء الأردني. كما يرى أن رئيس الوزراء قد استخدم صلاحيته في إحالة الملف إلى هيئة مكافحة الفساد، وأنه لا يحق له بعد ذلك تحويلها إلى «أمن الدولة» بعد أن دخلت في مجال القضاء المدني.

المدعي العام كان أسند للمتهمين، تهم الرشوه والاستثمار الوظيفي، وأسند لشاهين تهمة عرض الرشوة والتحريض على الاستثمار الوظيفي بحسب ما تناقلته الصحف.

قرار الحكومة بتحويل الملف إلى محكمة أمن الدولة، فتحَ أيضاً أسئلة من «العيار الثقيل»، بخاصة بعد أن كشف المحامي فيصل البطاينة، المقرب من الرئيس سمير الرفاعي والذي سبق أن تولى عدداً من قضايا المطبوعات التي تخصه، بأن قرار الرئيس بتحويل الملف إلى محكمة أمن الدولة تم العبث به من خلال إضاعته في أدراج الرئاسة، موضحاً لـ**السجل**، أن الرئيس أصدر قراره في التاسعة من صباح 4 آذار/مارس، وليس عصر اليوم نفسه، لكنّ «أيادي عبثت في القرار»، مما أدى إلى التأخير في تنفيذه. وكشف البطاينة أن القرار أرسل إلى وزير العدل وإلى رئيس هيئة مكافحة الفساد، متسائلاً عن «سر الإخفاء».

المفارقة أن البطاينة نفسه انتقل إلى خانة هيئة الدفاع عن أحد الموقوفين، أحمد الرفاعي، لاحقاً.

«أمن الدولة» باتت هي صاحبة الاختصاص في النظر بالقضية، رغم كل الظلال السابقة، لذا تقدم محامو الدفاع في الجلسة الأولى لمحكمة أمن الدولة بالطعن في «دستورية المحكمة، وفي دستورية إحالة القضية إليها»، حسب ما أكده لـ**السجل** المحامي حسام أبو رمّان، مضيفاً أن «المحكمة أجّلت البت في هذه الطعون إلى حين صدور القرار».

وبيّن أبو رمّان أن وكلاء المتهمين طلبوا «تمييز رفض محكمة أمن الدولة إخلاء سبيل موكليهم بالكفالة»، لكن النيابة العامة العسكرية «رفضت الاستجابة» لطلب رئيس النيابات العامة المدني إرسال الملف إلى محكمة التمييز للنظر، حسب أبو رمّان الذي أوضح أن محامي الدفاع هدّدوا في ضوء ذلك بالتوقف عن المرافعة في هذه القضية، وذلك قبل أربعة أيام من الإفراج عنهم بالكفالة.

في هذا السياق، انتقد الكاتب خالد محادين ما أسماه «رفض محكمة أمن الدولة إرسال ملف قضية المصفاة إلى أعلى محكمة أردنية»، وكان سبق له، في مقالة نشرت يوم 2010/4/12 في مواقع إلكترونية، أن تناول إجراءات سير القضية، عبر مقاربة مع مسرحية **تاجر البندقية** التي قال إنها سيطرت على حواسه، مشدداً على حق عادل القضاة في الحصول «رعاية طبية داخل المستشفى وليس داخل السجن».

> **بعيداً عن الظلال القانونية وتشابكاتها في الملف، إلا أن همساً بدأ ينتشر في صالونات عمّان يقول إن الملف «حملته الحكومة بالوكالة»**

بعد ذلك، تردّت الأحوال الصحية لعادل القضاة وخالد شاهين، وصارا يُنقَلان إلى المحكمة بعربة إسعاف من مستشفى الأمير حمزة، وانضم لهما مؤقتاً محمد الرواشدة.

### سرعة وريبة والتفاف عشائري

بعيداً عن الظلال القانونية وتشابكاتها في الملف، إلا أن همساً بدأ ينتشر في صالونات عمّان يقول إن الملف «حملته الحكومة بالوكالة»، مستشهدين على ذلك بسرعة تبنّيها للقضية وحجم التخبط الذي رافق حمل الملف.

أصحاب هذا الرأي يعتقدون أن الحكومة «ليست صاحبة القرار»، وإن كانت تطمع في تحقيق شعبية من خلاله، إذ إن محاربة الفساد تلقى تأييداً شعبياً. لكن في الوقت نفسه، هناك همس مستمر في الجلسات الاجتماعية بأن موقف الحكومة في هذه القضية «ضعيف». حتى إن رئيس وزراء أسبق طلب عدم نشر اسمه قال لـ**السجل**: «أنا لا أرى أن هناك قضية أصلاً».

وفي السياق نفسه، علّق وزير عدل أسبق طلب عدم نشر اسمه، قائلاً لـ**السجل**، إنه يعتقد أن القضية «سياسية في الدرجة الأولى»، رافضاً الخوض في التفاصيل.

في هذا الاتجاه يذهب أيضاً عضو هيئة الدفاع عن المتهم عادل القضاة، المحامي حسام أبورمان الذي يجزم بـ «عدم وجود قضية» تجرم المتهمين في هذا الملف. فهو يؤكد بداية أن المتهمين «ليسوا أصحاب اختصاص في إحالة العطاء» لأن الأمر منوط بلجنة توجيهية ومجلس الإدارة والهيئة العامة، وأن «النيابة العامةلم تقدم أي دليل أو بينة على وجود رشاوى»، علاوة على أنه «لم يتم إحالة العطاء على خالد شاهين»، وأن شركات أخرى غير شركته تقدمت إلى العطاء في مرحلة ما بعد وصول الكتاب الثاني لمجلس الوزراء السابق إلى إدارة المصفاة.

رئيس جمعية الشفافية الأردنية النائب السابق ممدوح العبادي، أشار في حديثه لـ**السجل** إلى أن عطاء التوسعة للمصفاة يتعلق باستثمار ضخم يقدر بمئات الملايين، وأن الإعلان عن شبهات الفساد والاختلاسات «ظاهرة صحية» في كل دول العالم، ولا تعيب المجتمعات الحية، مؤكداً أن الجمعية التي يرأس إدارتها كشفت خلال ندوة أقامتها عن تفاصيل قضية المصفاة حين جمعت ممثلين عن إدارة «المصفاة» ووزراء طاقة سابقين وإعلاميين.

وأضاف أن من واجب الحكومة إذا ما توافر لديها معلومات عن شبهات فساد أن تقدم هذه القضايا للقضاء. وأكّد العبادي أن جمعيته لا تتهم أحداً، وأن الفيصل في كل قضايا الفساد هو القضاء العادل والنزيه في كل مراحل التقاضي.

وشدد العبادي على أهمية الشفافية ومتابعة قضايا كهذه عبر وسائل الإعلام المختلفة بوصفها «رأس حربة» بخاصة في هذه المرحلة التي يغيب فيها مجلس النواب كسلطة رقابية وتشريعية.

بالمقابل، يرى الكاتب الصحفي فهد الخيطان أن إجراءات الحكومة في حيثيات القضية لم تكن مريحة، كما أن تحويل القضية من محكمة مدنية إلى محكمة أمن الدولة أمر غير مفهوم، أدى إلى انطباع لدى الرأي العام بأن القضية مجرّد «تصفية حسابات».

الخيطان أضاف أن قرار المحكمة بحظر نشر أخبار القضية أدى أيضاً إلى «خلق انطباع بوجود نوايا مبيتة ضد المتهمين»، ويرى الخيطان أن الحكومة عليها إذا أرادت أن تقنع الرأي العام بنواياها في محاربة الفساد أن تتعامل مع القضية بشفافية أكثر، وأن تقوم بإحالة ملف القضية من محكمة أمن الدولة إلى محكمة التمييز.

الجديد والملفت للنظر هو تحرُّك بعض عشائر المتهمين لنصرتهم، فقد شهدت جمعية خليل الرحمن اجتماعاً لأهالي الخليل دعماً للمتهم خالد شاهين، وكذلك الأمر بالنسبة لكلّ من عشيرتَي القضاة والرواشدة.

سياسي شغل مناصب نيابية وحكومية رفيعة، طلب عدم نشر اسمه، يصف هذا الحراك بأنه «تعبير عن إحساس بالظلم» من مجريات القضية، و«عدم قناعة بالتهم المنسوبة إلى المتهمين»، بخاصة عادل القضاة الذي يُشيد كثيرون بسلوكه الوظيفي إبان تسلمه وظائف عامة من الجمارك إلى ديوان المحاسبة وضريبة الدخل فالتخاصية ووزارة المالية، قبل أن يستقر به المقام رئيساً لمجلس إدارة المصفاة التي أوصلته إلى سجن الجويدة.

ونقل محام عن القضاة قوله إن العطاء «ما زال في مرحلتِه الأولى من أصل 15 مرحلة». المحامي الذي اشترط عدم الكشف عن هويته، أطلعَ **السجل** على نسخة بخط القضاة عن مراحل سير العطاء.

كان القضاة قد أرسل رداً إلى الصحف اليومية في 30 كانون الأول/ديسمبر حول ملابسات العطاء، إلا أن الصحف اليومية امتنعت عن نشره لأسباب وصفها نقيب الصحفيين عبد الوهاب زغيلات، بـ«الخاصة»، ونشرتها **العرب اليوم** فقط، وعلى شكل إعلان مدفوع الأجر، كما نشره موقع **عمون** بالإطار نفسه.

**سير القضية وأجواء المحاكمة**

أجواء المحاكمة كما يقول فيصل البطاينة محامي أحمد الرفاعي لـ**السجل**، تسير إلى صالح المتهمين، فبحسبه، أشار كل الشهود الذين استدعتهم محكمة أمن الدولة إلى علمهم بالكتابَين الصادرين عن رئاسة الوزراء، مما يعني عدم إخفاء معلومات عن مجلس الإدارة صاحب الولاية في المصفاة.

وكانت الأنظار تترقب شهادة النائب السابق عبد الرحيم البقاعي، الذي أكد سابقاً عدم علمه بكتاب مجلس الوزراء الثاني قبل أن يعود في المحكمة ليؤكد علمه به، موضحاً أنه كان ضمن أوراقه ولم يلتفت إليه.

محام آخر من وكلاء المتهمين، فضل عدم ذكر اسمه، أيّد ما قاله البطاينة من حيث النتيجة، لكنه أضاف من باب الدقة، أن جميع الشهود وليس فقط البقاعي، «نفوا معرفتهم بوجود الكتاب الثاني، لكنهم علموا به، حسب قولهم، بعد عودتهم إلى ملفاتهم الخاصة في مجلس الإدارة، حيث تبين لكل واحد منهم وجود نسخة من الكتاب في ملفه الشخصي وأنه مدرج على جدول الأعمال».

القضية ما زالت في أروقة المحاكم، وتشهد متابعة من النُخَب بوصفها جزءاً مؤثراً في عمر حكومة الرفاعي حسب مصدر سياسي فضّل عدم نشر اسمه. يقول المصدر إن القضية برمتها تخضع لتجاذبات متعددة الاحتمالات، لذا لا يستغرب أن «تطول المحاكمة» وفقاً للتحليل السابق.

هذا الملف الشائك كان بالإمكان تجنبه، وتحقيق منفعة وطنية عامة، لو قامت الحكومة السابقة، بترجمة ما اتفقت عليه مع مجلس النواب في جلسة خصصت لبحث ملف توسعة المصفاة، عقدت يوم 15 أيلول/سبتمبر 2009 في قاعة عاكف الفايز بمبنى المجلس قبل يوم على صدور الإرادة الملكية بتأجيل انعقاد الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة إلى مطلع كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

مناقشات النواب أبرزت وجود غالبية نيابية ترفض التوجه إلى شريك استراتيجي أجنبي. وبرغم أن قلة من النواب طالبت بتحرير سوق النفط أو السماح ببناء مصفاة أخرى، إلا أن الخلاصة التي توافق عليها النواب مع الحكومة هي فتح باب الاكتتاب العام أمام المواطنين لرفع رأس مال شركة المصفاة إلى 500 مليون دينار لا سيما في ظل القرار الحكومي بالحصرية (الاحتكار) لمدة 15 سنة. كما اتفق النواب مع الحكومة على أنه إذا لزم الأمر الدخول في شراكة استراتيجية فلتكن مع أردنيين، وأنه إذا استدعت الضرورة جلب استثمارات إضافية من الخارج فلتكن على شكل مساهمات مالية (شراء أسهم) وليس بالخضوع إلى شروط شريك استراتيجي.

**هذا الملف الشائك كان بالإمكان تجنبه، وتحقيق منفعة وطنية عامة، لو قامت الحكومة السابقة، بترجمة ما اتفقت عليه مع مجلس النواب في جلسة خصصت لبحث ملف توسعة المصفاة، عقدت يوم 15 أيلول/سبتمبر 2009**

إن أهمية الاقتراح الذي تم التوافق عليه بخصوص الاكتتاب هو أنه كان يمكن أن يشكل نموذجاً يحتذي في إعادة توزيع الدخل الوطني، لأن أي مواطن كان سيجد مصلحته في الاكتتاب بما تيسر من مبالغ مالية في مشروع وطني رابح.

**شكلت هذه القضية نقطة تحول لحكومة الرفاعي ووضعتها على المحك، حيث لم يعتد المواطن على فتح ملفات بهذا الحجم، فكثرت الإشاعات عبر المنابر كافة بوجود تدخلات ووساطات لإنهاء القضية**

ويتساءل نائب فضل عدم ذكر اسمه؛ لأنه ممن منحوا الثقة لحكومة الذهبي وشاركوا في أعمال الجلسة النيابية المشار إليها، لماذا لم يعد الرئيس الذهبي للنواب، لوضعهم بصورة الجهود لفتح باب الاكتتاب، أو إعلامهم بما يواجهه من صعوبات إن وجدت؟

**إفراج بكفالة**

شكلت هذه القضية نقطة تحول لحكومة الرفاعي ووضعتها على المحك، حيث لم يعتد المواطن على فتح ملفات بهذا الحجم، فكثرت الإشاعات عبر المنابر كافة بوجود تدخلات ووساطات لإنهاء القضية والحديث عن نكايات وتصفية حسابات من وراء القضية، كما زخرت المواقع الإلكترونية بكم هائل من التعليقات المسيئة للمتهمين، وأصدر النائب العام لمحكمة أمن الدولة اللواء القاضي يوسف الفاعوري قراراً يمنع وسائل الإعلام من نشر أي أخبار أو تعليقات تتعلق بقضية توسعة مصفاة البترول إلا بموافقته الشخصية في خبر نشرته **بترا** 9 في آذار/مارس 2010.

لكن رغم حظر النشر في القضية، إلا أن وسائل إعلام متعددة نشرت تفاصيل المحاكمة وأجواء قاعتها، مستندة إلى تفسير فقهي للقاضي وليد كناكرية بعدم جوازية منع النشر من المدعي العام لأمن الدولة، ما دام أن القضية الآن لدى المحكمة والقضاء.

جلسات المحاكمة تم تأجيلها غير مرة بسبب تدهور أوضاع المتهمين الصحية، مع مطالبات من محاميهم بإحالة ملف القضية إلى محكمة التمييز بدعوى عدم اختصاص محكمة أمن الدولة بالقضية حسب رأيهم.

المتهمون في القضية التي تعد من أهم قضايا الفساد التي تعاملت معها الحكومات الأردنية، تم الإفراج عنهم في 25 نيسان/إبريل2010 بكفالة مالية بلغت 150 ألف دينار عن كل متهم بحسب المحامي فيصل البطاينة، واستُقبل كل منهم في منطقته وبين أهله استقبال«الأبرياء».■

## الفاعوري يمنع وكناكرية يجيز

أصدر النائب العام لمحكمة أمن الدولة اللواء القاضي يوسف الفاعوري قراراً يمنع جميع وسائل الإعلام من نشر أي أخبار أو تعليقات تتعلق بقضية شبهات فساد في مشروع توسعة مصفاة البترول إلا بموافقته الشخصية.

لكن رئيس محكمة بداية شمال عمان القاضي وليد كناكرية، قال إنه ليس من صلاحيات النائب العام منع نشر مجريات جلسات المحكمة، مؤكداً أن القاضي هو من يملك هذا القرار.

جاء هذا التصريح رداً على سؤال حول قانونية منع النائب العام لمحكمة أمن الدولة، نشر أخبار جلسات قضية مصفاة البترول، طُرح على هامش نقاش دار في اليوم الثاني للمؤتمر الوطني الأول للإعلام في البحر الميت، تحت عنوان «التشريعات الناظمة للمهنة... قانون المطبوعات والنشر».

وأكد كناكرية في الجلسة التي أدارها الوزير السابق فهد أبو العثم، أن حق حرية التعبير والرأي نصّت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية، مشيراً إلى أن المادة الرابعة من قانون المطبوعات والنشر نصّت على ممارسة الصحافة مهمتَها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات، والإسهام في نشر الفكر والثقافة والعلوم بحدود القانون.

وأضاف أن المشرّع الأردني وضع قوانين تنظم عمل وسائل الإعلام، وتجرّم التجاوزات التي من شأنها المسّ بمصلحة المجتمع.■

## الرفاعي رئيساً وشاهين حبيساً !

ظلّ خروج الدخان الأبيض من الفاتيكان تاريخياً، يعني مقدم بابا جديد إلى مقعد البابوية، وفقدان الأمل لدى منافسين آخرين بالظفر بهذا المنصب.

ويبدو أن دخان المصفاة المحترق، حملَ مثل هذه الدلالة نسبياً بعد أن تغيرت مقاعد أبرز ثلاثة مستثمرين تقدموا لعطاء توسعة المصفاة، وظهر تفاوت واضح في مواقعهم الجديدة.

العطاء بدا لعنة من جهة، ونعمة من جهة أخرى؛ فقد انتقل سمير الرفاعي من مكتبه في شركة **دبي كابيتال** إلى مكتبه في الدوار الرابع رئيساً للوزراء، وكانت **دبي كابيتال** هي المنافس الأبرز حسب آخر تقارير المصفاة لشركة **إنفرا مينا** التي قبعَ رئيسها رجل الأعمال المعروف خالد شاهين على «تخت» في أحد مهاجع سجن الجويدة تاركاً مكتبه الوثير في الشميساني، ثم افترش الأرض لاحقاً في إحدى جلسات المحاكمة، قبل أن يغادر «الجويدة» إلى مستشفى حمزة، مستبدلاً مريول المستشفى بأفرهول السجن.

أما المنافس الثالث الذي تغيّر موقعه رغم استبعاد عرضه من المنافسة في العطاء، فهو محمد صقر، إذ غادر شركة **إكستناسيا** إلى آخر الجنوب وأول البحر في العقبة، رئيساً لسلطة إقليمها، ليكون على آخر إقليم النفط وأول مخزون البشر.■

## قضية المصفاة:

# الوقائع بحسب التسلسل الزمني

السّجل - خاص

2007/4/30
**تغيير مجلس مصفاة البترول: القضاة رئيساً ودروزة نائباً له**

في أول تغيير جوهري على بنية مجلس إدارة مصفاة البترول، انتخب عبد الرحيم البقاعي وواصف عازر ووليد عصفور وعادل القضاة وسعيد دروزة ومندوبين لشركة السماحة التابعة للبنك الإسلامي الأردني وصندوق نقابة المهندسين مكان المجلس القديم. وقد تم انتخاب عادل القضاة رئيساً للمجلس، وسعيد دروزة مندوب أسهم الحكومة في الشركة نائباً له.

2009/4/5
**«المصفاة» توقع مذكرة تفاهم مع الشريك الإستراتيجي**

تنفيذاً لقرار مجلسها بتوقيع مذكرة تفاهم مع شريك إستراتيجي، قام رئيس مجلس إدارة «المصفاة» عادل القضاة بتوقيع مذكرة التفاهم؛ حيث وقعت المصفاة مذكرة تفاهم واتفاقية حصرية مع تجمع بنوك سويسرية لبدء مفاوضات الشريك الإستراتيجي بنسبة 51 في المئة.

2009/5/5
**«إنفرا مينا» تتقدم بعرض مليء بشروط مثيرة للأسئلة**

كشفت معلومات أن جولات من المفاوضات تدار بين الحكومة وشركة مصفاة البترول من جهة، وشركة **إنفرا مينا** ِ **INFRA MENA** البريطانية من جهة ثانية، بعد أن تقدمت الأخيرة إلى رئيس الوزراء نادر الذهبي بعرض شراء ما تبقى من حصة الحكومة في شركة مصفاة البترول وإجراء التوسعة الكبرى عليها، حيث تخفي الحكومة وإدارة المصفاة هوية المشتري الجديد بعد التزام الأطراف بسرية المعلومات قبل توقيع الاتفاقية التي ستتملك **إنفرا مينا** بموجبها 51 في المئة من حصص «المصفاة».

2009/7/8
**المصفاة تفصح عن شريكها الإستراتيجي**

أفصحت شركة مصفاة البترول رسمياً وللعموم عن هوية شريكها الإستراتيجي **INFRA MENA** بعد شهرين من تداول خبر كشف فيه هوية الشريك وتفاصيل العرض والمفاوضات التي كانت تجري بسرية تامة. وقالت المصفاة في خبر نشر على موقع بورصة عمان إنها تسلمت العرض المالي والفني والقانوني من شركة **إنفرا مينا** للدخول كشريك إستراتيجي معها بتاريخ 2 تموز/يوليو 2009 حسب مذكرة التفاهم التي وقعها الطرفان بتاريخ 5 نيسان/إبريل من العام نفسه.

2009/8/5
**لماذا يماطل مجلس «المصفاة» في إنهاء ملف الشريك الاستراتيجي؟**

تسلم مجلس إدارة شركة مصفاة البترول الرأي الرسمي الذي طلبته من مستشارها المالي **سيتي جروب** بأن أوصت الأخيرة بالموافقة على قبول الشريك لملاءته المالية وسمعته ومكانته المضمونة. وكان رئيس مجلس المصفاة عادل القضاة، واجه ضغوطاً من أعضاء في المجلس ومساهمين تجاه ما وصفوه «تباطؤ» الرئيس في البت في قبول الشريك الإستراتيجي ما دام بنك كبير بحجم **دوتشيه** الألماني يغطي المساهمة كاملة ويضمن تغطية مستثمرين بقيمة الشراكة بمبلغ يفوق 2.2 مليار دولار.

2009/9/1
**منح «المصفاة» والشريك الاستراتيجي فترة لتنفيذ التوسعة**

قرر مجلس الوزراء منح شركة مصفاة البترول والمستثمر الشريك الإستراتيجي فترة حصرية مدتها 15 سنة لتنفيذ مشروع التوسعة الرابع.

2009/9/9
**الذهبي يطلب جدول زمني لإيجاد شريك إستراتيجي**

طلبت الحكومة من شركة مصفاة البترول تحديد جدول زمني لإيجاد المستثمر الذي يرغب بالدخول كشريك إستراتيجي لتنفيذ مشروع التوسعة الرابع للمصفاة، بعد صدور قرار منح الحصرية 15 عاماً. وما زالت الحكومة بانتظار رد من الشركة.

2009/9/14
**الذهبي في البرلمان للحديث عن الشريك الإستراتيجي**

يجتمع رئيس الوزراء نادر الذهبي بأعضاء مجلس النواب في البرلمان لوضعهم في صورة تفاصيل الشريك الإستراتيجي لمصفاة البترول.

2009/9/15
**الحكومة تتفق مع النواب على شروط الشريك الإستراتيجي**

اتفقت الحكومة مع النواب اليوم لدى مناقشة موضوع الشريك الإستراتيجي لمصفاة البترول على 3 بنود رئيسية تتمثل في: رفع رأس المال من 33 إلى 500 مليون دينار، وأن يكون الشريك الإستراتيجي أردني وله أولوية، إذا فشلت «المصفاة» في البحث عن شريك أردني، فإنها تجلب شريكاً أجنبياً برأس مال 2 مليار.

2009/11/25
**«دبي كابيتال» و«إنفرا مينا» أكثر عرضين مؤهلين للدخول في مشروع التوسعة الرابع للمصفاة.**

2009/12/15
**لجنة وزارية لدراسة إجراءات توسعة مصفاة البترول**

طلب رئيس الوزراء سمير الرفاعي من جميع الوزراء مراجعة جميع الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الكبرى بما يضمن المحافظة على حقوق الخزينة وتوخي العدالة والشفافية. وقرر مجلس الوزراء الطلب من إدارة مصفاة البترول تعليق الإجراءات إلى حين انتهاء اللجنة من عملها وتقديم توصياتها.

2009/12/27
**إنهاء عقد المدير العام لشركة المصفاة**

قرر مجلس إدارة مصفاة البترول في اجتماعه برئاسة عادل القضاة رئيس المجلس إنهاء عقد المدير العام أحمد الرفاعي وعدم التجديد له، وتعيين نائبه عبد الكريم العلاوين مديراً بالوكالة لحين تعيين مدير جديد.

2009/12/20
**شبهة فساد بمصفاة البترول**

باشر مدعي عام عمان القاضي حسن العبداللات التحقيق في قضية وجود شبهة فساد في مصفاة البترول. وكان قرار صدر بانتداب القاضي العبد اللات للتحقيق بقضية «المصفاة» لدى هيئة مكافحة الفساد بالإضافة إلى وظيفته.

2009/12/31

ردت مصفاة البترول على خبر **العرب اليوم** بخصوص التحقيق في شبهة فساد بالمصفاة المنشور في اليوم السابق، استعرضت فيه إجراءات اختيار الشريك الإستراتيجي وما وقع من تطورات على هذا الصعيد، وصولاً إلى بتاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بتعليق العمل بإجراءات استقطاب شريك استراتيجي للمصفاة.

2009/12/31

**التحقيق في ملف المصفاة حول عروض التوسعة**

كشف مصدر حكومي مسؤول أن تحويل ملف مشروع توسعة مصفاة البترول للتحقيق لا ينطوي على مخالفات مالية مباشرة. وبين المصدر أن التحقيق يتم حول الممارسات التي رافقت مشروع التوسعة. وأوضح أن تلك الممارسات وفرت ظروفاً تمكن طرفاً واحداً من التقدم للمشروع. وتوقع تمديد استقبال العروض لتوسعة المصفاة 6 أشهر بعد إحالة الملف لمكافحة الفساد.

2010/1/1

**«مكافحة الفساد» تستمع إلى شهادات أعضاء إدارة المصفاة**

استدعت هيئة مكافحة الفساد والمدعي العام حسن العبد اللات الذي يقود التحقيقات حول إجراءات مصفاة البترول في ما يتعلق بالشريك الإستراتيجي، أعضاء مجلس إدارة «المصفاة» للاستماع إلى شهاداتهم. ورشحت معلومات تفيد أن التحقيقات تدور حول مسألتين، أولاهما تتعلق بالإجراءات التي قادت إلى صدور قرار مجلس الوزراء في الحكومة السابقة بمنح الامتياز، وما إذا كان ينبغي أن يرافق القرار تحديد مبلغ مالي تتقاضاه الخزينة لقاء هذا الامتياز. أما الثانية فتتعلق بكفاية الفترة الزمنية التي حددت شهرين كفترة نهائية لاستقبال عروض من شركات جنبا إلى جنب مع عرض وحيد بقي في الساحة.

2010/1/2

**علاوين قائماً بأعمال الرئيس التنفيذي لـ«مصفاة البترول»**

باشر عبد الكريم علاوين عمله كقائم بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة مصفاة البترول. وكان مجلس إدارة الشركة قد قرر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2009/12/27 تكليف علاوين القيام بأعمال الرئيس التنفيذي للشركة اعتباراً من 2010/1/1.

2010/1/8

**قضية مصفاة البترول قيد النظر وتأخذ صفة الاستعجال**

قال رئيس هيئة مكافحة الفساد عبد الشخانبة إن الهيئة تواصل الاستماع إلى البينات في قضية إجراءات استقطاب الشريك الإستراتيجي في شركة مصفاة البترول وإن القضية تأخذ صفة الاستعجال.

**مدعي عام الفساد: لم يتم توجيه تهم في قضية مصفاة البترول**

استمعت هيئة مكافحة الفساد إلى وجهات نظر بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين أكد عدد منهم أن التحقيق تركز على إجراءات مشروع التوسعة. من جانبه، أكد مدعي عام هيئة مكافحة الفساد حسن العبداللات أنه لم يتم لغاية الآن توجيه تهم أو توقيف بحق المشتبه بهم في القضية.

2010/3/3

**توقيف الأربعة في قضية «المصفاة»**

تم توقيف كل من رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة البترول السابق عادل القضاة والرئيس التنفيذي السابق للشركة أحمد الرفاعي ورجل الأعمال خالد شاهين والمستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء السابق، نادر الذهبي، محمد الرواشدة من قبل مدعي عام هيئة مكافحة الفساد المنتدب حسن العبداللات لمدة 15 يوماً في سجن الجويدة على ذمة التحقيق. ووجه المدعي العام لهم تهمة الرشوة واستثمار الوظيفة العامة سنداً لأحكام المادتين رقم 175 و192 من قانون العقوبات.

2010/3/4

**أمن الدولة توقف الأربعة بعد إخلاء سبيلهم**

أوقفت محكمة أمن الدولة القضاة والرواشدة والرفاعي وشاهين بعد إخلاء محكمة شمال عمان سبيلهم.

2010/3/9

**النائب العام يمنع نشر أخبار قضية «المصفاة»**

أصدر النائب العام لمحكمة أمن الدولة القاضي يوسف الفاعوري قراراً يمنع جميع وسائل الإعلام من نشر أي أخبار أو تعليقات حول قضية توسعة مصفاة البترول إلا بموافقته الشخصية.

2010/3/23

**متهمو «المصفاة» أمام «أمن الدولة»**

يمثل المتهمون الأربعة في قضية عطاء مصفاة البترول يوم 2010/3/24 أمام مدعي عام محكمة امن الدولة القاضي العسكري محمود حياصات. وقد أبلغ وكلاء الدفاع جميعهم بهذا الأمر. وقال اللواء الفاعوري إنه سيتم طلب المتهمين الأربعة إلى المحكمة لتبليغهم قرار ولائحة الاتهام حتى تتمكن المحكمة من المباشرة بمحاكمتهم حسب الأصول.

2010/4/25

**الإفراج عن المتهمين الأربعة في قضية «المصفاة» بكفالة**

أفاد المحامي فيصل البطانية أن محكمة أمن الدولة قررت الإفراج عن المتهمين الأربعة في قضية مصفاة البترول، وأضاف أن قيمة الكفالة عن كل متهم بلغت 150 ألف دينار.■

## الحكومة في مواجهة الفساد:

# أكثر من جبهة ومعركة

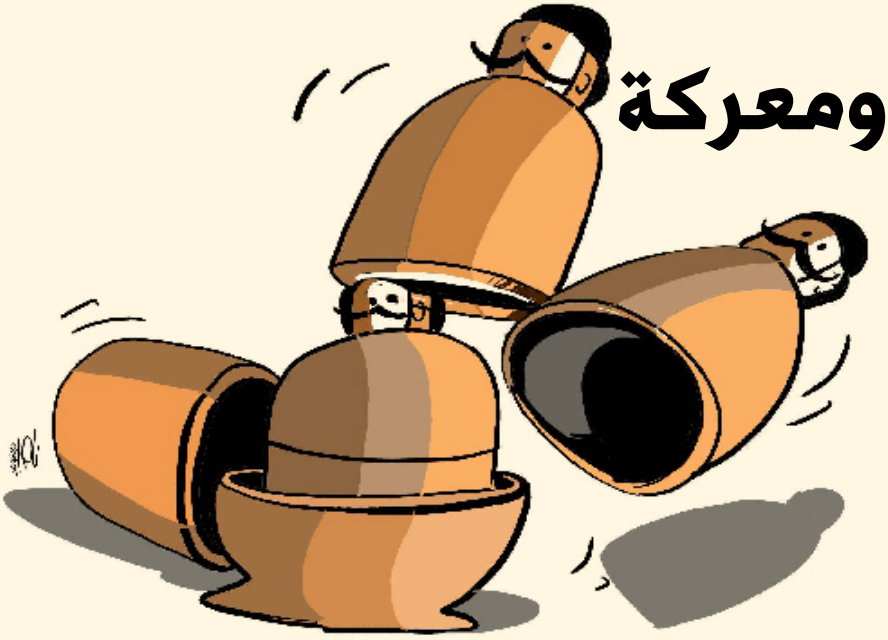

حمزة العكايلة

واجهت حكومة سمير الرفاعي منذ تشكيلها في 14 كانون الأول /ديسمبر 2009 عـدداً من ملفات الفساد متباينة الأهمية، بدءاً من قضية وزارة الزراعة مروراً باختلاس السوق المركزي، فملف عطاء توسعة المصفاة، وليس انتهاءً بإساءة استعمال مدير مؤسسة المواصفات والمقاييس لوظيفته.

كتاب التكليف لحكومة الرفاعي، 9 كانون الأول/ديسمبر، شدد على «تفعيل آليات المحاسبة والمساءلة، ومحاربة كل أشكال الفساد والواسطة والمحسوبية بمنتهى الحزم والشعور بالمسؤولية»، وهو أمر تنبه إليه الرفاعي، إذ جاء في رده على كتاب التكليف، 14 كانون الأول/ديسمبر، أن الحكومة ستقوم بـ«محاربة جميع أشكال الفساد والواسطة والمحسوبية»، مؤكداً أنه سيبدأ بذلك بدءاً من رئاسة الوزراء، «لتكون في فاعليتها وحسن إدارتها وتنظيمها، مثالاً لبقية المؤسسات العامة».

الرفاعي زار المجلس القضائي وهيئة مكافحة الفساد، بعد يومين فقط من تشكيل حكومته، في رسالة أراد من خلالها تأكيد التزامه بـ«تنفيذ التوجيهات الملكية بتقديم كل الإمكانات اللازمة لخدمة السلطة القضائيّة بما يخدم كفاءة الجهاز القضائي واستقلاليّته، في آن واحد، ومحاربة الفساد والفاسدين، وأن لا أحد فوق القانون»، بحسب ما نقلته **بترا** عنه، 16 كانون الأول/ديسمبر.

البداية كانت في أروقة وزارة الزراعة، حيث كُشف عن اختلاس مليون وأربعمائة ألف دينار، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، أي بعد ثمانية أيام فقط على تشكيل الحكومة، لتصبح القضية بذلك حديث الشارع، حول تزوير وثائق وشيكات لم يتم توريد قيمتها إلى خزينة البنك المركزي.

وجدت الحكومة نفسها أمام اختبار حقيقي، لكشف مدى جديتها والتزامها وشفافيتها في التعامل مع هذه القضية، فسارعت عبر وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل الشريف، إلى تأكيد صحة الخبر، وإبداء اهتمامها بما حدث في «الزراعة»، لافتةً إلى أنها ستقوم بإيقاع العقوبة بحق المشتبه به الأول، وأي شركاء معه سواء بالتواطؤ أو الإهمال.

بدوره، وضعَ وزير الزراعة سعيد المصري، استقالته بين يدي رئيس الـوزراء، كما جاء في تصريحات منسوبة إليه نشرتها صحف محلية، 24 كانون الأول/ديسمبر، محمّلاً منظومة التدقيق المالي في الوزارة مسؤولية اختلاس المبلغ، كاشفاً أن هذه المنظومة «كانت معطلة ولا تعمل بشكل صحيح».

المتهم الأول في القضية «ثائر»، كان فاراً حينئذ للأراضي للمصرية، لكن إدارة الشرطة العربية والدولية في جهاز الأمـن العام تمكنت بالتعاون مع الإنتربول المصري من إلقاء القبض عليه، وتسليمه للأردن في 23 آذار/مارس 2010، وقد اعترفَ صراحة في أولى جلسات المحاكمة باختلاسه مليون وأربعمائة الف وما يزيد على ذلك، عن طريق تزوير شيكات وضعها في حسابه الشخصي في أحد البنوك.

الكاتب في صحيفة **العرب اليوم** فهد الخيطان قال في حديث لـ**السجل**، إن تعاطي الحكومة مع ملف «الزراعة» كان شفافاً وواضحاً للجميع، وأن الوزارة أظهرت «مدى جديتها والتزامها بكشف ملابسات القضية من حيث الإجراءات التي اتخذتها والمعلومات التي كانت تتيحها للصحافة باستمرار».

الملف الآخر الذي واجهته الحكومة بعد أسابيع من تشكيلها، كانت ساحته أمانة عمان الكبرى، وتحديداً السوق المركزي للخضار، حيث جرى اختلاس 74 ألف دينار. وفي الخبر الذي نشرته صحيفة **الدستور**، 2 كانون الثاني/يناير، أوضح أمين عمان عمر المعاني أن أجهزة الأمانة الرقابية «كشفت بالتعاون مع ديوان المحاسبة، خيوط العملية».

رئيس هيئة مكافحة الفساد عبد الشخانبة، قال في تصريح لـ**الدستور** إن الهيئة أجرت مخاطبات سابقة مع أمانة عمان للوقوف على قضية قيام موظف في السوق المركزي التابع للأمانة باختلاس مبالغ من إيرادات السوق.

الملف الثالث الذي أثار اهتمام الشارع، نشرته **بترا**، 4 آذار/مارس، ويتعلق بتوقيف رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة البترول السابق عادل القضاة والرئيس التنفيذي السابق للشركة أحمد الرفاعي ورجل الأعمال خالد شاهين والمستشار الاقتصادي لرئيس الـوزراء محمد الرواشدة من قبل مدعي عام عمان المنتدب لدى هيئة مكافحة الفساد، حسن العبداللات، وذلك لمدة خمسة عشر يوماً في سجن الجويدة على ذمة التحقيق. ووُجّهت لهم تهمة الرشوة واستثمار الوظيفة العامة سنداً لأحكام المادتين 157 و192 من قانون العقوبات (للتعرف على تفاصيل القضية، يمكن الرجوع إلى الصفحة 42).

أما الملف الرابع الـذي تعاملت معه الحكومة، فيتصل بمؤسسة المواصفات والمقاييس، إذ وُجّه الاتهام لمديرها ياسين الخياط، بإساءة استعمال السلطة المخولة له خلافاً لأحكام المادة 182 من قانون العقوبات.

الخياط مَثُلَ وفق خبر نُشر في الرأي، 25 نيسان/إبريل، أمام قاضي صلح بداية جزاء محكمة شمال عمان، على خلفية التهمة التي وجهها له مدعي عام هيئة مكافحة الفساد القاضي أحمد العمري، بإجازته دخول شحنة أفران غاز مخالفة للمواصفات والمقاييس الأردنية ولنتائج فحوصات الجمعية العلمية الملكية.■

شركة توفيق غرغور وأولاده

# T. Gargour & Fils Co.

more than words

tgf Since 1928

## *56 years of professional and reliable performance*


Wadi Saqra, Arar St. No. 233
Tel : +962 6 462 6611
Fax1. +962 6 462 2425
Fax2. +962 6 560 1015
P.O.Box : 419 Amman 11118 Jordan
E-mail : tgf@tgf.com.jo
www.tgf.com.jo

## رغم أن الحكومة حملت على عاتقها إصلاحه

# الإعلام الرسمي يراوح في مربّعه الأول

محمد الفضيلات

جاءت حكومة سمير الرفاعي، حاملة معها مشروعاً لـ«إصلاح الإعلام» بحسب رؤيتها.

المشروع الذي طُرح بشكل فضفاض عشية إعلان تشكيل الحكومة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2009، تُرجم سريعاً على أرض الواقع، إذ لم تمر سوى أيام معدودة حتى ظهرت «مدونة السلوك» التي أقرها مجلس الوزراء في 23 كانون الأول/ديسمبر 2009.

المدونة التي انقسم حيالها الجسم الإعلامي بين مؤيد ومعارض، جاءت في سبعة بنود ركزت على تنظيم العلاقة بين الحكومة والإعلام، حيث أعادت النظر في توزيع الإعلانات والاشتراكات الحكومية على الصحف، من خلال ربطها بـ«معايير مهنية» يحددها وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف، وذلك بـ«حجّة» القضاء على ممارسات الاسترضاء والمهادنة التي يحركها الخوف من الابتزاز أو السعي وراء الشهرة. كما أقرت عدم تعيين أي صحفي أو أي شخص عامل في أي وسيلة إعلامية في أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية أو عامة أو بلدية، وذلك حفاظاً على استقلالية وسائل الإعلام بما يمكّنها من أداء دورها، ومنعاً لأي تضارب في المصالح.

ولإضفاء «المصداقية»، طبقت الحكومة شرط التفرغ على الكاتب في صحيفة **الغد** سميح المعايطة عندما عُين مستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء، والكاتب في صحيفة **الرأي** عبد اللّه أبو رمان الذي عُين مستشاراً إعلامياً للرئيس.

قرار تفرُّغ المستشارين الذي رحّب به كتّاب وصحفيون عبر مقالات وتقارير في منابر إعلامية مختلفة، قوبل بنقدٍ ممن تضررت مصالحهم الشخصية، كما فعل عبد الهادي راجي المجالي الذي شنّ هجوماً على قرار «قطع الأرزاق»، متهماً وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال بالوقوف وراء القرار، وقد نشأ خلاف بين المجالي والشريف ارتفع منسوبه إلى حد مقاضاة الشريف للمجالي.

المجالي الذي عمل مستشاراً لأمين عمان، وحظي بامتيازات هذا المنصب لسنوات، جنّد الموقع الذي يملكه، وكالة **أجبد** الإخبارية، للتهكّم على الشريف، وفتح باب التعليقات التي حملت أنفاساً إقليمية، واكتظت بالتعابير التي تخرج عن إطار المهنية.

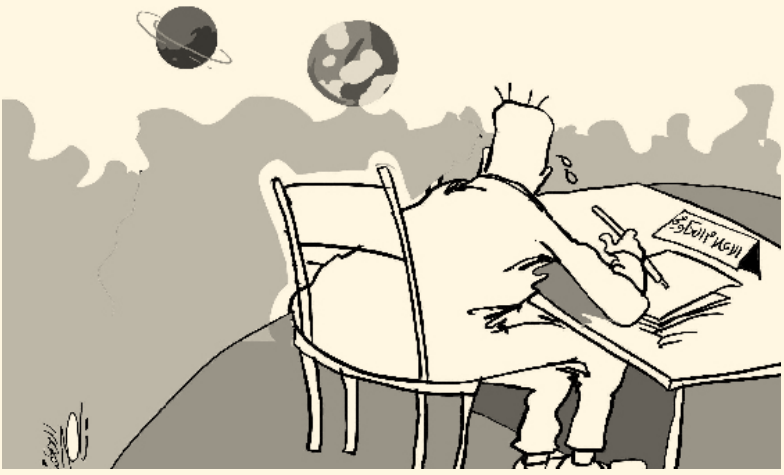

حظيت المدونة بترحيب من صحيفة **الرأي** التي تملك الحكومة عبر الضمان الاجتماعي 55 في المئة من أسهمها، إذ عدّت المدونة، بعد إقرارها بيوم واحد من مجلس الوزراء، «الحل الأمثل للقضاء على الممارسات التي لم تعد مقبولة». وجاء في زاوية «رأينا» التي حملت عنوان «مدونة السلوك الإعلامي.. تسمية الأشياء بأسمائها»، امتداداً للمدوّنة بوصفها «الكفالة» لإعلام حر ومستقل.

واتفقت معها في وجهة النظر صحيفة **الدستور** التي يملك الضمان 30 في المئة من أسهمها، والتي انتقل الشريف من رئاسة تحريرها إلى حكومة نادر الذهبي وزير دولة لشؤون الإعلام والاتصال، قبل أن يعود مع الحكومة الحالية بالموقع نفسه. إذ هاجمت الصحيفة من اتهمتهم بمحاولة إفشال تجربة المدونة، وأعادت مقالة لمحرر الشؤون المحلية في الصحيفة نُشرت في 4 نيسان/إبريل 2010 بعد مئة يوم على حكومة الرفاعي، التأكيد على ما تتضمنه المدونة من شفافية في التعامل مع الإعلام.

من الناحية الأخرى، هناك من لم يرحّبوا بالمدونة، منهم مدير تحرير صحيفة **العرب اليوم** فهد الخيطان، الذي قال في اتصال هاتفي مع **السجل**، إن المدونة «لم تُضف أي شيء إلى الإعلام، ولم تنعكس على واقع تطوير الإعلام وقدرته على الحصول على المعلومات».

وكان الخيطان قد انتقد في مقالته، 30 كانون الأول /ديسمبر 2009، قيام المدونة بوضع الصحافة الأردنية في «سلّة واحدة»، من خلال شمول الصحف اليومية بقرار إلغاء الاشتراكات، والمعايير الجديدة بنشر الإعلانات. وبحسبه، فإن الإجراءات التي أقرتها المدونة أسست لأسلوب جديد من الابتزاز من طرف المسؤولين ضد الصحف.

هذا الموقف من المدونة يتقاطع مع ما ذهب إليه رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور الذي قال لـ**السجل** إن الحكومة في تعاملها مع الإعلام «بدأت بالسلّم بشكل عكسي».

وفي الوقت الذي يؤكد فيه منصور «المضامين الجيدة» التي طرحتها المدونة، يرى أنه «كان الأجدر بالحكومة تغليب الأولويات في التعامل مع ملف الإعلام، من خلال التركيز على الحريات واستقلال الإعلام قبل الحديث عن الاشتراكات والإعلانات والمستشارين الحكوميين».

الحكومة التي أقرت المدونة للدفاع عن صحافة حرة وفقاً لرؤيتها الخاصة، اصطدمت مع إعلام لم تألف التعامل معه، حيث وجدت نفسها مكشوفة أمام هجوم الصحافة الإلكترونية، غير الخاضعة للرقابة والتي لا تطبّق المعايير المهنية، ما استدعى «تدخل» الحكومة، الذي وصفه الخيطان بـ«غير الموفّق»، لأنه كما يرى، لم يكن بهدف تصويب المسار بقدر ما هو لِلجم قدرة المواقع على نقد الحكومة.

الحكومة وجدت في قرار محكمة التمييز الصادر في 12 كانون الثاني/يناير 2010، فرصة مواتية لإحكام قبضتها على الإعلام الإلكتروني. كان القرار قضى بإخضاع المواقع الإلكترونية المحلية التي يتجاوز عددها مئة موقع، إلى قانون المطبوعات والنشر.

منصور يقول إن الحكومة «سعدت بقرار محكمة التمييز»، لكنها وجدت نفسها أمام مشكلة تحويل القرار إلى قانون يتناسب

والمواقع في ظل وجود إشكالات قانونية في القضايا التي تُرفع على الصحافة الإلكترونية. هذا ما دفع الحكومة بحسب منصور، إلى الضغط كي تقوم المواقع بعملية «تنظيم ذاتي»، من خلال مدونات سلوك خاصة بعملها، في انتظار إيجاد آلية مناسبة لتسهيل عمل المواقع ضمن قانون المطبوعات.

الحكومة التي بدت «جادة» في معالجة ملف الإعلام الخاص، مُنيت بحالة من «الخذلان» بعد أن عجزت أدواتها الإعلامية من تلفزيون وإذاعة ووكالة أنباء، عن تحويل ملف فساد توسعة مصفاة البترول للقضاء، إلى «نصر حكومي»، فبحسب استطلاع المئة يوم على تشكيل حكومة سمير الرفاعي الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، 15 آذار/مارس، فإن 50 في المئة فقط ممن شملهم الاستطلاع كانوا على معرفة بإجراء الحكومة المتعلق بملف توسعة المصفاة.

تراجع دور الإعلام الرسمي تؤكده دعوة وزير الإعلام الأسبق إبراهيم عز الدين إلى مزيد من الاهتمام بهذا الإعلام الذي ما زال أمامه «الكثير» بحسب تعبيره، مضيفاً أن الإذاعة والتلفزيون الرسميَّين «يحتاجان إلى تطوير منهجي».

إعلامي شغل مناصب رسمية عدّة، فضّل عدم الكشف عن اسمه، يرى أن القائمين على الإعلام الرسمي ينتمون إلى عقلية «الدفاع عن الأردن وأمنه أولوية»، دون إيمانهم بأهمية تفعيل «إعلام الدولة»، الأمر الذي انعكس سلباً عند معالجة إعلام الدولة لقضية إضرابات المعلمين، عندما وصف الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل الشريف، 21 آذار/مارس، المضربين بأنهم يخدمون «أجندات سياسية ضيقة» تهدف إلى تشويه سمعة الأردن. وكذلك الغياب التام للإعلام الرسمي، التلفزيون بخاصة، عن تغطية أحداث العنف المجتمعي، وأبرزها ما جرى في السلط منتصف نيسان/إبريل 2010.

الإعلام الرسمي يفتقر كذلك إلى الرؤية الإستراتيجية المعاصرة، في وقتٍ برزت فيه على السطح خلافات شخصية بين بعض رموزه، زادت من تدني مستوى الأداء المهني، بخاصة ما يجري في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون. فثمة خلاف حاد بحسب صحفي في الإذاعة والتلفزيون طلب عدم نشر اسمه، بين رئيس مجلس إدارة الإذاعة والتلفزيون صالح القلاب والناطق الإعلامي باسم الحكومة. وهو خلاف يلخصه الصحفي بوصفه «خلاف رؤوس»، استعمل فيه القلاب سلطته وأدواته لتهميش الناطق الإعلامي والتضييق عليه في ما يتعلق ببثّ مؤتمراته ولقاءاته الصحفية، على شاشة التلفزيون.

ووفق مصدر تنفيذي في التلفزيون الأردني طلب عدم نشر اسمه أيضاً، فإن القلاب يدير المؤسسة بـ«فردية مطلقة ومنفّرة»، و«يجب أن تمرّ من أمامه كل أسماء الذين سيَظهرون على الشاشة، وهو الذي يحرر الأخبار»، ولديه قائمة طويلة لأسماء شخصيات يُمنع ظهورهم على الشاشة لأنه «لا يحبّهم». وينهي هذا المصدر كلامه بقوله إن القلاب جيء به «لإنقاذ المؤسسة»، لكنه في ما يبدو «خلّص عليها».

وبحسب متابع للشأن الإعلامي ومدرِّب فضّل عدم نشر اسمه، فإن البرنامج الإعلامي الذي يشكل جزءاً من خطة عمل حكومية للرفاعي، بدا «مراهقاً» في تعامله مع الإعلام عبر مدونة السلوك، و«عاجزاً» أمام المواقع الإلكترونية، وغير قادر حتى على نقل وجهة نظر الحكومة والتأطير من أجل دعم برامجها. لكن هذا البرنامج ظهر أكثر «جدّية» في الالتفات إلى هموم العمل الصحفي عندما تم إلحاق دائرة المطبوعات والنشر بوزارة الثقافة في 16 شباط/فبراير 2010، لتتحول الدائرة بذلك من نطاق الرقابة، إلى مؤسسة تعمل على إشاعة حريات النشر.

قرار إلحاق «المطبوعات» عدّه عز الدين انتصاراً لحرية الإعلام، مؤكداً ضرورة مواصلة الجهود لإجراء تعديلات على قانون العقوبات لإلغاء عقوبة الحبس عن جميع قضايا الرأي. ورغم التوتر الذي شاب علاقة الإعلام مع الدولة، يبدي عز الدين تفاؤلاً بمستقبل التفاعل بين الحكومة والإعلام، معتقداً أن الصحف اليومية باتت «تتمتع بمساحة جيدة من الحرية، وتستطيع معالجة القضايا الحكومية بكثير من المهنية». ويقول لـ**السجل**: «الصحافة المكتوبة قطعت شوطاً مهماً، لكن يبقى أمامها بعض الخطوات لتنتقل إلى مصاف الصحافة الحرة».■

## «العرب اليوم»: ثبات المسار

وزير في الحكومة الحالية وصديق لنائب رئيس الوزراء رجائي المعشر، ينقل عن «أبو صالح» قوله في جلسة: «قبل نومي أتصفح موقع **العرب اليوم**، فإذا كان المانشيت عن قضية خارجية، مثل العراق، فلسطين أو ألمانيا... أنام مرتاحاً، لكن إذا كان عن قضية محلية فلا حول ولا».

هذا التصريح يخالف ما ذهبت إليه توقعات قالت إن انضمام المعشر الذي يرأس مجلس إدارة **العرب اليوم** إلى التشكيلة الحكومية، سيرافقه تغيير في السياسة التحريرية للصحيفة ونهجها، إما بشكل مفاجئ أو بالتدريج، لتنسجم مع توجهات الحكومة.

مسؤول حكومي سابق فضّل عدم نشر اسمه، مكتفياً بوصف نفسه بـ«القارئ المواظب للصحيفة»، أكد أن ثبات السياسة التحريرية لـ**العرب اليوم** بعد دخول المعشر للحكومة يثبت «تحررها من أي ضغوط». المسؤول الذي وقع تحت نقد الصحيفة مراراً، قال إن **العرب اليوم** «على قدر المسؤولية».

العمل «بعيداً عن الضغوط السياسية» يؤكده مدير تحرير الصحيفة فهد الخيطان، ويقول لـ**السجل**: «لم تتأثر السياسة التحريرية للصحيفة بعد دخول المعشر إلى الحكومة، ولم نتعرض لضغوط حكومية في هذا المجال».

موقف **العرب اليوم** غير المتأثر بدخول رئيس مجلس إدارتها إلى الحكومة، تعكسه مقالات الخيطان التي تضمنت في مجملها نقداً للسياسات الحكومية. الخيطان كتب عن ضرورة التعديل الحكومي لمعالجة الاختلال الذي صاحبَ التشكيل، وانتقد تعامل الحكومة مع الإعلام وإدارتها لأزمة التوجيهي وإضراب المعلمين، محافظاً بذلك على نهجه في الكتابة وتناوله المعتاد لأداء الحكومات.

وفي الوقت الذي بدا فيه الخيطان أكثر انسجاماً مع خط **العرب اليوم**، راوحت مقالات سلامة الدرعاوي بين النقد حيناً، والدفاع عن السياسات الاقتصادية للحكومة أحياناً، بخاصة تبنّيه لموقف الحكومة في إلقاء اللوم على الحكومة السابقة في موضوع عجز الموازنة وإصدار ملاحقها في الأسابيع الأولى من عمر حكومة الرفاعي.

ثبات الموقف «الأيديولوجي» لدى الصحيفة ظهر من خلال اندفاعها في الطرح وقدرتها على صناعة الحدث، تلك التي تجلّت في الأزمة التي أثيرت حول موضوع هندام المعلم وما تَسبب به من حرج للحكومة بفعل الإضرابات التي أعقبت تصريحات وزير التربية والتعليم إبراهيم بدران للصحيفة في 14 آذار/مارس.

**العرب اليوم** أخرجت الحدث بشكل مغاير عن سواها من اليوميات، من خلال متابعة للمقابلة التي بثتها وكالة الأنباء الأردنية **بترا** مع الوزير، وأضافت عليها التصريح «المثير».

يبدو أن **العرب اليوم**، وبعد مرور أربعة أشهر على انضمام المعشر للحكومة، لن تغير من مسارها.■

لجنة الوظائف العليا:

# أربكت «شفافية» الحكومة بدلاً من إفادتها

عمرو الطهراوي

استمراراً لروحية ميثاق الشرف الحكومي الذي «ألزمت» الحكومة نفسها به منذ تشكيلها في 14 كانون الأول/ديسمبر 2009، أعلن رئيس الوزراء سمير الرفاعي تشكيل لجنة وزارية لاختيار المرشحين للتعيين في الوظائف العليا في الدولة في 6 كانون الثاني/يناير 2010.

الرفاعي أكد أن عملية ملء شواغر الوظائف العليا، ستتم وفق أعلى معايير الدقة والموضوعية «بعيداً عن أي اعتبارات شخصية أو ضغوط». وقال إن المواطنين الأردنيين «سواسية في التنافس للفوز بهذه الوظائف» شريطة توفر معايير الكفاءة والجدارة والخبرة.

قرار تشكيل اللجنة قوبل بفتور في أوساط الرأي العام، بسبب غياب تقاليد مختبرَة في هذا المجال لدى الحكومات المتعاقبة. غير أن كتّاباً وجهوا انتقادات صريحة لهذا القرار مشككين بجدواه.

إذ تساءل الكاتب مصطفى الواكد في مقالة نشرها موقع **عمون** الإخباري، عن عدد الوظائف العليا التي مُلئت قبل تشكيل اللجنة وبالتزامن مع تشكيلها، مؤكداً أنه لا بد من «وضع وصف وضيفي يحدد المهام المنوطة بشاغل الوظيفة العليا والاشتراطات الواجب توافرها فيه، من المؤهلات العلمية والخبرات العملية والسجل الوظيفي».

أما الكاتب فهد الخيطان، فقد ذكّر في مقالة له في **العرب اليوم**، 9 كانون الثاني/يناير 2010، بأن حكومة معروف البخيت شكلت لجنة مشابهة، وحكومات أخرى سبقت فعلت الأمر نفسه، غير أن تلك اللجان «لم تصمد طويلاً»، بحسب الخيطان الذي عزا ذلك لخضوع عملية التعيين «لضغوط الوساطات ومزاج رؤساء الحكومات وتدخلات الجهات الأخرى في الدولة».

مجلس الوزراء كان قد تأخر ثلاثة أسابيع حتى قرر تشكيل اللجنة، وعيّن قبل تشكيلها ثمانية من كبار الموظفين والمستشارين، وأنهى خدمات أو قبل استقالة ثلاثة من شاغلي وظائف عليا. علاوة على أن الحكومة أنهت خدمات وقبلت استقالة ثلاثة في اليوم نفسه الذي شُكّلت فيه اللجنة، وعينت ستة في مناصب حيوية شملت: مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية، مدير عام بنك تنمية المدن والقرى، مدير عام صندوق التنمية والتشغيل، مستشار في وزارة الأشغال العامة، مدير عام المؤسسة التعاونية ونائب رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية.

في هذا السياق، يبدو واضحاً ما قصده الخيطان، حين أكد أن اجتماع مجلس الوزراء الذي اتخذ قرار تشكيل اللجنة «شكّل نكسة للّجنة الوزارية قبل أن تبدأ عملها»، بخاصة أن بعض التعيينات قد «خضع بالفعل لتدخل جهات عدة أوصت بفلان أو علان، فيما اتُّخذت قرارات أخرى على استعجال وعلى نحو مفاجئ ومن دون أي مبرر موضوعي معلوم للرأي العام».

في الفترة التالية، وقبل أن تنتهي اللجنة من وضع معايير وشروط تعيين كبار موظفي الدولة، حدثَ تسارع في ملء شواغر حساسة، شملت مدير عام شركة الكهرباء الوطنية، رئيس مجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية، رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مدير عام دائرة الأراضي والمساحة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون بالوكالة. إضافة إلى سبعة من المحافظين في وزارة الداخلية.

**قرار تشكيل اللجنة قوبل بفتور في أوساط الرأي العام، بسبب غياب تقاليد مختبرَة في هذا المجال لدى الحكومات المتعاقبة**

استطلاع المئة يوم الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، كشف عن اهتزاز ثقة المواطن الأردني بمدى نجاح الحكومة في «تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية في التعيين والترقية في القطاع العام» بعد مئة يوم على تشكيلها. فقد بيّن الاستطلاع تراجع نسبة الذين أفادوا بأن الحكومة نجحت في معالجة موضوع «التعيين والترقية» من 52 في المئة إلى 45 في المئة في العينة الوطنية، فيما كانت نتيجة عينة قادة الرأي أكثر سوداوية، إذ كانت أصلاً دون 50 في المئة وهبطت إلى 40 في المئة.

وزير تطوير القطاع العام، وزير الدولة لشؤون المشاريع الكبرى عماد فاخوري، وخلال مؤتمر صحفي عقده في 21 شباط/فبراير 2010، لاستعراض خطط وزارته وبرامجها ومشاريعها، ردّ على سؤال حول مبررات تعيين القلاب رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومديراً عاماً لها بالوكالة، بقوله

إن التعيين جاء بقرار من مجلس الوزراء «لظرف خاص»، معللاً ذلك بأن من صلاحية مجلس الوزراء تعيين من يراه مناسباً في الدرجات العليا والمراكز المتقدمة غير التابعة لديوان الخدمة المدنية، وذلك «دون تبرير القرار لأحد، وبعيداً عن سياسة الاسترضاء والضغط الشعبي» بحسب ما تناقلته مواقع إلكترونية.

من بين ردود الفعل على قرارات التعيينات التي قامت بها الحكومة في الفترة الأخيرة، تقدم المحامي فراس الروسان، وكيلاً عن المواطن رشدي الكراسنة، 22 نيسان/إبريل، بشكوى في حق رئيس الحكومة وأعضاء وزارته بتهمة «مخالفة الدستور وقانون الجنسية الأردني»، بسبب تعيين محمد صقر رئيساً لمجلس مفوضية العقبة الخاصة.

وقد قُدمت الشكوى لرئيس مجلس الأعيان بوصفه رئيس المجلس العالي لمحاكمة الوزراء. وتضمنت مجموعة من التهم منها: «إساءة استعمال السلطة، الإخلال بواجبات الوظيفة والحنث بالقسم الدستوري».

واستند الكراسنة في شكواه، إلى أن تعيين الصقر مخالف لقانون الجنسية الأردنية رقم 6 لسنة 1954 المادة 14، التي تنص على: «يُعتبر الشخص الذي اكتسب الجنسية الأردنية بالتجنس أردنياً من جميع الوجوه، إلا أنه لا يجوز له تولي المناصب السياسية والدبلوماسية والوظائف العامة أو أن يكون عضواً في مجلس الأمة إلا بعد مضي 10 سنوات على الأقل على اكتسابه الجنسية الأردنية».

وفي تعليقه على تشكيل اللجنة، أكد أستاذ الإعلام في جامعة اليرموك عزام عنانزة، أن المواطن فقدَ ثقته بمثل هذه اللجان لأسباب منها، أن ملء الشواغر العليا يتم على «قاعدة مختلّة التوازن»، مشدداً على أنه ليس المهم مَنْ هم أعضاء اللجنة، بل المهم هو الأسس والآلية التي تُعتمد لاختيار هذه الفئة من الموظفين «بما يكفل الإنصاف والعدالة».

لجنة الوظائف العليا تشكلت برئاسة رجائي المعشر، وعضوية كل من نايف القاضي وعماد فاخوري وجمال الشمايلة، جميعهم بصفاتهم الوظيفية، إضافة إلى الوزير المختص الذي لوزارته علاقة بالتعيينات المبحوثة.

اللجنة انتهت في 23 كانون الثاني/يناير، من وضع المعايير الخاصة بالوظائف العليا الشاغرة في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، سواء تلك الخاضعة لأحكام نظام الخدمة المدنية أو غير الخاضعة منها. وتضمنت المعايير المؤهلات العلمية والتخصص والخبرة العملية. غير أن الأهم من ذلك هو المنهجية والآلية التي سيتم بها التعريف بالوظائف وتعيين المرشحين.

على هذا الصعيد، أعلنت اللجنة أنه سيتم الإعلان عن الوظائف داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى الإعلانات الخارجية في صحيفتين يوميتين على مدار يومين، واستقبال طلبات التوظيف عبر البريد الإلكتروني والمقابلات الشخصية وصولاً إلى الامتحانات التنافسية.■

## قرارات الحكومة في اجتماعاتها السبع الأولى بشأن حركة التعيينات وإنهاء الخدمات والإحالة على التقاعد

### الثلاثاء 2010/1/26

- تعيين نايف المومني، عقلة القويدر، عصام الشرع، داوود المهيرات، عبدالكريم الجازي، عادل الروسان وعليان بني هاني، محافظين في وزارة الداخلية.
- تعيين نايف المومني، عقلة القويدر، عصام الشرع، داوود المهيرات، عبدالكريم الجازي، عادل الروسان وعليان بني هاني، محافظين في وزارة الداخلية.

### الثلاثاء 2010/1/19

- تعيين صالح القلاب رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون برتبة الوزير العامل وراتبه وامتيازاته، وتكليفه القيام بأعمال مدير عام المؤسسة.
- إعادة تشكيل مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ليضم: ليلي شرف، أمين محمود، مدير التوجيه المعنوي، أسامة ملكاوي، مازن محمد منور الحديد ووائل قعوار.
- تعيين نضال السقرات مديراً عاماً لدائرة الأراضي والمساحة.
- تعيين محمد صقر رئيساً لمجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- تعيين بلال البشير رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية.
- تعيين غالب معابرة مديراً عاماً لشركة الكهرباء الوطنية.
- قبول طلب أمين عام رئاسة الوزراء محمد نور الشريدة بالإحالة على التقاعد.
- إنهاء خدمات مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون جرير مرقة.
- إحالة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة مازن شوتر على التقاعد.
- قبول استقالة رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حسني أبو غيداء.
- قبول استقالة رئيس مجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية صالح الكيلاني.

### الثلاثاء 2010/1/12

- إحالة المحافظين علي حسن الكايد، صلاح الشراري، يحيى الحديد، تيسير الضمور، ونس الحراحشة، عبدالجليل السليمات وأحمد الشياب إلى التقاعد.

### الأربعاء 2010/1/6

- تعيين هشام التل عضواً في ديوان تفسير القوانين.
- تعيين أكرم مدادحة نائباً لرئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- تعيين عمر النعيرات مديراً عاماً للمؤسسة الاستهلاكية المدنية.
- تعيين عبد الإله الحنيطي مديراً عاماً لبنك تنمية المدن والقرى.
- تعيين عمر العمري مديراً عاماً لصندوق التنمية والتشغيل.
- تعيين إبراهيم النسور مستشاراً في وزارة الأشغال العامة.
- تعيين فاروق الحديدي مديراً عاماً للمؤسسة التعاونية، وإنهاء انتدابه من رئاسة الوزراء.
- قبول استقالة أمين عام وزارة الاتصالات بشار البشايرة اعتباراً من 1 شباط 2010 بناء على طلبه.
- قبول استقالة غالب معابرة من مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الكهرباء.
- إنهاء خدمات مدير عام المؤسسة التعاونية حمد دشك.

### الثلاثاء 2009/12/29

- تعيين سميح المعايطة مستشاراً في رئاسة الوزراء.
- تعيين نسيمة عادل فاخري مفوضة في سلطة إقليم العقبه الاقتصادية الخاصة.
- تعيين ماهر المدادحة رئيساً غير متفرغ لمجلس إدارة شركة السمراء للكهرباء.
- إحالة مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية محمود أبو هزيم إلى التقاعد.

### الثلاثاء 2009/12/22

- تعيين هشام التل رئيساً لديوان التشريع والرأي.
- تعيين محمد أبو سماقة مديراً عاماً للمركز الثقافي الملكي.
- تعيين عبدالله أبو رمان مستشاراً في رئاسة الوزراء.

### الثلاثاء 2009/12/15

- تعيين معن النسور مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء.
- تعيين اللواء الركن توفيق حامد طوالبة مديراً عاماً لقوات الدرك.
- إحالة مدير عام قوات الدرك اللواء توفيق الحلالمة إلى التقاعد.

## السيارات الحكومية:

# علامة استفهام حول مصداقية ضبط النفقات

منال مطر

بعد أقل من أسبوع على التعميم الذي وجهه وزير المالية محمد أبو حمور، إلى مؤسسات الدولة، وطالب فيه بـ«تقييم ما تم اتخاذه من إجراءات لضبط النفقات وترشيدها خلال الربع الأول من العام 2010»، كشف رئيس ديوان المحاسبة مصطفى البراري، أن الديوان سجّل منذ بداية العام الجاري 1770 مخالفة تتعلق بتجاوزات في استخدام السيارات الحكومية.

أبو حمور الذي كان دعا في تعميمه موظفي الوزارات إلى ترشيد استخدام الكهرباء والماء والهواتف، أشار إلى السيارات الحكومية، التي يبلغ عددها نحو 22 ألف سيارة، وطالب بـ«إجراء الصيانة الدورية لها، والحد من استخدامها قدر الإمكان، والتأكد من استهلاك السيارات للوقود ضمن المستوى الطبيعي».

المخالفات المسجلة التي رصدتها الوحدة الخاصة بمراقبة السيارات الحكومية في ديوان المحاسبة، قال البراري في تصريح لـ**السجل** إنها تركزت في استخدام السيارة لأغراض شخصية، وخارج أوقات الدوام الرسمي، والسير دون أمر حركة، أو كتابة أمر حركة مفتوح، وتحميل أشخاص ليس لهم صفة رسمية، ومبيت السيارات في أحياء سكنية.

البراري أشار إلى إجراء رقابي جديد على السيارات الحكومية، اتّخذه الديوان ابتداء من النصف الثاني من العام 2008، فبعد أن كانت مراقبة الديوان للسيارات الحكومية في السابق تتم على شكل «حملات عشوائية»، بدأ الديوان وبتنسيق مع مديرية الأمن العام بحملات أسبوعية مكثفة، وهي حملات تجري كما يقول «في مختلف أنحاء المملكة، وتركز على مداخل المدن، والطرق الرئيسية، والمتنزهات السياحية، ومراكز التسوق الكبرى».

نظرياً، فإن الإجراءات المتبعة في ضبط المخالفات، كفيلة إلى مقدار كبير، في الحد منها، فالديوان بحسب رئيسه، يرسل تقارير أسبوعية إلى رئاسة الوزراء تتضمن المخالفات المضبوطة، نوعها والمؤسسات التي تنتمي إليها، تخاطب الرئاسة بعدها المؤسسات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، لتقوم هذه المؤسسات بعد ذلك بإرسال كتب توضّح فيها الإجراءات التي قامت بها في هذا السياق.

الرئاسة كما يوضح البراري، تقوم بإرسال نسخ من هذه الكتب إلى الديوان، ليتسنى لمندوبيه في هذه المؤسسات، التأكد من أن الإجراءات قد اتُّخذت على أرض الواقع، وفي حالة عدم اتخاذ أي إجراءات، فإن الديوان يخاطب مجدداً رئاسة الوزراء التي تعود لمخاطبة هذه المؤسسات مرة أخرى.

لكن الأرقام التي أطلقها البراري في ورشة العمل التي أقامها الديوان يوم 4 نيسان/إبريل 2010، تحت عنوان «استخدام السيارات الحكومية حسب بلاغات الرئاسة»، أثارت علامة استفهام كبيرة حول فعالية الإجراءات المتبعة في الحد من التجاوزات، وإن أثبتت فعالية الحملات في رصدها. ففي النصف الثاني من العام 2008، سُجلت 3598 مخالفة، بمعدل 600 مخالفة شهرياً، وفي العام 2009 سُجلت 9214 مخالفة، بمعدل 768 شهرياً. أما العام 2010، فقد سجل انخفاضاً محدوداً في المعدل، إذ سُجلت 1770 مخالفة خلال الربع الأول من العام الجاري، بمعدل 590 مخالفة شهرياً.

مع ذلك، خفضت الحكومة بشدّة، بند نفقات السيارات الحكومية في ميزانية العام 2010، فرصدت لها 22,5 مليون دينار، مقابل 86 مليون دينار للعام 2009، و50 مليون دينار للعام 2008، وذلك بحسب ما صرّح به رئيس ديوان المحاسبة في ورشة العمل سابقة الذكر.

الأرقام السابقة تثير التساؤل حول الآلية التي يتم بها احتساب بند نفقات «السيارات الحكومية» في الميزانية، كما يرى الباحث في مكتب الموازنة بمجلس النواب سلمان النقرش، إذ «لم يشهد العام 2009، وضعاً استثنائياً يبرر رفع ميزانية هذا البند بنسبة 72 في المئة تقريباً». في السياق نفسه يتساءل النقرش عن خفض ميزانية «السيارات الحكومية» للعام 2010، لتصل إلى ما يقارب ربع ميزانية العام 2009. «إذا أمكن خفض النفقات إلى هذا القدر مع ضمان عدم تعطل آلية الحكومة، ألا يعني ذلك ضمناً أن الأرقام في السنوات السابقة كانت تتضمن هدراً».

مدير الموازنة السابق إبراهيم الدويري، طالب بإعادة النظر في الأرقام التي أعلنها البراري، وقال إن أرقام الموازنة المتعلقة بامتلاك السيارات وصيانتها تشمل جميع الآليات التي تستخدمها الحكومة، بما فيها سيارات الدفاع المدني والآليات الثقيلة، وليس هناك بحسبه «تحديد خاص لنفقات السيارات الإدارية المقصودة بالمخالفات».

لكنّ محللاً اقتصادياً فضّل عدم نشر اسمه، أكّد أن الأرقام صحيحة، وأنها حصيلة بيانات يجمعها مندوبو ديوان المحاسبة في مؤسسات الدولة من الميدان مباشرة.

في كل الأحوال فإن ما سبق يثير التساؤل حول جدية الحكومة في ضبط نفقاتها، كسبيل تحوّلت إليه لتخفيض العجز في الميزانية، بعد أن كانت طرحت بقوة إثر تشكيلها، خيار فرض ضرائب على المواطنين، وهو خيار قد تعود إليه أن بقيت خططها لخفض النفقات حبراً على ورق.

الأمر بحسب البراري مثير للقلق، ليس فقط لأن سوء استخدام السيارات الحكومية يتسبب في هدر جزء من موارد الدولة، ولكن لأن هنالك، أيضاً، الأثر النفسي بالغ السوء الذي تتسبب به رؤية المواطن العادي لسائقي سيارات حكومية وهم «يطاردون» بها من مكان إلى آخر■

## الحملات الأمنية:

# بؤر ساخنة «تبرد» وأخرى على الطريق

عمرو الطهراوي

الحملات الأمنية التي نُفذت في الأشهر الأولى لحكومة سمير الرفاعي وشملت تسع مناطق وُصفت إعلامياً بـ«البؤر الساخنة»، أسفرت عن إلقاء القبض على نحو 500 مطلوب من الخارجين عن القانون في هذه المناطق، وإصابة ثلاثة من أفراد الأمن العام أثناء المداهمات، اثنان في سحاب والثالث في البقعة بحسب تصريحات الأمن العام.

سحاب، اللُّبَّن، السلط، الأغوار الجنوبية والشمالية، الزرقاء، الأزرق، البقعة، إضافة إلى ثلاث مناطق في الشمال، كانت مسرحاً لمداهمات الأمن العام قرابة أربعين يوماً.

هدأت وطأة هذه الحملات، بعد أن أصبحت «البؤر الساخنة» بعامة تتسم بالاستقرار الأمني، وبدا سكانها راضين عن الحملات ونتائجها، هذا في وقت شهدت فيه بعض المناطق انزعاج المواطنين من سلوكات رجال الشرطة والدرك، ومن تواجدهم الدائم الذي وصفه بعض المواطنين بـ«المبالغ فيه» أحياناً.

كان الهدف من الحملة، ضبط المطلوبين إدارياً وقضائياً. وبحسب تصريح الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام محمد الخطيب لوكالة الأنباء الأردنية **بترا**، 3 شباط/فبراير 2010، فإن هذه الحملات «مستمرة في جميع مناطق المملكة، وليست مقتصرة على منطقة دون غيرها».

الأمن العام أكد عبر تصريحات إعلامية مختلفة، أن «البؤر الساخنة» كانت تُستغَل من جانب المطلوبين في قضايا المخدرات والاحتيال وسرقة السيارات، الأمر الذي أصبح «يشكل خطراً على أبناء تلك المناطق ويمسّ بالسمعة الأمنية للبلاد».

بحسب تصريحات للأمن العام نشرتها **العرب اليوم**، 30 كانون الثاني/يناير 2010، تحددت مناطق الحملة التسع، بعد قيام مهربين بإدخال مخدرات إلى المملكة عبر الحدود الشمالية، استقر بعضها في مناطق البادية الشمالية والوسطى، فيما عملت عصابات تتواجد في مناطق قريبة من العاصمة وسحاب واللُّبَّن، على شراء هذه المخدرات، وسعت إلى ترويج جزء منها داخل المدن، أو بيعها لعصابات في مناطق جنوب الأردن، لتهريبها إلى دولة عربية مجاورة.

الخطيب كان أوضح في وقت سابق أن ما يحدث هو أمر «روتيني»، رافضاً دعوته بـ«الحملة»، مؤكداً أن النتائج إيجابية من حيث «تسليم الأشخاص المطلوبين إلى مصادر طلبهم». لكنه أبلغ **السجل**، عبر اتصال هاتفي، 24 نيسان/إبريل، إنه لا تتوافر لديه معلومات دقيقة حول النتائج، مضيفاً أنه «سيتم الإعلان عن النتائج النهائية لاحقاً». بدوره كان وزير الداخلية نايف القاضي أكد في لقاء خاص بـ**السجل**، نُشر في العدد التاسع، أن «الحملة الأمنية مستمرة ولن تنتهي»، وأضاف أن الأهالي يطالبون ببقاء الدوريات وأن تصبح ثابتة، «لأنهم تنفسوا الصعداء، بعد أن تأكدوا أن الخارجين على القانون أصبح بالإمكان ضبطهم».

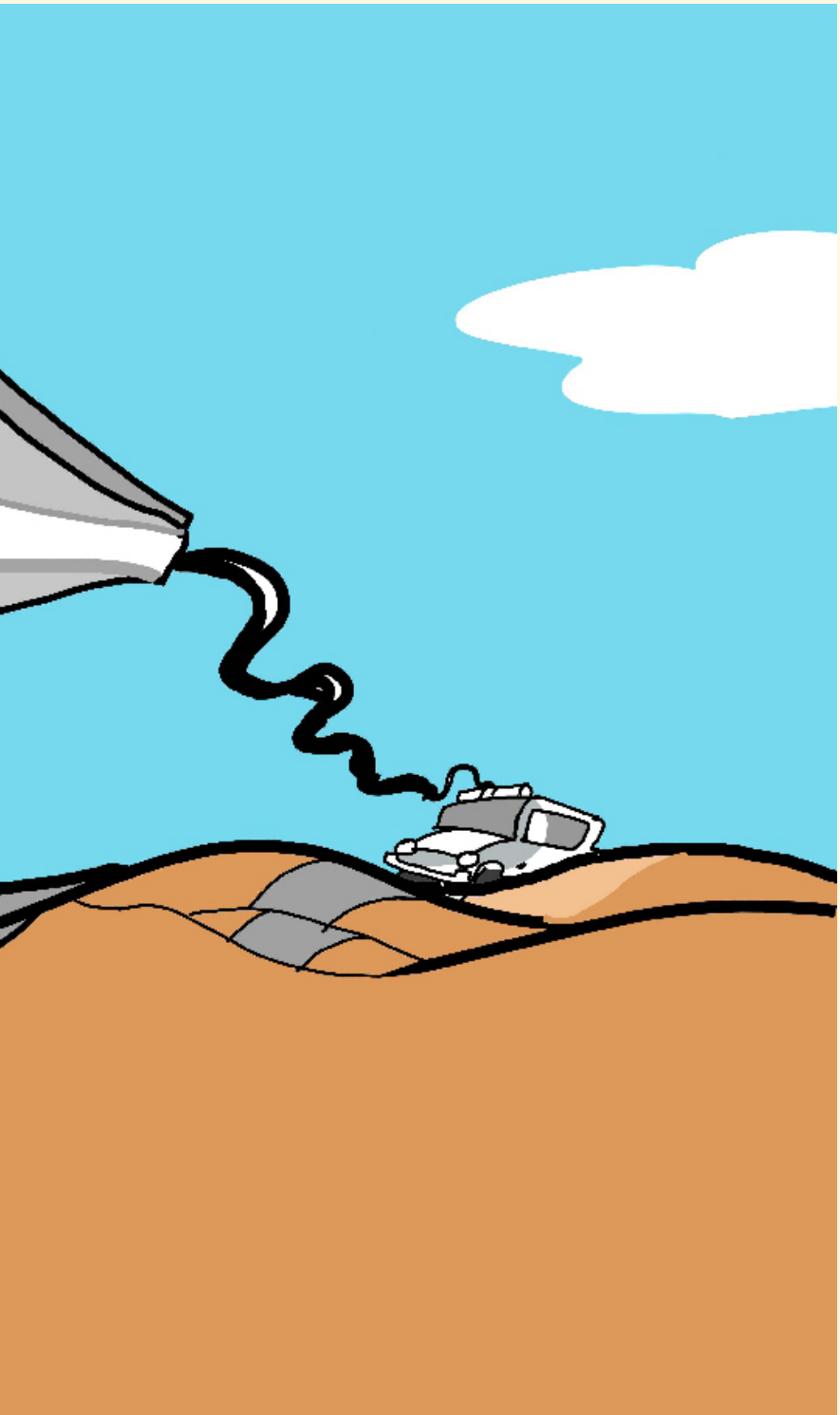

حول مدى نجاح الحملات، قال العميد المتقاعد فتحي الحمود لـ**السّجل**، إنه «يصعب البت في هذا الأمر»، لأن الحكم يحتاج إلى وقت لكي تظهر النتائج. وأضاف أن الحملة الأمنية رافقها «ترويج إعلامي»، لأن الأردن يقع تحت ضغط إعلامي داخلي بسبب الانفتاح الذي تشهده البلاد، وبخاصة على المواقع الإلكترونية، كما أن للأردن سمعة أمنية طيبة يجب المحافظة عليها.

خلال الحملة، قام الأمن العام بتثبيت دوريات في مواقع محددة في مناطق «البؤر الساخنة». حتى أصبحت مواقع الدوريات في منطقة «سحاب ومداخل اللبن والشونة»، معروفة لدى الجميع، و«مكشوفة» بحسب تعبير الأهالي.

أحد أفراد الدوريات المثبتة في منطقة «القسطل» على مدخل اللّبّن أكد لـ**السّجل**، رافضاً الكشف عن اسمه، أن موقع الدورية لم يتغير منذ بداية الحملة، ورأى في ذلك تقليصاً من فعالية الدورية، وفقداناً لأهم عنصر لها: المفاجأة. وبيّن أن الدوريات منذ بداية الحملة في المنطقة لم تقم بإلقاء القبض على أيٍّ من المطلوبين في القضايا الأمنية، وأن معظم ما يتم ضبطه «مخالفات سير».

أما محمد الفالوجي، صاحب محل في منطقة «الدوار» في سحاب، حيث تتواجد دورية درك، فقد ذكر لـ**السّجل** أن المكان شهدَ ثباتَ ثلاث دوريات في بداية الحملة، وبعد انتهائها لم يعد هناك سوى دورية واحدة. ولفت إلى أن المنطقة أصبحت «أكثر تنظيماً» عندما انطلقت الحملة، لكن الأهالي أصبحوا بمرور الوقت «لا يكترثون لوجود الدورية، ولم تعد تعني لهم شيئاً، كما لم تعد تقوم بعملها كالسابق».

وقد حدثت مشاكل أمنية متعددة المستويات، في سحاب، بعد انتهاء الحملة الأمنية، منها هرب مطلوبَين اثنين من بين أيدي الشرطة أثناء الخروج من محكمة سحاب، واختباؤهما في منزل ذويهما، مما سهّل على الشرطة ملاحقتهما. وعند وصول أفراد الأمن لمكان تواجدهما، أطلقا النار عليهم، فأصيب رئيس مركز أمن سحاب وشرطي آخر في المكان.

وعلى خلفية مشاجرة عشائرية في سحاب، احتجز الأمن العام 8 أشخاص، مما دفع ذويهم لإطلاق النار على مركز أمن سحاب، ورشقه بالحجارة معترضين على حجز أبنائهم ومطالبين بإخلاء سبيلهم. لكن الناطق الإعلامي لمديرية الأمن العام نفى أن يكون قد تم إطلاق نار، وأوضح أن الأجهزة الأمنية ألقت القبض على عدد من المتورطين في مشاجرة قديمة واقتادتهم إلى مركز الأمن، الأمر الذي استفز ذويهم الذين حضروا إلى المركز، فحدثت مناوشات بين المتواجدين، ما دفع رجال الأمن إلى إبعادهم عن محيط المركز».

لكن عبد الله أبو زيد، مواطن يسكن بالقرب من مركز الأمن، أكد لـ**السّجل**، أنه سمع صوت إطلاق نار، وأضاف أن أفراد الأمن العام قاموا بإغلاق الطريق المؤدية للمركز.

أما اللُبّن المجاورة لسحاب، فقد أكد عدد من سكانها لـ**السّجل** أن الأوضاع مستقرة، وأنه لم يحدث أي مواجهات بين رجال الأمن وبين المطلوبين. وأبدى هؤلاء ترحيبهم بالحملات الأمنية، وطالبوا باستمرارها للحفاظ على أمن منطقتهم.

مثل هذا الترحيب لم يلْقَهُ الأمن العام في مناطق أخرى، فقد أبدى بعض سكان الشونة انزعاجهم من الإجراءات الأمنية المتبعة على مداخل المنطقة ومخارجها، بحسب ما قاله لـ**السّجل** خالد العدوان، طالب إعلام في جامعة اليرموك، مضيفاً أن «التدقيق الروتيني ليس ذا جدوى، وهو يتسبب في تأخير الموظفين عن عملهم، والطلبة عن محاضراتهم».

دوريات ثابتة للأمن العام وقوات البادية ما زالت تتواجد على مداخل اللُبّن ومخارجها، حتى ساعة إعداد هذا التقرير، 24 نيسان/إبريل 2010. وكذلك الحال بالنسبة لبقية المناطق المشمولة بالحملة، إذ إن دوريات الأمن العام مثبتة على مداخلها ومخارجها.

الحمود انتقد الحملة الأمنية، معتقداً أن لها أهدافاً «سياسية أكثر منها أمنية»، لافتاً إلى أن الإدارة الأمنية الممثلة في الحكام الإداريين، «لا تقوم بالمساعدة في حل المشاكل البسيطة التي من الممكن تطورها لتصبح جرائم كبيرة».■

## القوانين المؤقتة :

# «حنفية» مفتوحة!

حسين عبد الحميد

حينما نسّبت حكومة نادر الذهبي بتأجيل الانتخابات النيابية إلى أجل غير محدد بعد حوالي أسبوعين على حل مجلس النواب الخامس عشر في منتصف ولايته، سرت في البلاد وبخاصة في الأوساط السياسية المعارضة تقديرات مفادها أن الدافع الرئيسي للتأجيل هو استغلال فترة الفراغ البرلماني لإصدار جملة قوانين مؤقتة وخاصة في المجال الاقتصادي.

هذا الوضع يذكّر بسلسلة القوانين المؤقتة التي صدرت في عهد حكومة على أبو الراغب والتي بلغ عددها خلال سنتين من الفراغ البرلماني على أثر حل مجلس النواب الثالث عشر العام 2001 قبل انتهاء ولايته بأشهر، 212 قانوناً مؤقتاً.

في الدورة البرلمانية الثانية لمجلس النواب الخامس عشر المنحل، رُفع ما اصطلح على تسميته «الغطاء الأمني» عن المجلس بعد «رواح» مدير المخابرات السابق محمد الذهبي، فسادت حالة من «الانفلاش» في الأداء النيابي، انعكست على الدور التشريعي للمجلس بتأخير مناقشة مشروع قانون الضمان الاجتماعي، وبمعاكسة التوجهات الحكومية بشأن مشروع قانون ضريبة الدخل خلال الدورة الاستثنائية الثانية.

هذه التطورات يبدو أنها شجّعت حكومة الذهبي على التنسيب بإنهاء الدورة الاستثنائية للمجلس النيابي قبل الانتهاء من إقرار قانون ضريبة الدخل. وبعد أيام، أصدرت قانوناً مؤقتاً معدّلاً لقانون الضمان الاجتماعي لمعالجة البنود التي تستنزف موارد الصندوق، وفي مقدمتها عدم وجود سقف للرواتب الخاضعة للضمان، والتقاعد المبكر.

حينما جاءت حكومة سمير الرفاعي، وجدت نفسها أمام استحقاق إصدار عدد آخر من القوانين المؤقتة، منها أولاً قانون مؤقت رقم 30 لسنة 2009- قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010. وينطبق الأمر نفسه على قانون الانتخاب المنتظر أواخر أيار/مايو حسب تأكيد التصريحات الرسمية.

غير أن الحكومة أصدرت ثلاثة قوانين مؤقتة أخرى مهمة ذات صبغة اقتصادية في غضون أسبوعين على تشكيلها، هي: قانون مؤقت رقم 27 لسنة 2009، قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009، والذي أقر تخصيص ما يزيد على 304 ملايين دينار أردني لتغطية التزامات للدولة منها 42,5 مليون في جانب النفقات الجارية، و262 مليون في جانب النفقات الرأسمالية. ثم أصدرت القانون المؤقت رقم 28 لسنة 2009- قانون معدّل لقانون ضريبة الدخل، والقانون المؤقت رقم 29 لسنة 2009، قانون معدّل لقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وعدا القوانين المؤقتة التي تحمل طابع الاستعجال والضرورة، مثل قوانين الموازنة العامة وملاحقها والموازنات الحكومية وقانون الانتخاب، فإن إقدام الحكومة على سن أيّ قوانين مؤقتة أخرى، يثير إشكالية التثبت من دستورية هذه القوانين من حيث توافر شرط «الضرورة»، بمعنى أن يكون مستعجلاً وغير قابل للتأجيل.

غير أن حكومة الرفاعي تبدو غير قلقة من إبقاء «حنفية» القوانين المؤقتة مفتوحة، وبخاصة أن لديها خطة تنفيذية طموحة للعام 2010، تشتمل على إعداد عشرات القوانين الجديدة أو المعدلة لقوانين نافذة.

حكومة الرفاعي سنّت 11 قانوناً مؤقتاً، عشرة منها ذات صبغة اقتصادية، أربعة من هذه القوانين صدرت أواخر العام 2009، وسبعة أخرى صدرت خلال الثلث الأول من العام 2010.

من بين القوانين الصادرة العام 2010، اثنان يخصان اتفاقيتين، هما: قانون تصديق اتفاقية الامتياز المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة وبي بيه إكسبلوريشن أوبريتنج كومباني لمتد، ثم قانون التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة الأردنية الهاشمية وكندا.

القوانين الاقتصادية الأربعة الأخرى تتعلق بالطاقة وموازنة الوحدات الحكومية وملحق جديد للموازنة العامة والضمان الاجتماعي، وهي: قانون مؤقت رقم 3 لسنة 2010 قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، قانون مؤقت رقم 4 لسنة 2010 قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010، قانون مؤقت رقم 6 لسنة 2010، قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010، وهو الذي يتضمن تخصيص 160 مليون دينار أردني منها 157 مليون كنفقات جارية و3 ملايين كنفقات رأسمالية. وأخيراً القانون المؤقت رقم 7 لسنة 2010، قانون الضمان الاجتماعي.

أما القانون المؤقت الوحيد غير الاقتصادي، فهو القانون المؤقت رقم 5 لسنة 2010، قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر، الذي اصطلح على تعريفه بأنه القانون الذي يمنع حبس الصحفي على خلفية قضية رأي بموجب أي من التشريعات الأردنية النافذة.

حكومة الرفاعي مطالَبة بأن لا تتناسى وعدها بإجراء انتخابات مجلس النواب السادس عشر قبل نهاية العام الجاري، ما يفترض أنها ستتجنب إصدار أي قانون مؤقت إلا إذا توافر له عنصر الضرورة والاستعجال ما دامت عودة المجلس النيابي ليست ببعيدة، وإذا ما اضطرت إلى إصدار أي قانون مؤقت جديد فيجب أن تكون له المسوغات الموضوعية التي نص عليها الدستور. وفي هذه الحالة يتعين على الحكومة أن تشرح ضمن «الأسباب الموجبة» المرفقة مع القانون، مسوغات إصداره كقانون مؤقت، حتى تخضع هذه المسوغات لرقابة مجلس الأمة اللاحقة.

أما في ما يتعلق بمجموعة مشاريع القوانين التي ستعدها وتحيلها إلى مجلس النواب المقبل، فإن الحكومة معنية أن تولي صياغتها كل الاهتمام اللازم لضمان أن تكون مدروسة جيداً وذات سوية جيدة حتى لا تضطر إلى استتباعها بعد فترة قصيرة على إقرارها بسلسلة جديدة من مشاريع القوانين المعدّلة.■

ريجنسي پالاسي
REGENCY PALACE
AMMAN

# PASSIONATE COMMITMENT TO EXCELLENCE

Tel: +962 6 5607000 - Fax: +962 6 5660013
Info@theregencyhotel.com - www.theregencyhotel.com

MEMBER OF
WORLDHOTELS
DELUXE COLLECTION

## الموازنة وملاحقها:

# صيفٌ ساخن بانتظار الحكومة

محمد الخطيب

لم يمضِ سوى خمسة عشر يوماً على تشكيلها، حتّى أصدرت حكومة سمير الرفاعي ملحقها الأول لموازنة 2009.

بلغت قيمة الملحق 304,6 مليون دينار، توزعت الالتزامات فيه على وزارة الصحة بـ66,7 مليون دينار، استملاكات عقارية بـ102,9 مليون دينار، وزارة التربية والتعليم بـ8,5 مليون دينار، وزارة المياه بـ6 مليون دينار، ووزارة الأشغال العامة بـ35 مليون دينار، وفق ما بينه وزير المالية محمد أبو حمور لـ**السجل**.

حكومة الرفاعي راجعت البيانات المالية للعام 2009، فعثرت على مطالبات مالية مستحقة لم تُدفع بعد ولم يُضف لها أي بند في مخصصات 2010، ما اضطرها إلى إصدار ملحق لموازنة 2009 بقانون مؤقت، بدَين خارجي 48 مليون دينار، ودين داخلي 257 مليون دينار.

الالتزامات كما أوضح الوزير، تمثل حقوقاً لمواطنين نظير استملاكات لأراضيهم وعقاراتهم، وحقوقاً لمستشفيات ومستودعات طبية وشركات مقاولات خلال 2009، وقد سُددت بشكل كامل قبل نهاية العام 2009، بهدف «تمكين أصحاب هذه المستحقات من الوفاء بالتزاماتهم المختلفة، ومساعدتهم على الاستمرار في تنشيط حركة الاقتصاد الوطني وتحسين أوضاع سوق العمل المحلي»، بحسب تعبير أبو حمور.

هذا الملحق حمّلَ الخزينة أعباء مالية إضافية ناجمة عن تأخير السداد كما يرى الوزير، وترتب على ذلك دفع فوائد مرتفعة تصل نسبتها إلى 9 في المئة جراء تأخير دفع تعويضات الاستملاكات ورديات ضريبة الدخل، بالإضافة إلى غرامات وفوائد التأخير المترتبة على الخزينة بموجب العقود المبرمة مع مقاولين محليين أو خارجيين.

استمرت مراجعة الحكومة للبيانات المالية لموازنة 2010 للتأكد من مدى مواءمة الموازنة المقدَّرة وتطابقها مع الواقع. وقد أفضى ذلك إلى إصدار الملحق الأخير لموازنة 2010 كقانون مؤقت مقدَّر بـ160 مليون دينار، في نهاية شباط/ فبراير.

أبو حمور يعزو إصدار هذا الملحق إلى وجود نفقات أساسية لم يُرصد لها أي مخصصات في موازنة العام الجاري، تركزت في 6 بنود: دعم البلديات بـ85 مليون دينار، 10 ملايين دعم الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية، 20 مليوناً مستحقات توسعة المطار، دعم

المجلس الأعلى للمعاقين، ونفقات عامة أخرى قُدّرت جميعها بـ75 مليون دينار.

وتابع الوزير: «استناداً لمراجعتنا، فإن هناك نقصاً في التقديرات بحوالي 90 مليون دينار، ناتج عن نقص في تحصيل الضرائب بقيمة 50 مليوناً، بسبب تراجع أرباح الشركات، ونقص بمقدار 40 مليون دينار من رسوم نقل ملكية الأراضي، وهناك أيضاً بند في المنح الخارجية بحوالي 170 مليون دينار إضافية، ليست متوافرة الآن، ولا توجد دلائل على توفرها»، لافتاً إلى أن كلّ هذا، أدى إلى بلوغ العجز المتوقع في الموازنة إلى 1,105 بليون دينار.

يجيء ذلك كله، رغم تصريحات سابقة لوزير المالية في حكومة نادر الذهبي، باسم السالم، جاء فيها أن الموازنة اتخذت جملة من الإجراءات لتحقيق توازن صحي، عبر خفض النفقات الجارية 8 ملايين دينار وخفض النفقات الرأسمالية 188 مليوناً، لتنخفض النفقات 3,4 في المئة عن مستوى 2009.

يقابل ذلك في جانب الإيرادات نمو بقيمة 297 مليوناً وبنسبة 6,4 في المئة زيادة عن 2009، بهدف خفض العجز بتأثير هذه العوامل بمقدار 493 مليون دينار، ليصل عجز 2010 إلى 685 مليوناً تقريباً.

وأكد السالم أن العام 2010 لن تشمله ملاحق موازنات، وأن الوزارة لديها خطط وإجراءات للالتزام بحدود الموازنة التي سيتم إقرارها.

من جهته، يرى الاقتصادي جواد العناني في حديث لـ**السجل**، أن سبب الفروقات المالية بين الحكومتين، التي أدت إلى إصدار ملحق موازنة 2009، هو «إسراع الحكومة السابقة في إنجاز الموازنة وإقرارها، رغم أن مجلس النواب قد حُلّ قبل عرض الموازنة عليه، إضافة إلى إسراع الحكومة الحالية في إقرار الموازنة».

العناني يعتقد أن إقرار الحكومة السابقة للموازنة «لا يعفي الحكومة الحالية من المسؤولية».

أمين عام الحزب الشيوعي الأردني منير الحمارنة بيّن لـ**السجل**، أن ملحق موازنة 2009 «جاء في وقته»، وذلك لسداد ديون الحكومة المستحقّة لقطاع الأعمال، وبالتالي «توفير سيولة مالية في الأسواق تنعش عجلة اقتصادنا المتباطئ». ويجد الحمارنة الحديث عن موازنة 2010 «صعباً ومعقّداً»، والسبب أن الحكومة السابقة كانت تتحدث عند إعداد الموازنة عن تغيرات جذرية في جوانبها لتقليل العجز والمديونية، لكن «سرعان ما تبخر هذا الحلم»، إذ تبيّن عبر التدقيق أن مقدار العجز الحقيقي أكبر من العجز المقدّر.

رغم هذه الملاحق، أعلنت الحكومة مطلع نيسان/إبريل 2010 عن وفورات متحققة عنها خلال أول شهرين من العام الجاري. لكن مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية أحمد عوض قال لـ**السجل**، إنه لا علاقة بين ملاحق الموازنة وبين هذه الوفورات. وأوضح أن خزينة الدولة مطلع كل عام تحقق وفورات مالية نتيجة سداد الالتزامات الضريبة المستحقة على الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى أن الحكومة الحالية قد اتّبعت سياسة تقشفية لتقليل حجم الإنفاق.

كانت نشرة رسمية أصدرتها وزارة المالية في نيسان/ إبريل 2010، ذكرت أن الموازنة العامة حققت وفراً في الموازنة العامة خلال الشهرين الأوليين من العام الجاري بحوالي 158,8 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 33,1 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الفائت، وحقق جانب النفقات انخفاضاً في إجمالي النفقات الحكومية بمقدار 161 مليون دينار، وبلغ 751,5 مليون دينار في نهاية شباط/فبراير 2010. حيث بلغت الإيرادات المحلية التي حققت هذا الوفر، وفق

النشرة، 856,9 مليون دينار للعام الجاري، مقابل 835,1 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الفائت، أي بارتفاع نسبته 2,6 في المئة.

مسؤول اقتصادي سابق، طلب عدم نشر اسمه لحساسية الموضوع، عبّر عن تعجّبه من هذه الوفورات، فقبل أربعة أشهر أقرت الحكومة موازنة 2010، وتبيّن أن الأرقام قد أجحفت بحق الإنفاق المقدّر بحوالي 160 مليون دينار، ثم تبين أن الحكومة وفرت خلال الشهرين الأوّلين 160 مليون دينار من النفقات. وطالب المسؤول بمزيد من التوضيحات في هذا الشأن، معتقداً أن الوفورات التي تتحدث عنها الحكومة هي في معظمها «عمليات تأجيل لنفقات رأسمالية ومشروعات لم تبدأ بعد».

**الإجراءات الحكومية**

العجز المتوقّع في موازنة 2010، في ضوء المعطيات المشار إليها، سيرتفع من 685 مليون دينار إلى حوالي 1,1 بليون دينار؛ لذلك قسمت الإصلاحات في السياسة المالية، وفق أبو حمور، إلى مرحلتين، تبدأ بالإصلاح الضريبي الذي طُبق من خلال إصدار قانونَي ضريبة الدخل والمبيعات، وتنتهي بتحقيق نتائج من تخفيض الإنفاق دون المساس بالمستوى المعيشي للمواطن.

هذا الإصلاح الذي شمله قانون ضريبة الدخل المُقَرّ، جاء على خلاف توقعات الخبراء والاقتصاديين، كما يرى الحمارنة، وذلك «بسبب انحيازه للأغنياء، ومساواة العبء الضريبي بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وفرض ضرائب على قطاعات لا يجوز فرض ضريبة عليها، مثل قطاع الزراعة».

وحقق القانون المُقَرّ خسائر كبيرة للخزينة، نتيجة إعفاء شرائح عديدة من دفع الضريبة، وتخفيض ضريبة الدخل على البنوك والمؤسسات الربحية، وفق ما قاله رئيس جمعية اقتصاديي العالم الثالث يعقوب الكسواني لـ**السجل**.

وكان السالم قد أوضح لصحيفة **الغد**، في أيلول/سبتمبر 2009، أن الحكومة تهدف إلى زيادة كفاءة تحصيل ضريبة الدخل، وتطبيق قانون الضريبة المعدل، الأمر الذي يساعد في تبسيط قوانين الضريبة وزيادة كفاءة التحصيل، مشيراً إلى أن عدم كفاية هذه الإجراءات سيدفع الحكومة للّجوء إلى خطوات إضافية لزيادة الإيرادات ودراسة الإجراءات المناسبة.

**الضريبة وجيوب المواطنين**

تتبع الحكومة سياسة فرض الضرائب لرفد خزينة الدولة بالمزيد من الأموال، للحد من العجز المتفاقم بحسب ما يرى الصحفي حسن الشوبكي في تصريح لموقع **عمان نت**، منها رفع الضريبة الخاصة على مكالمات الهاتف الخلوي من 4 في المئة إلى 8 في المئة، وزيادة الضريبة على السجائر والمشروبات الكحولية، وزيادة الرسوم على الورق والكرتون الهالك من 10 دنانير إلى 35 ديناراً، وإضافة بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء، وزيادة الضريبة على أسعار إنهاء المكالمات الدولية، وإلغاء إعفاء السيارات الهجينة من الضريبة وفرض ضريبة عليها بمقدار 55 في المئة يبدأ تطبيقها مطلع أيار/مايو 2010.

كما تنوي الحكومة، وفق الشوبكي، إلغاء إعفاء ضريبة المبيعات على 13 سلعة أساسية، ورفع الدعم عن أسطوانة الغاز ليصل سعرها إلى 10 دنانير، وفرض ضريبة مبيعات على المشتقات النفطية، **أوكتان** 90، وفرض رسوم على خدمة التتبع الإلكتروني للشاحنات.

وقَدّر مصدر حكومي فضّل عدم نشر اسمه، في حديث لموقع **عمان نت**، أن قيمة إيرادات حزمة القرارات الضريبية، التي أقرتها الحكومة أو تنوي إقرارها في وقت قريب، تصل إلى نحو 220 مليون دينار. وبحسب المصدر، فإن رفع الدعم عن أسطوانة الغاز وبيعها وفق الأسعار العالمية، سيرفد الخزينة بأكثر من 20 مليون دينار، بينما تحقق الخزينة 50 مليوناً جراء زيادة الضريبة الخاصة على مادة البنزين. أما حصيلة إلغاء إعفاء بعض المواد الأساسية من ضريبة المبيعات، فستبلغ 70 مليوناً، وسيضيف رفع الضريبة الخاصة على المكالمات الخلوية إلى موازنة الدولة 20 مليون دينار.

إزاء ذلك، يرى العناني أن هناك «تناقضاً في الإجراءات الإصلاحية» التي اتخذتها الحكومة، حيث سنّت قانون ضريبة الدخل الذي أعفى 98 في المئة من أفراد المجتمع، ثم فرضت ضرائب ورسوماً إضافية من شأنها زيادة العبء الضريبي على الذين أعفتهم الحكومة من ضريبة الدخل.

وفي ذلك يقول الحمارنة إن ما أُعفي منه المواطنون من ضريبة الدخل، تسترده

الحكومة بطرق غير مباشرة عبر ضريبة المبيعات، التي تعد «ضريبة عمياء»، وفق عوض، لعدم تمييزها بين الغني والفقير، لذا «على الحكومة توسيع شريحة التحصيل الضريبي على المواطنين المقتدرين، بدلاً من فرض ضريبة المبيعات على المواطنين بالتساوي».

**المؤسسات المستقلة**

«بدلاً من فرض الحكومة ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المواطن، عليها تخفيض موازنات مؤسساتها المستقلة ذات الطابع الازدواجي، لتقلّل عدد هذه المؤسسات بإلغائها أو دمجها»، وفق الكسواني الذي يرى أن إنشاء المؤسسات والهيئات المستقلة «أحد الأخطاء الكبرى في تاريخ الاقتصاد الأردني».

**الكسواني: بدلاً من فرض الحكومة ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المواطن، عليها تخفيض موازنات مؤسساتها المستقلة ذات الطابع الازدواجي**

إذ هدفت الحكومة عند وضعها برنامج خصخصة المؤسسات الحكومية، إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية أو إنهائه، وصولاً إلى تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة عجلة الاقتصاد. لكن التطبيق الحكومي بعد ذلك، توجه نحو التوسع في إنشاء مؤسسات وهيئات، أدت إلى زيادة بند النفقات في الموازنة، والتداخل والتضارب في الأعمال الحكومية.

بلغ عدد الوحدات الحكومية المستقلة 61 وحدة، وصلت موازناتها مجتمعة العام 2010 إلى 1915 مليون دينار، منها 882 مليون دينار نفقات جارية، و1033 مليون نفقات رأسمالية، وبلغ مقدار العجز في هذه الوحدات مجتمعة قبل التمويل 355 مليون دينار مقارنة بالعام 2003 الذي لم يتجاوز عدد هذه الوحدات فيه 30 مؤسسة وهيئة مستقلة، وصلت موازناتها مجتمعة الى 500 مليون دينار، وتدر دخلاً على الخزينة بمقدار 160 مليون دينار، لكن فكرة دمج المؤسسات والهيئات المستقلة، أو إلغائها، لم تنضج بعد.

**المنح والمساعدات**

كذلك الأمر في بيانات المنح والمساعدات في موازنة 2010، إذ تضاربت الأرقام بين وزارتَي المالية والتخطيط بشأن أرقام المساعدات الخارجية التي يتوقع الأردن الحصول عليها. أبو حمور ردّ على هذا التضارب، بقوله إن هناك مساعدات لا تدخل في موازنة الحكومة تتضمن القروض الميسرة، انطلاقاً من أنها دعمٌ من الدول المانحة والدائنة، موضحاً أن ما يدخل في الموازنة من المنح والمساعدات هي التي لا تشكل التزاماً على الدولة.

لذا أوضح أبو حمور أن المساعدات بحسب ما ورد في موازنة 2010 تُقدَّر بـ330 مليون دينار، منها 160 مليون دينار مؤكدة، و170 مليون غير مؤكدة لم يتم تحديد مصدرها.

لذلك يميل الاقتصاديون مثل العناني والحمارنة والكسواني إلى «التحفظ على المساعدات الخارجية، دون ذكرها في الموازنة العامة، حتى لا يُبنى عليها التزام، وكي تكون الموازنة أكثر مصداقية»، لافتين في هذا السياق إلى أن هناك مساعدات خارجية لا يمكن التنبؤ بها أو التأكد من قدومها.

وبلغت المساعدات الخارجية عن أداء الشهرين الأوليين من العام 2010 ما مقداره 53,4 مليون دينار فقط، وفق النشرة التي أصدرتها وزارة المالية مطلع نيسان/إبريل.

**المديونية والدينار**

انخفاض المنح والمساعدات واستمرارها في هذا النهج، وعدم إيجاد طريقة أخرى لسداد التزامات الحكومة سوى الاقتراض، سيُفقد الأردن قدرته على الإصلاح العام الحقيقي في بنية الموازنة العامة، وفق العناني، الذي يبيّن أن المديونية العامة لم تصل إلى حدود الخطر، فوضع الموازنة من الدين الخارجي والداخلي «حرج وليس خطراً»، على حد تعبيره، حيث وصلت المديونية العامة للدولة 11 بليون دينار، معظمها ديون داخلية. أما التزامات الأردن الخارجية فليست كبيرة، بسبب اتجاه الحكومة إلى سداد هذه الالتزامات عن طريق أموال التخاصية.

وكشفت نشرة وزارة المالية، عن ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي في نهاية شباط/فبراير 2010 بحوالي 12,1 مليون دينار ليصل إلى 3881 مليون دينار، أو ما نسبته 22,1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدَّر للعام 2010، مقابل بلوغه حوالي 3869 مليون دينار أو ما نسبته 23,8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2009. أما في ما يخص خدمة الدين العام الخارجي، فقد بلغت خلال شباط/فبراير 2010 على أساسي الاستحقاق والنقدي حوالي 24,7 مليون دينار، منها 16,8 مليون دينار أقساط الدين الخارجي، و7,9 مليون دينار فوائد الدين العام الداخلي.

تعدّ المديونية العامة من أخطر المشكلات التي يمكن أن تواجهها البلاد، لأن أعباءها من فوائد وغرامات تمتص جزءاً ملموساً من إيرادات الخزينة، كما يؤكد الحمارنة الذي يرى أن ارتفاع نسبة المديونية لأكثر من حدها القانوني 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، قد يضع ضغوطاً إضافية على احتياطي المملكة من العملات الأجنبية الداعمة للدينار، لافتاً إلى أن استقرار سعر صرف الدينار حالياً مبعثه «ارتفاع احتياطيات البنك المركزي والبنوك المحلية من العملات الأجنبية».

لكن العناني يرى أن سعر صرف الدينار ثابت ومستقر، وأن مستوى الاحتياطيات الأجنبية مرتفع، ويفي لسدّ قيمة المستوردات السلعية للأردن لأكثر من سنة.

**أداء موازنة 2010**

رغم العجز المزمن للموازنة وارتفاع المديونية، أكد وزير التخطيط الأسبق تيسير الصمادي، لصحيفة **الغد**، 19 نيسان/إبريل 2010، أنه لا يمكن الحكم على أداء المالية العامة للعام الجاري بأكمله، من خلال الوفر الذي تحقق في الموازنة للشهرين الأولين، رغم أنه يعطي فرصة للحكومة لتخفيف ضغط الضرائب عن كاهل المواطنين، مشيراً إلى أن الأشهر الأولى من كل عام، عادة ما تتحقق فيها إيرادات للحكومة مثل الضرائب على أرباح الشركات. ويرى أن الوفر لن يستمر حتى نهاية العام، لوجود بنود ثابتة في الموازنة مثل الرواتب، وأعباء الدين العام. لكنه يثني على جهود الحكومة للاتجاه نحو التقشف وتخفيف النفقات.

الكسواني بيّن أن آثار الوفر المالي لا تظهر مباشرة على الاقتصاد، لكنها ستسهم في تحريك القطاعات الاقتصادية المتباطئة. ويقول إن سياسة وزارة المالية بضبط النفقات، أسهمت في جعل الأرقام جيدة، ومن المتوقع أن تكون المؤشرات القادمة أفضل، إذ ستكون الوفورات في الفترة المقبلة أكبر، نتيجة هذه السياسة المالية. إلا أن الصمادي بيّن أن أعباء الدين العام، يقابلها استمرار في تباطؤ القطاعات الاقتصادية، وتراجع ربحية الشركات، الأمر الذي ينعكس على ضريبتَي الدخل والمبيعات، لذا «يجب ألاّ نرفع سقف التوقعات، بتحقق وفر مالي خلال الأشهر المقبلة»، بحسب ما يرى.■

## الانتخابات العراقية:

# تجاذبات الإقليم تفضي إلى سيناريوهات مفتوحة

محجوب الزويري

مع أن الانتخابات تعدّ أمراً داخلياً في أي بلد، فإنها في حالات مثل العراق، السودان، إيران وفلسطين، ترتبط إلى حد كبير بالعامل الخارجي وتوقعاته وما يريد. وفي العراق، منذ بدأ التحضير للانتخابات البرلمانية وسؤال الإقليم وتأثيره في نتائجها وتأثيرها فيه قائم، فالانتخابات في هذا البلد تعكس تنافساً مريراً بين لاعبين إقليميين وغير إقليميين، أكثر من كونها عملية تجري بمشاركة قوى سياسية عراقية.

المفارقة أن الحديث عمّا جرى ترسيخه منذ العام 2003 حول ضرورة التركيز على الهوية العراقية وتجنب البعدَين المذهبي والقومي، كان في الحقيقة بلا فائدة على المستوى السياسي. بل إن الدعوة إلى تجنب البعد المذهبي مثلاً انطوت على تذكير غير مباشر بهذا الجانب. لذلك تضمنت عملية تنظيم القوائم نوعاً من الدمج والخلط في الأسماء، لتجاوز هذه المسألة.

على المستوى الشعبي، ثمة يقين بأن مزاج الناخب يبدو أكثر ميلاً لتجاوز المذهبية والطائفية عندما يكون بعيداً عن الانتخابات، وكلما اقتربت العملية الانتخابية تم تذكيره بذلك المستوى من الولاءات التي يرى فيها السياسيون أداة لحشد الرأي العام والناخبين خلفهم.

المستوى الآخر للنقاش، هو محاولة تجاوز الهوية الضيقة، المذهبية والقومية، عبر الحديث عن قوائم علمانية تركز على وحدة الجغرافيا واحترام حالة التنوع. هذا الجدل استهدف تطوير النقاش السياسي بحيث يتم تجاوز الهويات الضيقة إلى هوية أكبر يبدو أنها لم تترسخ بعد في العراق الذي تأسست دولته الحديثة أوائل القرن العشرين.

ثمة مسألة أخرى، تكمن في استبعاد الهوية الدينية، في هذا التوجه نأيٌ عمّا يعتقد بعضهم في العراق وخارجه، أنه سبب للأزمة الراهنة في عراق ما بعد 2003. في هذا السياق، يشار إلى أن الحديث بخطاب علماني لا يَظهر متزناً، لأنه ينظر إلى الدين أو المذهب بوصفه عامل أزمة، دون النظر إلى أدوات العلمانية الأخرى المرافقة كالمساءلة والشفافية ودعم منظمات المجتمع المدني بصرف النظر عن العملية الانتخابية، وهي مسائل تبدو مؤثرة في التقليل من حدة الحالة المذهبية القومية والطائفية في العراق، وربما في مجتمعات أخرى في المنطقة.

وفي الوقت الذي بدأت فيه نتائج الانتخابات العراقية بالظهور، ظهرت مقولة «إيران تفوز

بـ234 مقعداً، والعرب يفوزون بـ91». هذا الاستنتاج يكشف بوضوح الانعكاس الإقليمي لتلك الانتخابات.

الرقم 234 ينطبق على جميع القوائم الشيعية والكردية التي تعدّ قريبة من إيران، مثل ائتلاف القانون برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، والمجلس الأعلى برئاسة عمار الحكيم، والقائمة الصدرية التي تستمد قوتها من الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، إضافة إلى كيانات سياسية شيعية أخرى، وحزب التحالف الكردستاني.

**المفارقة أن الحديث عمّا جرى ترسيخه منذ العام 2003 حول ضرورة التركيز على الهوية العراقية وتجنب البعدَين المذهبي والقومي، كان في الحقيقة بلا فائدة على المستوى السياسي**

أما الرقم 91 فيمثّل القائمة العراقية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، التي تعدّ القائمة الممثلة للعرب السنّة.

وفي هذا السياق، يأتي الحديث عن التنافس العربي الإيراني، بخاصة السعودي الإيراني. البلدان الجاران للعراق اللذان لا تسير العلاقة بينهما بشكل طبيعي، فهناك مستويات من الاختلاف، من بينها المسألة العراقية. وهناك موضوع العالم النووي الإيراني الذي اختفى في السعودية أثناء أدائه العمرة، والذي ظهر مؤخراً في الولايات المتحدة الأميركية. وهناك موضوع إنتاج النفط، وعدم الرضا الإيراني عن مستويات الإنتاج السعودية، وتنظر إليه طهران بوصفه جزءاً من الحرب عليها لإرضاء الولايات المتحدة.

الحديث عن الانعكاسات الإقليمية والفوز والخسارة في الانتخابات العراقية، يستلزم الإشارة إلى أن هناك جملة من الإجراءات التي اتخذتها هيئة المساءلة المشرفة على الانتخابات، التي اتبعت منهجية مجلس صيانة الدستور في إيران من خلال منع ترشُّح مجموعة من المرشحين الذي كانوا ضمن القائمة العراقية بحجة أنهم يروجون لحزب البعث الذي أصبح محظوراً بعد العام 2003. هذا الإجراء فُهم منه أنه محاولة للتأثير في تشكيلة البرلمان، وبالتالي إبقاء قائمة ائتلاف القانون التي يرأسها المالكي في وضع الأفضلية، بحيث تصبح هي المؤهلة لتشكيل حكومة عراقية.

هذا التصور لدى القائمة العراقية ومؤيديها ربما دفعَ بحشد أكبر خلف القائمة، فأعطى نتيجة عكسية ولو بفارق بسيط. وقد فُسّر ذلك عراقياً وإقليمياً، على أنه حضور إيراني مبكّر في المشهد الانتخابي العراقي، الأمر الذي رفضته طهران، مؤكدةً أن موقفها من جميع التكتلات السياسية واحد، وأنها تقف على مسافة واحدة من تلك القوى.

النشاط السياسي الذي قامت به الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات، يُظهر بوضوح صحة الحضور الإقليمي في الانتخابات وما بعدها، ففي الوقت الذي دعت فيه طهران زعماء القوائم العراقية الفائزة لزيارتها للتباحث، استقبلت الرياض الرئيس العراقي جلال طالباني ونائب الرئيس طارق الهاشمي ورئيس المجلس الشيعي الأعلى عمار الحكيم.

هذا النشاط يكشف أن الكتل السياسية ترى حتمية التشاور مع هذين اللاعبين لضمان نجاح تشكيل الحكومة. في الأثناء يبدو واضحاً أن الرياض لا ترغب في عودة المالكي رئيساً للوزراء، كما أن طهران تبدو كأنها لا ترغب في أن يستمر ما تسميه القوى العراقية غير الشيعية «إقصاء للسنّة والعرب». وربما يعود ذلك إلى رغبة إيران في الحفاظ على صورتها في الشرق الأوسط، والنأي بنفسها عن أن تكون دولة طائفية. ولهذا الموقف تفسير مرتبط بما حدث قبل الانتخابات، هو أن طهران كانت تأمل أن ترى كل الأحزاب الشيعية في كتلة واحدة كما كان الأمر في الانتخابات البرلمانية الأولى، لكن المالكي لم يكن متشجعاً للفكرة بسبب علاقاته المتوترة مع الصدريين ومع المجلس الأعلى. كما أن تلك الأحزاب تبدو غير متحمسة للعمل من جديد مع المالكي.

هذه التطورات التي أدت إلى تفرّق الصوت الشيعي بشكل أساسي، ربما تفسر تحقيق القائمة العراقية أغلبية بسيطة في مقاعد البرلمان الجديد، تؤهل رئيسها لتشكيل الحكومة وفق الدستور العراقي، المادة 76 جزئية 1، فإن أخفق، فإن الرئيس العراقي سيبحث عن شخصية أخرى قادرة على ذلك.

نتائج الانتخابات لا تكمن معضلتها في تشكيل الحكومة التي يدور جلّ الحديث حول أن تكون حكومة شراكة وطنية، وكأن الكتل الفائزة الأساسية (ائتلاف القانون، العراقية والتحالف الكردي) ترى في مثل هذا الخيار فرصة للخروج من هذا النفق، فعيون زعماء «العراقية» و«ائتلاف القانون» مصوّبة على منصب رئيس الوزراء.

الجانب الذي لا يقل أهمية في هذه المسألة هو معضلة اختيار الرئيس العراقي، فالبرلمان الجديد مكلف بعقد جلسة بعد أداء أعضائه القسم لغاية اختيار رئيس الجمهورية. الجزئية 1 من المادة 70 في الدستور العراقي، تشير بوضوح إلى أن مجلس النواب ينتخب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية، بأغلبية ثلثي عدد أعضائه. هذا يعني أن هناك حاجة أيضاً إلى توافق على الرئيس، بخاصة بعد تصريحات واضحة لنائب الرئيس طارق الهاشمي، حول ضرورة أن يكون الرئيس عربياً، ما يشير بوضوح إلى رغبته في الترشح. حصول التوافق على مثل هذا الموضوع يتطلب توافقات إقليمية يبدو أن الطريق غير معبّدة أمامها.

الانعكاسات الإقليمية ترتبط هي الأخرى بقلق الجيران العرب من تبعات الانسحاب الأميركي المقرر في العام 2011، وإمكانية تحول العراق إلى دولة فاشلة تنشط فيها منظمات تستهدف أمنها، أو وجود حكومة ضعيفة تديرها طهران. هذا ما يفسر الجهد الدؤوب للتأثير في اختيار رئيس الوزراء والحكومة العراقية للأعوام المقبلة.

من جهة أخرى، هناك حسابات إيرانية متعلقة بتطورات البرنامج النووي، بخاصة ما هو متعلق بإقرار عقوبات جديدة. طهران ربما تكون حريصة على أن لا يحقق أوباما مشروعه بالانسحاب من العراق كما هو مقرر، وذلك لإبقاء العراق مصدرَ استنزاف سياسي وعسكري لواشنطن، مع ترسخ قناعة طهران أن إدارة أوباما لا تختلف سياسياً عن إدارة بوش عندما يتعلق الأمر ببرنامجها النووي.

التطورات البطيئة المتعلقة باختيار رئيس الوزراء العراقي -داخلياً وإقليمياً- تعطي انطباعاً بأنه حتى في حالة اختيار شخصية لتولي المنصب، فإن العراق ربما يبقى في المربع نفسه لسنوات أربع مقبلة، حيث ستبقى أصوات كثيرة في معسكر المعارضة وتبادل الاتهامات مع الحكومة المشكّلة، بما يؤثر حتماً على كفاءة الحكومة في مواجهة التحديات الأساسية المتعلقة بتوفير الخدمات والأمن. ويتعزز القلق من تبعات هذا السيناريو في حال انسحبت القوات الأميركية أو بالأحرى أعادت انتشارها، مما سيزيد من أعباء الحكومة العراقية في ما يتعلق بالمحافظة على الأمن.■

### خطر الطرد يهدد عشرات الآلاف

# القرار الإسرائيلي 1605: مزيد من السيطرة على حياة الفلسطينيين

إمطانس شحادة

رغم أن اتفاق أوسلو 1995، قضى بتحويل الصلاحية الرسمية لإدارة سجل السكان في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، إلا أن حقوقَ نقض معينة ظلت بيد إسرائيل، وفق ما يؤكده مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، **بتسيلم**.

من ذلك أن إسرائيل احتفظت بصلاحيات تحديد أو تعريف مَن مِن السكان الفلسطينيين، سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبنائهم الذين يبلغون أكثر من 16 عاما يمكنهم حمل «المواطنة الفلسطينية».

إلى جانب ذلك، فقد تحدد وجوب قيام الطرف الفلسطيني بإبلاغ إسرائيل بخصوص التغييرات التي يقوم بها في سجل السكان، ومن ضمن ذلك عنوان كل مواطن.

لم يتغير هذا الوضع، حتى بعد انتهاء

تطبيق خطة الانفصال عن قطاع غزة، غير أن إسرائيل توقفت في العام 2000 عن تحديث سجل السكان الذي تملكه، ومنذ ذلك الوقت لا تعترف بالتغييرات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في سجل السكان.

في الوقت نفسه، بدأت إسرائيل وضع صعوبات تدريجية على الفلسطينيين المسجل في بطاقات هوياتهم أنهم من سكان القطاع القاطنين في الضفة الغربية. ويشمل هذا الأشخاصَ الذين عاشوا سنين طويلة في الضفة الغربية وأقاموا فيها ضمن عائلات.

وكجزء من هذه السياسة، بدأت إسرائيل منذ العام 2007، الطلب من هؤلاء حيازة تصاريح إقامة خاصة تقوم بإصدارها وفق معايير صارمة. أما الذين لا يملكون تصاريح فإن إسرائيل تعدّهم «ماكثين غير قانونيين»، وتقوم بطردهم إلى القطاع.

بهذا المعنى، تسعى إسرائيل إلى فرض سيطرتها على مجريات حياة الفلسطيني ومحاورها كافة، أينما كان. إذ تمنع إسرائيل سكان الأراضي المحتلة العام 1967 من السكن داخل أراضي 48، بل وتمنع لَمّ شمل عائلات فلسطينية داخل 48 إذا كان أحد الأزواج من سكان الضفة أو القطاع، بواسطة تعديل قانون الجنسية ودخول إسرائيل في العام 2003.

وفي محاولة جديدة لعزل الفلسطينيين، قد يجد أولئك الذين وُلدوا في غزة ويسكنون الضفة أنفسهم، متّهمين بـ«التسلل» ويجب طردهم أو سجنهم وفقاً لأحدث الأوامر العسكرية الإسرائيلية.

الجديد في الإجراءات الإسرائيلية، هو إصدار القرار العسكري رقم 1605، الذي يدخل حيّز التنفيذ منتصف نيسان/إبريل 2010، ويقضي بطرد عشرات آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية.

وذكرت صحيفة **هآرتس**، 12,4,2010 التي كشفت الموضوع، أنّ الأمر الجديد يعرّف عشرات آلاف الفلسطينيين بأنّهم «متسلّلون» و«خارجون عن القانون».

ونوّهت الصحيفة إلى أنه بالاستناد إلى نشاطات سلطات الأمن الإسرائيلية وقراراتها خلال السنوات العشر الأخيرة، فإنّ بالإمكان الاستنتاج أنّ المجموعة الأولى من الفلسطينيّين الذين سيوجَّه إليهم الأمر العسكري هم أولئك المسجّل في بطاقات هوياتهم أنّ مكان إقامتهم هو قطاع غزة، أي مواليد غزة أو أبناؤهم الذين وُلدوا في الضفة.

كما سيكون من ضمن هذه المجموعة، الفلسطينيون الذين وُلدوا في الضفة أو خارج البلاد، ولسبب ما فقدوا مكانتهم في المواطنة، أو هم أزواج أجانب لفلسطينيّين.

الأمر الجديد يعرّف «المتسلّل» بأنه كل من دخل إلى الضفة بطريقة غير قانونية، أو «من يقيم في المنطقة من دون أن يمتلك تصريحاً قانونياً». ويُعدّ مضمون الأمر العسكري فضفاضاً إذا ما قورن بما جاء في الأمر الأصلي الذي صدر العام 1969، وكان يسري على من قَدِم إلى الضفة الغربية المحتلة، بعد إقامته في دولة «عدوّة».

وتشير التحليلات الصحفية، إلى أن مضمون الأمر عامّ وغير واضح. ويتبيّن منه أنّ تعريف «المتسلل» يشمل الفلسطينيين من القدس الشرقية، وبينهم مواطنو دول تقيم إسرائيل معها علاقات دبلوماسية مثل الولايات المتحدة، وحتى مواطنين إسرائيليين (فلسطينيين أو يهوداً)، وذلك بحسب قرارات ضبّاط الجيش الإسرائيلي.

كان مركز «الدفاع عن الفرد»، هو المنظمة الأولى في إسرائيل التي انتبهت إلى خطورة الأمر العسكري. وكما جاء في **هآرتس**، 12 نيسان/إبريل، بعثت مديرة المركز، داليا كيرشطاين، رسالة إلى قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، آفي مزراحي، طالبته فيها بوقف تنفيذه نظراً «للتغيير الدراماتيكي المتعلق بحقوق الإنسان حيال عدد كبير من البشر».

وجاء في الأمر العسكري أن «الشخص المتسلل هو الموجود في المنطقة من دون شهادة أو تصريح يدلان على وجوده في المنطقة بصورة قانونية ومن دون مبرر معقول».

وأوضحت **هآرتس** أن الأمر العسكري لا يوضّح ما إذا كان الحديث يدور على تصاريح قائمة أو على أنواع تصاريح جديدة للإقامة في الضفة سيُقرَّر شأنها في المستقبل. كذلك لم يوضّح مكانة بطاقة هوية سكان الضفة.

وفق هذا الأمر، فإنه إذا اكتشف قائد عسكري إسرائيلي أن «المتسلّل دخل إلى المنطقة في الفترة الأخيرة»، فإن إجراءات طرده ستكون سريعة للغاية، خلال أقل من ثلاثة أيام، بشرط أن «يُطرَد المتسلل إلى الدولة أو المنطقة التي تسلّل منها».

ومنذ العام 2000 ترى إسرائيل أن الفلسطينيّين من غزة الموجودين في الضفة «موجودون غير قانونيين»، ويعامَلون كأنهم مواطنون من دولة أجنبية، ويُطرَد الكثيرون منهم إلى قطاع غزّة حتى لو وُلدوا في الضفة. إضافةً إلى ذلك، فإنّ دخول الفلسطينيين من الضفة إلى المناطق المحاذية للجدار العازل، يستوجب استصدار تصاريح خاصة، وذلك بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية.

مثلما أن هناك أهدافاً معلَنة وواضحة للقرار الجديد، هناك أهداف غير معلَنة وغير واضحة بعد، من ضمنها سعي إسرائيل للتحكم بعدد السكان في الضفة الغربية، محاولة تحديد عدد السكان ونوعيتهم أيضاً، الفصل بين سكان غزة وسكان الضفة؛ ردع السكان في الضفة، بخاصة من يقيم بتصريح إسرائيلي أو من يسعى إلى ذلك، من الاشتراك في النضال ضد الاحتلال.

وقد تسبب ذلك في ردود فعل غاضبة لدى السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية وجامعة الدول العربية، وكذلك الأحزاب العربية في الداخل، لكنه لم يتحول إلى موضوع مركزي في الأجندة العامة واليومية، لا للأحزاب العربية ولا للمواطن الفلسطيني المنهك في إدارة صراعات يومية تفرضها الحكومة الإسرائيلية على البقية المتبقية من الشعب الفلسطيني في الداخل.■

## القرار 1605 بتوقيع قائد المنطقة الوسطى الجنرال جاد شامني

- يتجاهل القرار تماماً وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو الذي يحدد فعلياً من يحقّ له السكن في مناطق خاضعة لسلطتها.
- يمنع الأمر، كما سياسة إسرائيل تجاه أهالي غزة والضفة الغربية، من تواصل أطراف الشعب الفلسطيني، ويتحكم في تنقلهم، بخلاف ما نصت عليه اتفاقيات أوسلو.
- الطرد سيكون سريعاً، خلال ثلاثة أيام؛ للمنطقة أو الدولة التي جاءوا منها (بمعنى طردهم إلى غزة على الأغلب).
- يتيح استعمال آليات قضائية جنائية ضد من يعرّف، وفق لأمر، بأنه «متسلل»، ويتيح الحكم علية لغاية سبع سنوات؛ كما بإمكان قائد المنقطة فرض التكلفة المالية للاعتقال والتوقيف على «المتسلل»، على أن لا تكون أكثر من 7500 شيكل.
- مجموعة ثانية من المتوقَّع أن تتضرر، هي سكان غزة المتزوجون من سكان الضفة الغربية، تحت ما يسمى «عملية لَمّ شمل».■

# الأزمة الطائفية في مصر: المطلوب تعزيز سيادة القانون

جو ستورك

**تتجه الحوارات الجارية في القاهرة هذه الأيام في أغلب الأحيان إلى موضوع اعتلال صحة الرئيس حسني مبارك، وإلى ظهور محمد البرادعي في المشهد السياسي. وفي ما يتعلق بموضوع البرادعي، ثمة كثيرون من المتشككين بين أولئك الذين التقيتُ بهم، لكن معظمهم يرحبون بالرياح الجديدة التي أثارتها دعوات الرئيس السابق لوكالة الطاقة النووية إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية، على نحو يشبه كثيراً تلك الطريقة التي رحبوا بها بنسمات الربيع التي حسّنت نوعية هواء القاهرة فترة وجيزة، ثم يرتفع فوق حالته الكئيبة المعتادة.**

أما الأمر الذي لا يحظى بما يكفي من الاهتمام في حوارات القاهرة، فهو موضوع طرحه تقرير جديد، صدر في 11 نيسان/إبريل عن مركز «المبادرة المصرية من أجل حقوق الإنسان» الذي يتخذ من القاهرة مقراً له.

يقدم تقرير المركز، من بين أمور أخرى، تحديثاً فصلياً للمعلومات حول حوادث العنف الطائفي، أو العنف القائم على أسس دينية. ويعود إلى تفاصيل الحوادث الثلاث والخمسين التي جرى الإبلاغ عنها خلال السنتين الماضيتين (ما بين كانون الثاني/يناير 2008، وكانون الثاني/يناير 2010) بهدف تحليل مغزاها. وتبدو التفاصيل مرعبة: ذلك أن إيقاع وأنماط الحوادث والتوترات الطائفية الخطيرة تشكل تهديداً بالغاً للتماسك والتناغم الاجتماعي المصري، فيما يعود في جزء مهم منه إلى استجابة السلطات لتلك الأحداث بطرق كانت، حسب تعبير التقرير، «غير مناسبة، وعنيفة، وقصيرة النظر، وغير قانونية في معظم الحالات».

وقد شهدت خمس محافظات في أعالي مصر - بما فيها بني سويف، والمنيا، وأسيوط- أكثر حوادث العنف الطائفي تكراراً وطولاً، أعقبتها في ذلك محافظات الدلتا، مثل المنوفية والشرقية. لكن القاهرة والإسكندرية كانتا استثناءً إلى حد ما. وتبدو الأزمة قائمة على المستوى الوطني؛ فقد جرت حوادث عنف خطيرة في 18 من أصل محافظات مصر التسع والعشرين. وقد عكست الحوادث كافة تقريباً وجود توترات بين المسلمين والمسيحيين الأقباط.

تنطوي أكثر الحوادث تكراراً وخطورة على ممارسة الانتقام الجماعي، وتتضمن في كل الحالات تقريباً هجمات يشنها المسلمون، والشبان منهم في العادة، ضد المسيحيين. وعادة ما تكون إساءة مستفزة (أو ما تُرى على أنها كذلك) يمارسها مسيحي ضد المسلمين، هي الشرارة التي تشعل جذوة الأزمة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2009، على سبيل المثال، وفي محافظة قِنا، اتهمت عائلة مسلمة شاباً مسيحياً من قرية مجاورة باغتصاب ابنتها الشابة. ومع أن الشرطة قامت باعتقال المشتبه به، إلا أن آلاف المسلمين في المنطقة شعروا بأنهم ملزَمون بنهب وحرق منازل ومحلات في عدد من قرى المنطقة، لأن مالكيها كانوا يتقاسمون الدين نفسه مع المغتصِب المزعوم.

يبدو الكثير من هذه الانفجارات العنيفة عشوائية وتلقائية، لكن شهود عيان أبلغوا في بعض الحالات عن وجود مهاجمين يتحركون بطريقة منظمة، حيث يقومون بإخراج المسيحيين من بيوتهم ثم يعمدون إلى تدمير وتخريب بعض الممتلكات فيها قبل الانتقال إلى البيوت المجاورة. وعادة ما تتقاسم الهجمات التي تستهدف أماكن العبادة، أو محاولات يقوم بها المسيحيون لإقامة صلاة جماعية أو طقس ديني في أحد المنازل، هذه الخاصية أيضاً. وكثيراً ما تصدر الشرطة أوامر بوقف أعمال ترميم أو بناء للأماكن التي قد تُستخدم للعبادة، ربما بسبب خشية تعرضها لهجمات المسلمين، لكنهم ينتهكون في السياق حق المسيحيين في حرية العبادة.

يتعلق أحد أهم عناصر تقرير «المبادرة المصرية من أجل حقوق الإنسان» وأكثرها إحباطاً برد فعل الحكومة. وقد أخبرني مدير المركز حسام بهجت أنه يخشى من احتمال أن تشهد مصر اندلاعاً لأعمال عنف واسعة النطاق يقوم بها الغوغاء، تشبه تلك التي شهدتها نيجيريا في السنوات الأخيرة.

وعادة ما تستجيب قوات الأمن متأخرة عندما تثور أعمال العنف الطائفي، ونادراً ما يقوم المدّعون العامون بالتحقيق في الهجمات، ونادراً ما يواجه المتسببون المحاكمة. وعندما يقوم الضباط بتنفيذ الاعتقالات، فإنهم عادة ما يختارون عدداً متساوياً من المسلمين والمسيحيين تقريباً، ويعمدون إلى احتجاز المعتقلين من أجل الضغط على الضحايا لسحب شكاواهم ومطالبهم بالتعويض، ولو أن القانون المصري يحظر فرض مثل هذه «المصالحة» عندما تنطوي القضية على جرائم جنائية. وبهذا، يكون الإفلات من العقاب على جرائم العنف الطائفي هو العرف السائد.

في 28 شباط/فبراير، وفي خطابه السنوي بمناسبة المولد النبوي الشريف، دعا الرئيس مبارك رجال الدين، والمربّين، والإعلام والمجتمع المدني إلى «مواجهة مخاطر الانقسام، والتطرف والتحريض الطائفي»، مضيفاً: «إننا في مصر مدركون تماماً لهذه الأخطار». وفي وقت سابق، بعد وقوع أحداث نجع حمادي في كانون الثاني/يناير، كان مبارك قد تحدث عن الحاجة إلى «مواجهة النزعات الطائفية البغيضة التي تهدد وحدة مجتمعنا وتماسك شعبنا». لكنه يتوجب على المسؤولين ترجمة هذه الاعترافات المتأخرة بخطورة الأزمة، إلى نهج شامل يعالج مشكلات العنف الطائفي في سياق حماية حرية الدين والمعتقد للمواطنين كافة، وتعزيز سيادة القانون بطريقة لا يخالطها أي تمييز.■

# Chinese Chef, Li, Arrives at Mövenpick Resort & Spa Dead Sea

**Mövenpick Resort & Spa Dead Sea is pleased to announce the appointment of Mr. Li Xinhua, as Chef of the popular Chinese Restaurant, Chopsticks.**

**Chef Li has been starting his career in Nanjing and gained his experience with the Jing Ling Hotel Group in China, the Chinese Palace Restaurant at Wafi Mall in Dubai, as well as with Kempinski in Dubai. Li is specialized at the wok and will enhance the authenticity of our renowned Chinese restaurant, Chopsticks.**

**From delicate dim sums, to more complex preparations, your meal at Chopsticks will be a journey of discovery through the ancient lands of the East. A sumptuous selection of starters, main courses and desserts will make your visit a memorable one. Don't miss our Mongolian buffet! Located at the Village Square in the Movenpick Resort & Spa Dead Sea.**

## About Mövenpick Hotels & Resorts

Mövenpick Hotels & Resorts, an upscale hotel management company with 12,000 employees, is represented through over 90 hotels existing or under construction in 26 countries with a concentration in its core markets of Europe, Africa, the Middle East and Asia. The international hotel group with roots in Switzerland is expanding and has a stated objective of increasing its hotel portfolio to 100 by the year 2010. With two hotel types, business and conference hotels, as well as holiday resorts, Mövenpick Hotels & Resorts has clearly positioned itself in the upscale segment. The hotel group stands for uncompromising product and service quality and is owned by Mövenpick Holding (66.7%) and the Kingdom Group (33.3%).

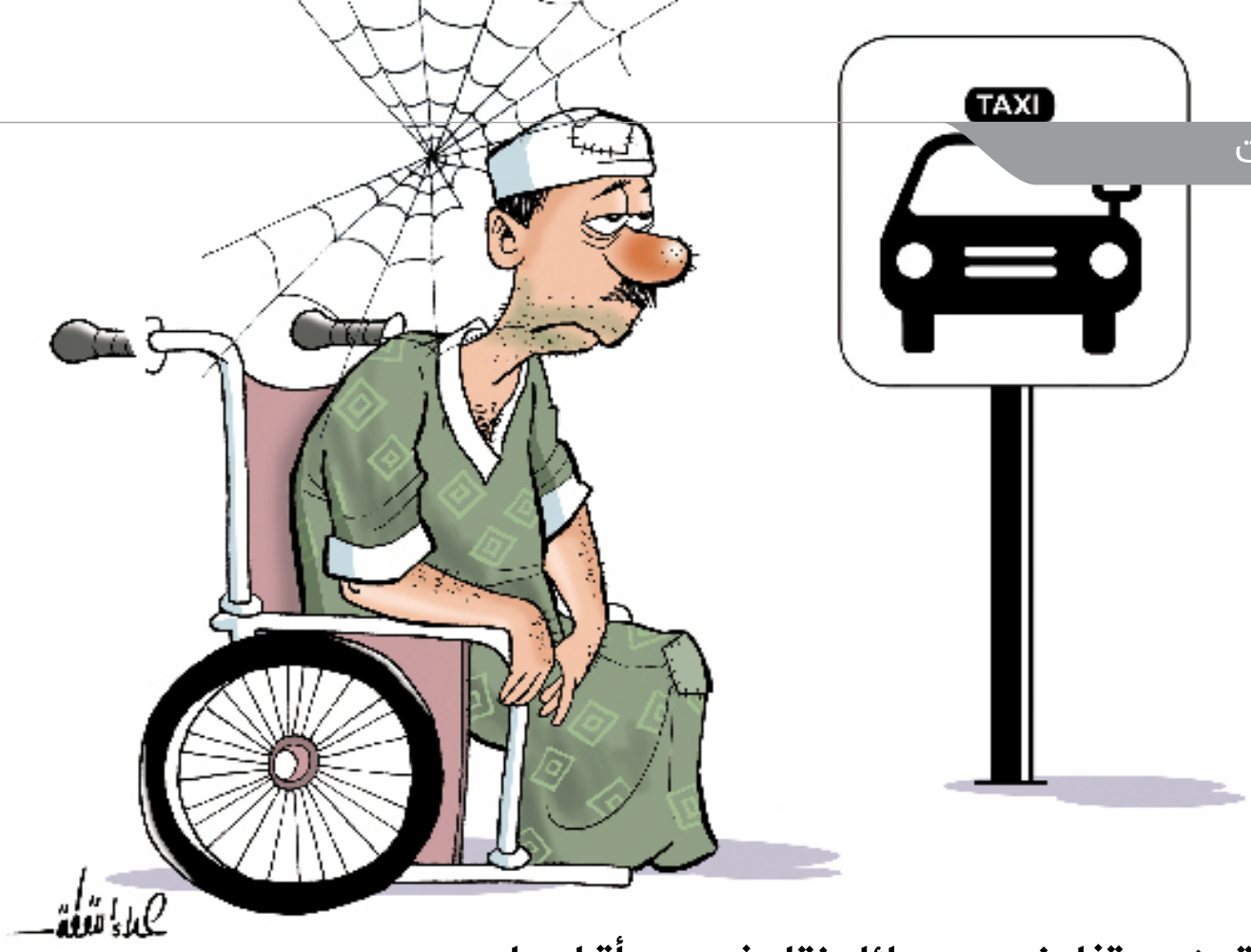


## سائقون يستغلونهم ووسائل نقل غير مهيأة لحملهم

# المعاقون حركيّاً: مأساة الخروج من المنزل

دلال سلامة

رغم مرور كثير من سيارات الأجرة الفارغة من أمامه، انتظر حسام مصلح ، في الشارع نحو ساعة، قبل أن تقف له سيارة تنقله من النزهة إلى جبل الحسين. لم يكن هذا حدثاً غريباً عنده، بل هو مشهد يتكرر يومياً، فحسام، 23 عاماً، المعاق حركيّاً، الذي يستخدم كرسياً متحركاً، قد ينتظر كما يقول ساعتين في البرد القارس أو تحت الشمس اللاهبة، قبل أن يوافق سائق تاكسي على التوقف له.

السبب كما يرى، أن عملية ركوب المعاق في السيارة «صعبة»، فهو يحتاج إلى مساعدة السائق عند ركوب السيارة وعند الخروج منها أيضاً، وبالتالي فإن سائقي سيارات الأجرة يفضّلون في الغالب أشخاصاً «أصحّاء»، لا يسبّبون لهم «الغلبة».

حسام العاطل عن العمل، نموذج على المعاناة التي يقاسيها المعاقون حركيّاً في تنقلاتهم، أولئك الذين لا تسمح لهم ظروفهم المادية باقتناء سيارة، حتى مع الإعفاء الجمركي الذي وفّرته الحكومة لسيارات المعاقين حركيّاً.

تلك لم تكن شكواه وحده، فقد التقت **السّجل** سبعةَ أشخاص يعانون من إعاقات حركية مختلفة، يضطرون معها إلى استخدام الكرسيّ المتحرك، وقد أكّدوا جميعهم سوءَ تعاطي سائقي سيارات الأجرة معهم.

سوسن العبادي، 28 عاماً، من سكان ماركا الشمالية، تعاني خللاً في الأعصاب يجعلها غير قادرة على السير دون الاستناد إلى شيء، وهي لا تستخدم الكرسيّ المتحرّك في المنزل لأنها كما تقول تستند إلى الجدران وقِطع الأثاث، لكنها عند خروجها من البيت، تضطر إلى استخدامه. تقول إن سائقي التاكسي «سيّئون» معها، فهم في الغالب يرفضون التوقف، ومن يتوقف منهم فإنه يفعل ذلك بتأفف.

عماد عاصي، 38 عاماً، موظف في بنك الإسكان، تعرض قبل 12 عاماً إلى حادث سيارة تسبب في بتر ساقه، وإحداث كسور في ساقه الأخرى، وقد اضطر إلى استخدام الكرسيّ المتحرك ثلاثة أشهر قبل أن تتعافى ساقه المكسورة ويتم تركيب طرف اصطناعي للساق المبتورة. يقول إنه خلال تلك الفترة كانت تنقلاته تمثّل مأساة حقيقية. «كان من المألوف، مثلا، أن أُوشّر لتاكسي، فيتوقف، لكن للشخص الذي أشّار له بعدي، فقط لأنه يمشي على رجليه».

عماد، عضو الهيئة العامة في نادي المستقبل للإعاقة الحركية، يروي مشهداً يتكرر معه بعد أن عاد للسير بشكل طبيعي. «أحياناً عندما يرغب أحد أعضاء النادي بالعودة إلى منزله أقف معه في الشارع لأساعده على إيقاف سيارة، ويحدث كثيراً أن يتوقف سائقون، وعندما يكتشفون أن الذي سيركب هو الجالس على الكرسي المتحرك وليس أنا، ينطلقون بسرعة».

هنا عون، 38 عاماً، تسكن في الوحدات، وتصف جانباً آخر لمعاناة ركوب سيارات التاكسي، وهو «الشعور بالإهانة» بحسب تعبيرها. فقد يقف السائق، لكنه لا يكلّف نفسه النزول ومساعدتها في طيّ الكرسي ووضعه في الخلفية. «أنتظر قليلاً، وإذا لاحظت أنه لا ينوي النزول أطلب من أحد المارّة مساعدتي».

سائقو سيارات الأجرة الذين التقتهم **السّجل**، لم يعترف أيٌّ منهم بأنه يرتكب مثل هذه الممارسات بحق المعاقين، بل أكدوا جميعهم أنهم يمنحون هذه الشريحة الأولوية في الركوب. فالمعاقون كما يصفهم أحد السائقين: «كمان خلْقِة اللّه». لكن عبد المنعم العدوان، 29 عاماً، وهو سائق تاكسي منذ خمس سنوات، قال من واقع تجربته واطلاعه على ما يقوم به زملاؤه في المهنة، إن كثيراً من السائقين يتصرف فعلاً بهذه الطريقة، والسبب بحسب ما يرى، هو «الجهد والوقت الذي يجد السائق نفسه مضطراً لبذلهما». ويوضح ذلك بقوله: «على السائق في هذه الحالة أن ينزل من السيارة، ويساعد المعاق على النزول من الكرسي، ثم طيّ الكرسي ووضعه في الخلفية، وعليه تكرار هذه العملية عند الوصول إلى المكان المقصود». ويكمل العدوان: «السائق يحسبها؛ لماذا عليه أن يفعل ذلك إذا كان بإمكانه أن يقلّ شخصاً آخر يركب وينزل وحده، خلال ثوان».

العدوان ينبّه من ناحية ثانية، إلى أن لدى السائقين صورة نمطية عن المعاقين بأنهم «فقراء»، وأن الراكب قد يفاجئهم عند وصوله بأنه لا يحمل نقوداً، وهو أمر يقول إنه «يحدث أحياناً».

وجهٌ آخر لمعاناة راكبي سيارات الأجرة من المعاقين، يتمثّل في كونها تشكّل عبئاً مادياً عليهم. حسين علي، 35 عاماً، يعمل في كشك لشحن البطاقات الإلكترونية المخصصة لركوب الحافلات، انتقل من عمله في ماركا إلى رغدان لأنه كان يدفع يومياً ثلاثة دنانير أجرة للسيارة التي كانت تنقله من جبل النصر إلى ماركا، من راتبه الذي لا يتعدى 160 ديناراً. هذا المبلغ لم يكن ليدفعه لو كان لديه إمكانية استخدام المواصلات العامة، فغير المعاقين يمكنهم أن يتنقلوا بتكلفة قليلة نسبياً، باستخدام شبكة المواصلات العامة، لكنه خيار لا يتوافر للمعاقين، ذلك أن وسائل النقل العام ليست مهيأة لحملهم في الغالب.

حسام ذهب مرة من عمان إلى الزرقاء، واضطر يومها لركوب الباص. يقول واصفاً المشهد: «حمل الركاب الكرسي، وأنا صعدت إلى الباص زحفاً».

ومع ذلك، فإن هناك من تدفعهم ظروفهم المادية إلى استخدام وسائل النقل هذه بشكل دائم، والغريب أنهم يجدون أنفسهم مضطرين للتعامل، لا مع وسائل نقل غير مهيأة لركوبهم فقط، بل مع سائقين يستغلونهم، أو يتعاملون معهم بجلافة.

أحمد حطّاب، 21 عاماً، من سكان الرصيفة، قصدَ مجمع رغدان، في يوم ماطر، وعندما همّ بركوب باص الرصيفة منعه السائق لأن «الكرسي المرافق له مليء بالطين وسوف يوسّخ المقاعد». اضطر أحمد للانتظار تحت المطر والبرد حتى وصل الباص التالي الذي كان صاحبه أكثر «حناناً»، فسمح له بالركوب، ولكن بعد أن أشار إليه أن يضع الكرسي على المقعد الخلفي لباص الكوستر، وليدفع أحمد بالطبع أجرة أربعة مقاعد.

**العدوان: لدى السائقين صورة نمطية عن المعاقين بأنهم «فقراء»، وأن الراكب قد يفاجئهم عند وصوله بأنه لا يحمل نقوداً**

إجبار المعاق على دفع أجرة إضافية، ممارسة اعتاد عليها السائقون كما يقول أحمد، فسائق السرفيس يأخذ أجرة راكب إضافي عن الكرسي عند وضعه في «الطبّون»، أو قد يتذرّع بأن بابه تالف أو بعدم وجود مكان للكرسي، ويجبر المعاق على أخذ السيارة «طلب». بل إن أحمد يقول إنه تعرّض لممارسات أبعد من ذلك، فبعض سائقي الباصات على خط الرصيفة-رغدان يرفضون السماح له بالركوب، رغم معرفتهم بأنه يدفع أجرة أربعة مقاعد. «أعتقد أنهم يحسبونها، فأنا سأحجز المقاعد الأربعة من المحطة إلى الرصيفة، ولو أن أشخاصاً آخرين ركبوا بدلاً مني، فإن هناك احتمالاً لأن ينزل بعضهم ليركب آخرون، ويتجدد بذلك دفع الأجرة».

الشركة المتكاملة للنقل المتعدد، اتخذت قراراً جيداً، عندما زوّدت أسطولها بثلاثين حافلة مخصصة للمعاقين حركيّاً. هذه الحافلات تتميز بأن أرضيتها **الشصي** منخفضة، ومصممة بحيث تنخفض أكثر عند ركوب المعاق، ثم يتم رفعه دون أن يكون هناك حاجة لنزوله عن الكرسي، ومن ناحية أخرى فإن الباص مزوّد بمساحات فارغة لاصطفاف الكراسي المتحركة مزوّدة بأحزمة أمان لتثبيت هذه الكراسي.

هذه الحافلات، بحسب المدير العام للشركة مؤيد الطراونة، تمّ توزيعها على الخطوط التي من المفترَض أنها تشهد إقبالاً من ذوي الإعاقات الحركية، مثل التي تخدم الجامعات والمراكز الصحية في المدينة الطبية وطبربور ومرج الحمام، ولها مراكز انطلاق من مجمعات الجنوب والمحطة والرصيفة والجبل الشمالي.

لكن معاقين قالوا لـ **السّجل** إنهم لا يستخدمونها، فـ«ليس لها مواعيد ثابتة، والعثور على أحدها في المجمّع أو انتظاره في الشارع أمر خاضع للحظ والصدفة»، وبذلك فإنها تبدو «غير عملية».

الطراونة لم ينفِ ذلك، ويقول إن متابعات الشركة في الميدان أفادت بأن استخدام المعاقين لها «يكاد يكون صفراً». وهو يرى أن خضوعها لنظام الدور العادي، وعدم وجود مواعيد محددة لها، يسببان قلّة استخدامها، مستدركاً أن هناك دراسة تجريها الشركة حالياً لمعرفة أوقات الذروة بالنسبة لهذه الفئة من المواطنين، لبرمجة المواعيد على أساسها.

هذا الأمر يستغربه معاقون، ويقولون إنه عندما يتعلق الأمر بتنظيم أوقات سير الحافلات، لا يجب النظر إليهم بوصفهم «فئة»، فهم كما يقولون «أشخاص عاديون، موزعون في كل مكان»، لهم الحق في أن يجدوا وسيلة نقل مناسبة في أي مكان أو زمان، مثل أيّ شخص آخر.

لكن هذا كما يرى الطراونة «أمر صعب للغاية»، فتكلفة الحافلة المخصصة للمعاقين تزيد تقريبا بعشرة آلاف دينار عن تكلفة الباص العادي، ومع أنها تتمتع بإعفاء جمركي، إلا أن هذا الإعفاء لا يغطي أكثر من 60 في المئة من الفارق، وإذا أضيف إلى ذلك أن الحافلة المهيأة للمعاقين تتسع لعدد أقل من المقاعد، فإن هناك خسارة يومية تتحملها الشركة.

هيئة تنظيم قطاع النقل العام أطلقت بارقة أمل عندما طرحت في آذار/ مارس 2010 عطاءً لتشغيل مكاتب تاكسي في محافظات عدة، وتضمن العطاء للمرة الأولى دعوة لتشغيل سيارات تاكسي مخصصة للمعاقين.

معاناة مع التاكسي والباص والسرفيس، ولكن هل في إصلاح وسائل النقل، إنهاء لهذه المعاناة بالضرورة؟

الجواب كما يقول عماد: «لا»، إذ ما فائدة أن تهيئ وسيلة النقل لهم إذا لم تهيئ لهم الشوارع والأرصفة التي عليهم أن يسيروا عليها للوصول إلى أماكن تجمّع أو مرور وسائل النقل هذه؟ لا يفوت عماد بالطبع أن يشير إلى إنجازات أمانة عمان الكبرى في ما يتعلّق بالشوارع الرئيسية في العاصمة، التي روعي في تنفيذها احتياجات المعاقين حركيّاً، ولكن هذا لم ينطبق على الشوارع الفرعية في الأحياء السكنية. وهذه قضية أخرى لا بد من معالجتها. ■

## في سابقة قضائية: لبنانية تمنح جنسيتها لأبنائها

حثّت منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية على عدم نقض قرار تاريخي كانت محكمة لبنانية قد أصدرته العام 2009، وسمح لامرأة لبنانية بمنح جنسيتها لأبنائها بعد وفاة والدهم.

المنظمة أصدرت بيانها يوم 13 نيسان/إبريل 2010، وهو اليوم الذي عقدت فيه محكمة استئناف لبنانية جلسة استماع للنظر في قضية سميرة سويدان، التي قضى حكم صدر في حزيران/يونيو 2009، بمنحها الحق في إكساب جنسيتها لثلاثة من أبنائها المولودين في لبنان من والد مصري.

كانت سويدان قد باشرت الإجراءات القضائية العام 1994 بعد وفاة زوجها، ثم أقامت العام 2005 دعوى ضد الدولة اللبنانية للمطالبة بمنح أطفالها القاصرين الجنسية، ليمنحها حكم قضائي صدر العام 2009 هذا الحق.

القضاة الثلاثة الذين أصدروا الحكم (من بينهم قاضيتان) استندوا إلى أن «المادة السابعة من الدستور اللبناني ساوت كل اللبنانيين رجالا ونساء أمام القانون... والمرأة اللبنانية شريكة الرجل... لها مثله أن تكسب أطفالها جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي».

لكن القرار طُعن به من جانب المدعي العام ولجنة قانونية في وزارة العدل اللبنانية، ومن المتوقع بحسب منظمة العفو الدولية أن يصدر الحكم في القضية في 18 أيار/مايو 2010.

يُذكر أن عدد النساء اللبنانيات المتزوجات من أجانب يبلغ نحو 18 ألف امرأة، وحقهن في منح أبنائهن الجنسية واحد من أكثر القضايا إشكالية في ملف حقوق الإنسان في لبنان، إذ ترفض السلطات اللبنانية إجراء تعديلات على قانون الجنسية خشية توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، لكنها «حجة» يرفضها ناشطون حقوقيون. فبحسب اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة، وهو منظمة حقوقية، فإن عدد اللبنانيات المتزوجات من فلسطينيين لا يزيد على 4 في المئة من مجمل المتزوجات من أجانب.■

## أيّدوا البرادعي في الكويت فأعيدوا إلى مصر

في خطوة وُصفت بأنها «مجاملة» من جانب الحكومة الكويتية للحكومة المصرية، أقدمت السلطات الكويتية على إبعاد مواطنين مصريين مقيمين على أراضيها، على خلفية عقدهم اجتماعاً عاماً داعماً للمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية في مصر محمد البرادعي، في الانتخابات المزمع إجراؤها العام 2011.

إذ داهمت الأجهزة الأمنية يوم 9 نيسان/ إبريل 2010، مقهى كان نحو 30 مصريّاً يهمّون بعقد اجتماع فيه لإعلان إطلاق الفرع الكويتي للجمعية الوطنية للتغيير، وهي جمعية يتزعمها البرادعي، وتطالب بتعديل الدستور المصري، وإلغاء قانون الطوارئ المستمر منذ العام 1981.

الجمعية التي أسسها البرادعي في شباط/ فبراير العام الجاري، بمشاركة 30 شخصية من ممثلي القوى السياسية في مصر، بعد تقاعده من رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كانت قد أطلقت فرعاً لها في قطر، لكن ترحيل المصريين دفعها إلى تعليق نشاطاتها في الدول العربية مؤقتاً، كما صرّح أحد قادتها لموقف **إيلاف** الإلكتروني.

مصادر رسمية قالت إن عدد الذين تم ترحيلهم ثمانية، في حين أكدت منظمة **Human rights watch** إن عددهم 21 شخصاً.

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، وهو منظمة إقليمية عربية غير حكومية، نشر على موقعه نص شكويين تقدم بهما إلى كل من المقرر الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، التابعين للأمم المتحدة، أشار فيهما إلى انتهاك السلطات الكويتية لنصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تمنع إبعاد أجانب مقيمين بصفة شرعية دون قرار قانوني.

ولفت المركز إلى مخالفة تلك السلطات اتفاقية مناهضة التعذيب التي منعت إعادة شخص إلى بلاده، يمكن بعد عودته أن يتعرّض للتعذيب، وذلك في إشارة إلى العنف الذي تواجه به السلطات المصرية نشاطات مؤيدي البرادعي.■

## عروس جديدة تُزَفّ للموت في اليمن

عادت إلى الواجهة مجدداً قضية زواج القاصرات في اليمن بعد وفاة طفلة في الثالثة عشر من عمرها بعد أربعة أيام من الزواج إثر نزيف داخلي بسببه الجماع.

وفقاً لبيان أصدرته منظمة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، وهي منظمة حقوقية يمنية، فإن إلهام مهدي، التي تعيش في محافظة حجة شمال العاصمة اليمنية، توفيت يوم 2 نيسان/إبريل 2010، بسبب ما قال تقرير طبي إنه «تمزق كامل في الأعضاء الجنسية الذي أدى إلى نزيف مميت».

الطفلة كما جاء في البيان، كانت قد تزوجت يوم 29 آذار/مارس، من رجل يبلغ الثلاثين من عمره، ضمن ما يعرف محلياً بزواج «البدل»، حيث مُنحت الطفلة إلى عائلة الزوج، ومُنحت أخت الزوج بالمقابل إلى عائلة الطفلة المتوفاة.

الحادثة أعادت إلى الأذهان مأساة مشابهة، ففي أيلول/سبتمبر 2009، توفيت طفلة يمنية أخرى في الثانية عشرة من عمرها أثناء الولادة، وأثار ذلك مجدداً مطالبات منظمات حقوقية يمنية ودولية بتفعيل قانون كان البرلمان اليمني قد أقره العام 2009، وحدد سن الزواج بسبعة عشر عاماً للفتاة، وثمانية عشر عاماً للشاب، ولكن القانون جُمّد بسبب ضغوطات مارسها متشددون إسلاميون رأوا أن تحديد سن الزواج مخالف للشريعة الإسلامية.

يُذكر أن قانون أحوال شخصية صدر العام 1992 في اليمن، حدد سن الزواج بخمسة عشر عاماً، لكنه عُدّل العام 1998، ليصبح من حق الأب أن يزوج ابنته «إذا ارتأى مصلحة في ذلك».

وفق منظمة الأمم المتحدة للطفولة، **يونيسيف**، فإن 25 في المئة من الفتيات في اليمن يتزوجن قبل سن الخامسة عشرة، في حين ذكر تقرير صدر مؤخراً عن مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء، أن نحو 52 في المئة من الفتيات اليمنيات تزوجن دون سن الخامسة عشرة في العامين 2008 و2009.■

# الانتخابات السودانية: فوز الرئيس المتهم بجرائم حرب

طالبت «المجموعة السودانية للديمقراطية» المعارضة، الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، بسحب مركز كارتر من مهمة مراقبة الانتخابات السودانية، وقالت في رسالة شديدة النبرة وجهها إليه عشية انتهاء الاقتراع، إن عليه فعل ذلك «إنقاذاً» لسمعة المركز وسمعته هو شخصياً.

الرسالة التي وُجهت إلى كارتر قبل ثلاثة أيام من انتهاء أعمال الاقتراع في الانتخابات التي أجريت بين 11 و15 نيسان/إبريل 2010، وأسفرت عن فوز كاسح لحزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي يتزعمه عمر البشير، توقعت هذا الفوز استناداً إلى ما قالت إنه عمليات تزوير واسعة قام الحزب الحاكم بـ«الإعداد لها جيداً».

وأشارت الرسالة إلى أن المخالفات التي شابت العملية الانتخابية تعدّت آليات الاقتراع مثل التزوير في سجلات الناخبين، وإسقاط أسماء مرشحين من بطاقات الاقتراع، واستخدام الحبر غير الدائم للناخبين، إلى أعمال إجرامية مثل إحراق صناديق اقتراع، وضرب ناخبين، وإجبار أشخاص على التصويت بالتهديد.

من هنا انتقدت الرسالة تصريحات كان كارتر أدلى بها لوكالة **فرانس برس** إبان الاقتراع، وقال فيها إن المشاكل التي شابت العملية الانتخابية كانت «إدارية»، وإنه على حد علمه «لا دليل على وجود تزوير». وذكرت أن تصريحات مثل هذه، لا تتجاهل فقط الحقائق على أرض الواقع، بل هي تعرّض للخطر جهود موظفي المركز الذين بذلوا وسعهم لمراقبة الانتخابات بنزاهة، وإعداد تقرير موثوق به، كما أنها تقوّض مواقف قوى سياسية رئيسية قاطعت الانتخابات.

كانت واشنطن قد شككت بنزاهة الانتخابات السودانية، لكنها أكّدت أنها ستتعامل مع الفائزين رغم ذلك، وقالت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية قبل أيام من إعلان النتائج إن الانتخابات «لم ترْقَ إلى المعايير الدولية»، لكنها تشكّل للسودان «خطوة إلى الأمام».

يُذكر أن المحكمة الجنائية الدولية كانت أصدرت في آذار/مارس 2009، مذكرة اعتقال بحق البشير المتهم بارتكاب جرائم حرب وإبادة أثناء قمع تمرد في إقليم دارفور غرب البلاد، وأكدت المحكمة أن المذكرة سارية المفعول، حتى مع إعادة انتخاب البشير رئيساً للسودان.■

# مطالب بمصادرة «ألف ليلة وليلة» في مصر

بدعوى أنه «يخدش الحياء العام»، طالب محامون مصريون بمصادرة كتاب **ألف ليلة وليلة**، ومحاكمة ناشريه في الهيئة العامة لقصور الثقافة المصرية.

وذكرت وسائل إعلام مصرية أن مجموعة من المحامين تطلق على نفسها «رابطة محامين بلا حدود» تقدمت خلال نيسان/إبريل 2010، ببلاغ إلى النائب العام، طالبت فيه بمصادرة الكتاب، والتحقيق مع خمسة من العاملين في الهيئة من بينهم رئيسها، وذلك بوصفهم المسؤولين عن سلسلة الذخائر التي تصدر عن الهيئة، وهي السلسلة التي صدر الكتاب ضمنها.

المحامون طالبوا في بلاغهم بمحاكمة المسؤولين في الهيئة استناداً إلى قانون العقوبات المصري الذي يعاقب بالحبس والغرامة «كل من ينشر مطبوعات أو صوراً خادشة للحياء العام»، كما طالبوا بتقديم الكتاب بوصفه «دليلاً ضدهم».

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، حمّلت الحكومة المصرية مسؤولية تنامي ظاهرة دعاوى المطالبة بمصادرة كتب، وقالت في بيان أصدرته يوم 23 نيسان/إبريل، إن «تخاذل» الحكومة عن اتخاذ موقف واضح تجاه قضايا «الحسبة» الدينية والسياسية، شجع المزيد من المتشددين دينياً، وراغبي الشهرة على الانضمام لقائمة «المحتسبين الجدد»، وأضاف البيان أن عدم جدية الحكومة في محاصرة هذا النوع من القضايا التي تهدد حرية الرأي والإبداع في مصر، يعود إلى أنها مستفيدة من ملاحقة الكتّاب والصحفيين المنتقدين لها.

كانت المحاكم المصرية شهدت خلال السنوات الماضية المئات من القضايا المرفوعة على كتّاب وفنانين وحتى مدوّنين، كان من أشهرها تلك التي رُفعت على نصر حامد أبو زيد وسيد القمني ونوال السعداوي وسعد الدين إبراهيم.■

# اغتُصبوا وذُبحوا بأكياس بلاستيكية في العراق

طالبت منظمة العفو الدولية السلطات العراقية بالتحقيق في انتهاكات قيل إن قوات الأمن ارتكبتها في حق معتقلين اكتُشفوا في أحد السجون السرية في العاصمة بغداد.

وأعربت المنظمة في بيان أصدرته يوم 19 نيسان/إبريل 2010، عن قلقها إزاء «ادعاء» رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأنه لا علم له بالانتهاكات التي تُرتكب في السجن الذي تعهد بإغلاقه، قائلة إن عدم علمه «لا يعفيه من المسؤولية».

وكان تقرير لصحيفة **The Los Angeles Times**، كشف عن وجود سجن سري يقبع فيه 431 سجيناً، ويدار بإشراف قوات أمن مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وليس تابعاً لأي من وزارات الداخلية أو الدفاع أو العدل.

التقرير الذي نُشر يوم 19 نيسان/إبريل، قال إن السجن ظل سريّاً إلى أن اكتُشف أمره في آذار/مارس، إثر زيارة من مفتشين في وزارة حقوق الإنسان العراقية ومسؤولين أميركيين.

الصحيفة ذكرت أن السجناء وجميعهم من السنّة، كانوا اعتُقلوا في تشرين الأول/أكتوبر 2009، أثناء مداهمة عسكرية استهدفت تنظيم القاعدة في محافظة نينوى شمال البلاد، ونُقلوا إلى السجن الذي يقع في قاعدة المثنى العسكرية القديمة شمالي بغداد.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول عراقي قوله إن أساليب تعذيب مختلفة استُخدمت، منها الضرب والصدمات الكهربائية والخنق بالأكياس البلاستيكية. كما نقلت الصحيفة عن سجين قوله إنه كان يتم اغتصابه يومياً، فيما كشف سجين آخر عن وفاة عقيد في جيش الرئيس العراقي السابق صدام حسين بفعل التعذيب.

منظمة العفو الدولية أكّدت أنه تم الإفراج عن 75 سجيناً، فيما نُقل 275 آخرين إلى سجون عادية، وأعربت عن شكّها في إجراء تحقيق جدّي في الواقعة، وقالت إن حكومة المالكي التي تعهدت بالتحقيق في أكثر من واقعة تعذيب، اتبعت سياسة في الأمر عززت «ثقافة الإفلات من العقاب»، مذكّرة بواقعة اكتشاف سجن سري آخر العام 2005، عُثر فيه على 168 سجيناً في ظروف بالغة السوء، لكن نتائج التحقيق الذي بوشر فيه لم تعلَن بعد، كما لم يقدَّم أحد إلى العدالة.■

جلال عريقات

# توظيف ريادي للفن في خدمة البيئة

**فنان متعدد المواهب؛ تشكيلي ونحات ورسّام ومصمم. نال في مقتبل شبابه دبلوماً في الفنون الجميلة العام 1975، وهو من خريجي الدفعة الأولى في معهد الفنون الجميلة بعمّان، التابع لوزارة الثقافة. أنهى الدراسة الثانوية في مدرسة ابن سينا بجبل اللويبدة، وكان قد انتقل إليها من مدرسة ماركا الإعدادية. ولد في ليماسول بقبرص، لكن عائلته غادرت إلى أريحا التي درس فيها المرحلة الابتدائية. شارك في مسيرته الفنية في حوالي 190 معرضاً داخل الأردن وخارجه، من بينها عدد من المعارض قامت بتنظيمها وزارة الثقافة والمتحف الوطني للفنون الجميلة. له ثمانية معارض شخصية، وخمسة معارض ثنائية.**

حاوره: حسين أبو رمّان

**السّجل: كمثقف استخدمَ الفن في خدمة البيئة، إلى متى يعود اهتمامك بالبيئة؟**

- لدي اهتمام فطري بالطبيعة والبيئة، وربما يعود ذلك إلى جزء من مرحلة الطفولة التي عشتها في أريحا، وبخاصة أنه كان لدى العائلة آنذاك مزرعة كبيرة لتربية الابقار. لكن الاهتمام المنظم بالبيئة، يعود إلى انضمامي إلى جمعية البيئة الأردنية العام 1996 في عهد رئاسة أحمد عبيدات رئيس الوزراء الأسبق لها. وكانت لفتة ذكية من الجمعية أن فكّرت بتشكيل لجنة للفن والبيئة، عمل فيها الفنانون من أعضاء الجمعية، وكان من أنشطتها تنفيذ ملصقات وإقامة معارض للتوعية البيئية.

**السّجل: بعد هذه التجربة، في أي اتجاهات طوّرت اهتماماتك البيئية؟**

- أولاً، زاد انشغالي بموضوع البيئة، بطريقة منهجية، فاتجهت إلى دمج العنصر البيئي في أعمالي في اتجاهين؛ اتجاه أنشطة تعبيرية مباشرة باستخدام الرسوم والألوان بشكل رئيسي للتوعية البيئية، مثلاً بضرورة ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها من التلوث. فحينما أرسم حنفية ماء مربوطة بحبل مشنقة، فإن الفكرة تصل بسرعة. أما الاتجاه الآخر فهو، الأعمال التجريدية، أي غير المباشرة والتي تستخدم الرموز بكثافة. هنا بدأت استخدم وأطور فكرة إعادة التدوير لمواد معدنيه وصلبة مستهلكة وملوثة للبيئة في العمل الفني.

**السّجل: أين تكمن أهمية إعادة التدوير بالنسبة إليك؟**

- وعيي وإدراكي لخطورة التلوث على كوكبنا، يدفعني بقوة لتسخير إمكاناتي الفنية للتعبير عن أحاسيسي وغيرتي على البيئة. المجتمع الاستهلاكي الذي نعيش فيه ينتج كماً هائلاً من النفايات، وبالتالي فإن إعادة التدوير للنفايات، هي قبل كل شيء رسالة مجتمعية للحد من التلوث، فعلاوة على أهميتها البيئية والاقتصادية الكلية، فهي تعمق إحساس الناس بمشكلة التلوث وتنشط الميل لديهم لمكافحته.

**السّجل: ماذا أعطى دمج البيئة في عمق احترافك الفني؟**

- لقد أعطاني هوية جديدة. فأنا أقوم بالتعامل مع نفايات، أي مواد مستهلكة ملقاة من بينها أدوات وعلب معدنية وألمنيوم وتنك وبلاستيك، وإعادة صياغتها بأسلوب تجريدي فيه جرعة عالية من الحداثة. فهناك ابتكار لألوان معدنية طبيعية بجميع درجاتها وأطيافها. ويتم التحكم بتلك الدرجات اللونية باستخدام عناصر مضافة تساعد على أكسدة المادة، إلى جانب عمليات الحرق والطرق والحت وإعادة الأكسدة واللصق، وإضافة خامات لونية جاهزة لتُكسب الشكل صورته النهائية مشتملة على إيقاع بصري جميل.

**السّجل: ما أهم تجليات نشاطك في الذهاب بالفن نحو الأطفال.**

- اهتمامي كفنان بالطفل مرّ بمرحلتين؛ الأولى وكنت متأثراً فيها بكوني أباً. فرعايتي لأطفالي حرّك عندي إحساساً بالطفولة واحتياجاتها. هذا دفعني إلى خوض تجربة إصدار مجلة للأطفال في أواخر الثمانينيات. فأنتجت مجلة الفنان الصغير **إبراهيم**، ثم مجلة **ياسمين**، وانتهيت بمجلة **علمني**. لقد أوليت اهتماماً كبيراً لإنتاج قصص تعليمية مصوّرة للأطفال تستفز عقولهم على التفكير. ولمّا لم أتمكن من تجاوز مصاعب إنتاج مجلات الأطفال وتأمين تكاليفها توقفت.

**السّجل: وماذا عن المرحلة الأخرى؟**

- هي التوجه للأطفال لتعليمهم الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها. وأنفّذ هذا المشروع مع أمانة عمّان الكبرى، من خلال ورش عمل فنية للأطفال في الفئة العمرية 10-17 سنة. تشارك المجموعة الواحدة من الأطفال في ورشتي عمل، كل ورشة من ثلاث ساعات. وتعقد الورش أيام السبت في مكتبات الحدائق الموزعة داخل حدود أمانة عمّان. موضوع الورش هو تعليم الأطفال حرفة إعادة تدوير المستهلكات الملقاة من علب وكرتون وبلاستيك وغيره، إما في اتجاه جمالي يتمثل في صنع وردة أو سمكة مثلاً، أو في اتجاه عملي يستهدف صنع مزهرية أو مقلمة أو حقيبة أو ما شابه ذلك.

**السّجل: كيف يمكن أن تخلق علاقة إيجابية دائمة بين الطفل والبيئة؟**

- هذا ما نطمح إليه، لكن يجب أن نعترف أنه في الحقيقة تحدٍ صعب. لقد طوّرت صنع نموذج دافع للطفل لإقامة علاقة تفاعلية مع المحيط البيئي، مثال ذلك عش العصفور أو غيره من الطيور، الذي نجهزه من علب اللبن. وأتحدث هنا عن عش مرادف للحرية وليس عن قفص مرادف للحبس. فإذا هيّأنا العش في مكان مناسب، فبقليل من التأني وطول البال، يستطيع الطفل أن «يصادق» العصفور و«يستدرجه» إلى الدخول إلى العش، من خلال وضع طعام له وماء في مكان ظاهر على مسافة من العش، وبعد أن يتعود العصفور على أخذ طعامه من هذا المكان، يتم تقريب الطعام على مراحل حتى يلاصق العش.

تصوير: برايان سكانل

**السّجل: ما أنسب الوسائل لإدامة هذه الأنشطة التعليمية للأطفال؟**

- على صعيد أمانة عمان، طُلب إلي إعداد منهاج تعليمي يأخذ طابع حرفي للأطفال في إعادة التدوير، وأنا أعمل على هذا المشروع الذي يحتاج إلى شرح مرفق بالصور عن مراحل صنع منتجات جديدة من المستهلكات، حتى يصبح ممكناً توسيع نطاق جمهور الأطفال المستهدف من خلال مدربين ليسوا بالضرورة فنانين. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المنهاج قبل نهاية العام. وفي هذا السياق، أعطيت محاضرات لمدراء ومديرات الحدائق حول تعليم الأطفال إعادة التدوير. من جهة أخرى، طلب مني المتحف الوطني للفنون الجميلة تنظيم ورش عمل في المتحف للأطفال من فئات عمرية عدة تمتد من 8 سنوا إلى 17 سنة. كذلك بدأت تجربة جديدة في تقديم محاضرات لطلبة مدارس حول إعادة التدوير للمستهلكات كانت الأولى في مدرسة سحاب الثانوية.

**السّجل: هل هناك أشياء محددة تراعيها في تدريب الأطفال على إعادة التدوير؟**

- هناك مسألتان. الأولى هي الشرح للأطفال عن كيفية الاستخدام الآمن للمواد المستهلكة الملقاة، من الناحية الصحية، وبخاصة غسلها جيداً بالماء والصابون، إضافة إلى أسس الاستخدام الحذر للمقص والمشرط والمواد اللاصقة وأدوات القطع. أما الثانية فهي أنني لا أكتفي بتعليم الأطفال إعادة تدوير، بل أحرص على إعداد منتج حرفي جديد يتسم بالديمومة لأطول فترة ممكنة، لأنه بخلاف ذلك، نكون قد أدخلنا دورة إنتاج نفايات جديدة بسرعة.

**السّجل: كيف تقيّم دور المدرسة في تربية الأطفال فنياً؟**

- باختصار نحن بحاجة إلى منهاج تربوي فنّي يخدم عملية صقل الأحاسيس الفنية لدى الطفل، وهذه الأحاسيس تتفتح لديه في المدرسة. المدارس الخاصة تبذل جهداً في هذه الاتجاه، بينما المدارس الحكومية مظلومة. وفي كل الأحوال، فالمشكلة تبقى قائمة إن لم تنل مادة التربية الفنية حصصاً مساوية للمواد الأخرى مثل الرياضيات أو اللغة العربية. ثم ما الذي يمنع من تطوير التربية الفنية من رسم أو موسيقى في خدمة تعليم المواد الأخرى؟

**السّجل: مَنْ أبرز الأشخاص الذين أثّروا في حياتك؟**

- أولهم الفنان التشكيلي مهنّا الدرّة مؤسس معهد الفنون الجميلة بعمّان، وأول مدير له. عندما اطلع على رسومات لي قُبيل قبولي في المعهد، قال لي أنت ملوِّن جيد، لكن ضع هذا جانباً، وستجد بانتظارك منهاجاً أكاديمياً. الدرّة كان يدفع من جيبه الخاص لتوفير ما ينقصنا من مواد لا يستطيع المعهد أو نحن توفيرها. الشخص الثاني، هو مهندس الديكور محمد أبو تايه الذي عملت معه لمدة سنة بعد تخرجي، وتعلمت منه مبادئ التصميم وأساسياته. أما الثالث فهو نقولا دانتامارو، مهندس معماري وتصميم داخلي إيطالي، عملت معه ثلاث سنوات في الكويت قبل أن أضطر للمغادرة لأسباب صحية. تعلمت منه معنى التصميم الداخلي بوصفه مفهوماً هندسياً، وتعلمت الحداثة مع استخدام التقنيات الجديدة في تنفيذ الأعمال.■

# تعيين مدير جديد للشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي (JATS)

في احتفال خاص أقامته المجموعة الشرقية للاستثمار القابضة، تم الإعلان عن تعيين المدير العام الجديد للشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي، الكابتن سيف الطاهر، خلفاً للمهندس نصري نوار، وذلك اعتباراً من تاريخ الأول من شهر نيسان لعام ألفين وعشرة.

الكابتن سيف الطاهر له خبرة طويلة تزيد على أربعين عاماً في مجال الطيران، حيث كان يشغل منصب رئيس دائرة العمليات الجوية في الملكية الأردنية، وعُرف عنه بأنه طيار ماهر ومحترف وإداري من الطراز الأول في إدارة العمليات الجوية. وقام رئيس مجلس إدارة المجموعة وشركة جاتس الدكتور ماجد الساعدي بالترحيب وتقديم المدير العام الجديد إلى موظفي الشركة.

تعدّ الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي شركة رائدة ومتقدمة في مجال تدريب وإعداد طواقم الطيران في مجالات القيادة والسلامة الجوية والصيانة وفق أعلى معايير التدريب، حيث تمتلك حالياً أربعة أجهزة طيران تشبيهي (2 B-767 _ A-310 _ of A-320)، وسوف تقوم بإدخال جهازَي طيران تشبيهي من طراز B-737 وجهاز الطيران التشبيهي طراز امبرير في شهرَي تشرين الأول وكانون الثاني على التوالي.

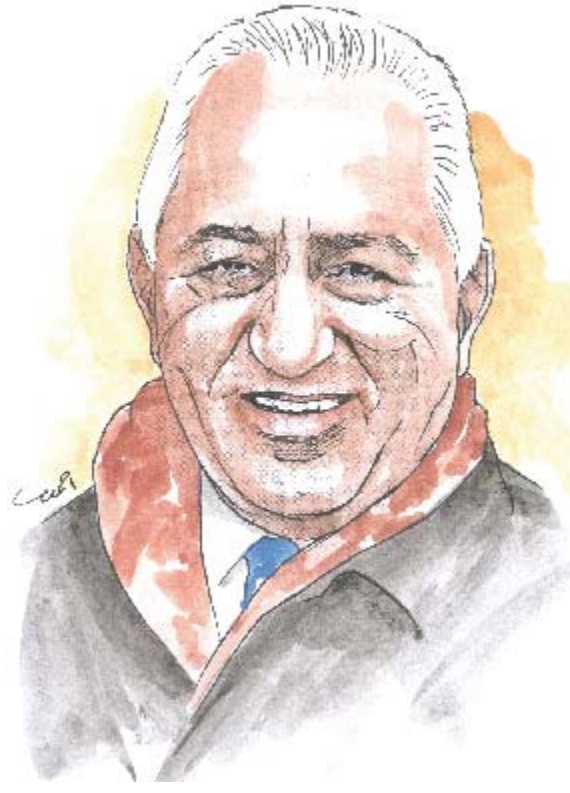

## «سياسي يتذكّر - تجربة في العمل السياسي» لجمال الشاعر:

# مرجع ممتع ومفيد في معرفة التاريخ الحديث للأردن

إبراهيم غرايبة

**يعرض جمال الشاعر في هذا الكتاب تجربته السياسية الممتدة منذ الأربعينيات حتى أواخر الثمانينيات، ثم يكمل استعراض المرحلة التالية في كتابَيه «خمسون عاماً ونيّف» و«دفاتر العمر- أوراق من رحلة الحياة والسياسة».**

**يتميز المرحوم الشاعر في مذكراته بغزارة الملاحظات والمعلومات، والمعرفة بالأحداث والأشخاص والقيادات السياسية في المراحل المختلفة، لذلك فإن كتابه -يُضاف إليه كتاباه الآخران- مرجع ممتع ومفيد في معرفة التاريخ الحديث للأردن والدول المجاورة، والتعريف بقادة العمل السياسي والعام الذين عرفهم الشاعر. وهو يقدم -رغم قسوته أحياناً- إضاءات كثيرة ومهمة حول تاريخ حزب البعث العربي الذي حكم في سورية والعراق وأدى دوراً مهماً في الحياة السياسية في الأردن.**

وُلد الشاعر في مدينة السلط العام 1928، وهو ينتمي إلى فرع من عائلة «المرجي» المستوطنة اليوم بشكل أساسي في بلدة الصريح، في محافظة إربد شمال البلاد، وكانت قد هاجرت قبل ذلك من بلدة سُوف، محافظة جرش. ويبدو أن «سوف» كانت محطة مهمة للعشائر في تحرّكها، وبخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما بدأت مرحلةُ الاستقرار وإعادة البناء التي مهدت لتشكيل الأردن المعاصر، وهي الفترة نفسها التي وفدَ فيها جدُّ الشاعر إلى السلط مع أفراد وعشائر كثيرة بدأت تعود إلى مواطنها الأصلية التي هُجرت منها بسب الغارات وعدم الاستقرار، أو تتحرك إلى مواطن ومراكز بدأت تنشأ بما يراعي متطلبات الزراعة والرعي والتجارة.

بعد تخرجه في الثانوية، انتقل الشاعر إلى بيروت لدراسة الطب في الجامعة الأميركية، وتخرج فيها العام 1951، ثم انتقل إلى إيرلندا لإكمال دراسته في تخصص الجراحة النسائية والتوليد، ليكون أول طبيب يمارس هذه المهنة في الضفة الشرقية العام 1960، وقد أمضى كما يروي، حياة مليئة بالمتع والمسرات من مغامرات نسائية وعاطفية، وسهرات حافلة يتخللها لعب الورق الذي أثقله بالديون التي لم يتخلص منها حتى العام 1991.

انخرط الشاعر في الحياة السياسية والحزبية التي كانت في عنفوانها، يقودها القوميون واليساريون، وبدأ رحلته مع الحزب القومي السوري، ثم انتقل إلى حزب البعث، ومن أساتذته ورفاقه أو شركائه في العمل السياسي في مواقع الزمالة والصداقة أو المسؤولية أو الذين عمل معهم مباشرة: جورج حبش، يعقوب زيادين، وصفي التل، خليل السالم، حمد الفرحان، أمين شقير، منيف الرزاز، ميشيل عفلق، سعدون حمادي، نايف حواتمة، سليمان النابلسي، عبد الحميد شرف، ليلى شرف، أكرم الحوراني، صلاح الدين البيطار، عبد الحميد السراج، علي أبو نوار، كمال ناصر وضافي الجمعاني.

اعتُقل الشاعر في أوائل الستينيات، وبعد الإفراج عنه لجأ إلى سورية وعمل فيها، ثم ما لبث أن عاد إلى عمان، وبقي قيادياً وناشطاً في حزب البعث حتى العام 1975، وظل عضواً في القيادة القطرية للحزب مع منيف الرزاز وأمين شقير، لكنّ خلافاً كبيراً دبّ بينه وبينهما جعله يستقيل من القيادة، ثم من الحزب، لينصرف إلى حياته المهنية والشخصية أو العمل العام بعيداً عن الحزب، بل إنه تحول إلى الوسط والليبرالية.

يلاحظ الشاعر أن السياسيين العرب بعامة، والبعثيين بخاصة، يفضّلون المكاسب والمواقع المريحة، وأن البعثيين الأردنيين يفضّلون أن يكونوا تابعين، وألاّ يبادروا أو يلعبوا دوراً مهماً في حياة حزب البعث القومية.

من القصص المحزنة التي يرويها، قصة محام مستقل في إربد كان غنياً جداً، وقد دعمه شبّان البعث في المنطقة، وكان الشاعر يعمل طبيباً هناك، وقد أدت العلاقة الطيبة معه إلى انضمامه إلى حزب البعث، ثم لجأ إلى سورية العام 1957، لكنه عومل بازدراء هناك وتعرض للاستغلال، وتسببت علاقته بالحزب في ضياع ثروته الكبيرة، وانتهى به المطاف مريضاً بالسرطان في عمّان لا يقوى على تكاليف العلاج.

**يتميز الشاعر في مذكراته بغزارة الملاحظات والمعلومات، والمعرفة بالأحداث والأشخاص والقيادات السياسية في المراحل المختلفة.**

في العمل السياسي، بعد مرحلة اليسار، شارك الشاعر في تأسيس التجمع الديمقراطي الوحدوي، ثم اندمج التجمع مع حزب الوحدويين الديمقراطيين بقيادة أنيس المعشر، والحزب الديمقراطي الوحدوي بقيادة محمد العوران، وتشكّل من تلك الأحزاب: حزبُ وعد، الذي اندمج بدوره مع تسعة أحزاب أخرى في الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يرأسه عاكف الفايز، وأمينه العام عبد الهادي المجالي، لكن الشاعر والفايز استقالا في مرحلة مبكرة، تبعهما عبد الرؤوف الروابدة رئيس حزب اليقظة.

انخرط الشاعر أيضاً في محاولة تأسيس حزب سياسي أو تيار وطني عريض، بالمشاركة مع عبد الرزاق طبيشات وسمير الحباشنة وعوني فاخر ونائلة الرشدان وأنور الحديد، وجرت محاولة أخرى مع أحمد عبيدات وطاهر المصري، وثالثة مع طاهر المصري وأنور الحديد وعبد الرزاق طبيشات. وهو يلاحظ في كتابه أن طاهر المصري كان متردداً. وجرت محاولات عدة لجمع التيار الليبرالي ليكون حزباً قوياً ينافس الحركة الإسلامية، وفشلت جميع المحاولات، ثم تحولت الفكرة إلى صالون سياسي يُعقد في بيته بمشاركة نحو ثلاثين شخصاً.

يرد الشاعر أسباب الفشل إلى التعصب للرأي والفردية، والتبعية لجهات خارج الحدود، وإلى أن القوى الرئيسية الفاعلة في البلد غير متحمسة للمشروع، ويخلص إلى القول وهو «مرتاح الضمير»، إن حزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع جمال عبد الناصر وفئات أخرى، أسهموا في تدمير المنطقة العربية.

يرى الشاعر أن حزب البعث في الأردن لم يستوعب المعاني الكبيرة للثورة العربية الكبرى التي ينتمي إليها، وقد اندفع البعثيون بالاتجاه القومي متجاوزين الأسس الحضارية ودور الإسلام في بناء الوجود القومي نفسه، ومتجاوزين المشاعر الدينية نفسها، وفي المقابل فإن الإسلاميين في مرحلة صعودهم وقعوا في الخطأ نفسه عندما تنكّروا للمشاعر القومية الأصيلة لدى الشعب، وأغفلوا حق المواطن في التطلع إلى الفكر الإنساني المعاصر لتحقيق طموحاته في التقدم.

عندما عاد الشاعر إلى عمّان من بيروت بعد أن أنهى دراسته في الطب العام 1951، كانت الحياة السياسية في البلاد تشهد حيوية عظيمة: الأحزاب السياسية مثل الوطني الاشتراكي، الشيوعيين، البعثيين، القوميين العرب، القوميين السوريون، والنقابات

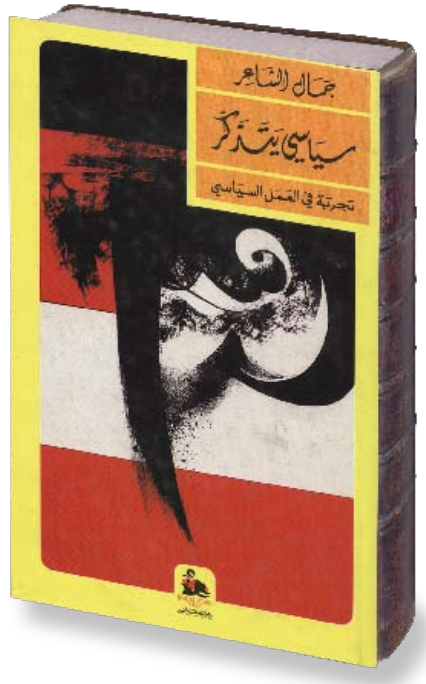


**جمال الشاعر: سياسي يتذكّر - تجربة في العمل السياسي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987**

المهنية الآخذة بالتشكل والصعود أيضاً. وكان عبد اللّه الريماوي وعبد اللّه نعواس قد شكلا حزباً سياسياً مستقلاً عن دمشق سُمّي «حزب البعث»، ونجح كلاهما في الانتخابات النيابية التي جرت العام 1951.

وبعد أحداث 1957، غادر الشاعر إلى سورية، لكنه اضطر للانتقال إلى بيروت العام 1960 بسبب ملاحقة الأجهزة الأمنية السورية له. وكانت حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي صدمة كبيرة للسياسيين الأردنيين بأطيافهم المختلفة. وقد التقى الشاعر الملكَ حسين في ذلك الوقت، ونصحه منيف الرزاز قبل اللقاء أن يخبر الملك أنه لم يعد مهتماً سوى بعمله الطبي، ويبدو أن هذا الأمر ضايق الملك كما صرح للشاعر في ما بعد، فقد قابله الملك بصفته السياسية وليس الطبية، وأخيراً عاد الشاعر إلى عمّان بمساع بذلها وصفي التل، لكنه سرعان ما اعتُقل بعد أيام قليلة من عودته.

كان حزب البعث شهد انشقاقاً كبيراً العام 1959 بين عبد اللّه الريماوي ومنيف الرزاز، وبمجيء وصفي التل إلى الحكم العام 1962، أتيحت فرصة واسعة للمشاركة السياسية في الأردن، وكان الملك حسين ووصفي التل متحمسَين لتعاون الشباب الوطني في بناء البلاد، وألا يظلوا في موضع الاتهام، لكن قيادة البعث أحجمت عن المشاركة استجابةً لمواقف سياسية خارجية، ولكن بعثيين شاركوا في الانتخابات مثل المحامي ياسر عمرو وأحمد خريس، اللذَين نجحا في الوصول إلى البرلمان، لكنهما فُصلا من الحزب.

وفي العام 1963 اعتُقل عدد من البعثيين، من بينهم الشاعر، الذي أمضى في سجن الجفر خمسة أشهر، ثم نُقل إلى عمّان لثلاثة أشهر. وكان من بين المعتقلين منيف الرزاز وأمين شقير، ويبدو أنه -وكما يحدث عادة- تشكلت لدى الشاعر في السجن أفكار جديدة عن ضرورة العمل العلني بدلاً من السري. ومن طرائف ما يلاحظ الشاعر، ذلك التناقض لدى كثير من الحزبيين، بين ما يقولونه وبين ما يؤمنون به. واكتشف الشاعر أنه لم يعد قادراً على الاقتناع الحقيقي بالأفكار والالتزام بالاجتهادات السائدة، فأرسل من السجن عن طريق سليم البخيت رسالةً إلى الملك، وأطلق سراحه.

وكان مؤتمر القمة العام 1964 فرصة لعلاقات عربية جديدة، وقد حاول الشاعر بتفويض من الملك إجراء مصالحة مع سورية، والتقى بالفعل صديقه رئيس الوزراء السوري صلاح الدين البيطار، وسُمي سعد الأسطواني سفيراً لسورية في عمّان، وفي خطاب الاعتماد الذي ألقاه السفير، أشار إلى مرجعية الثورة العربية الكبرى لحزب البعث، فأعجب الملك كثيراً بالخطاب، لدرجة أن الأسطواني اغرورقت عيناه بالدموع بفعل تأثره العميق باللقاء.

وبعد حرب 1967 نشط السياسيون في الأردن، وتحرك البعثيون أيضاً للتفتيش عن إمكانات العمل العام والمساهمة في إعادة بناء المعنويات. بعد ذلك ألقى العمل الفدائي بظلّه على البلاد، و»اختلط الحابل بالنابل» كما يقول الشاعر، وفي تلك الأجواء وما تبعها من تداعيات نشأ الاتحاد الوطني الأردني، وفي العام 1975 أعلن الشاعر عن قطع علاقته بحزب البعث، وعُين عضواً في المجلس الوطني الاستشاري العام 1978، وعمل أيضاً وزيراً في حكومة الشريف عبد الحميد شرف، ثم في حكومة خليفته قاسم الريماوي.

يخلص الشاعر في نهاية كتابه، إلى أن الأجيال المتلاحقة من الشبان أصبحت أقل استعداداً لما يُطرح أمامها من شعارات وبرامج من القيادات السياسية، وبخاصة في القضايا الكبرى مثل الوحدة والتحرير، لكن هذه الأجيال التي تتسع قواعدها عاماً بعد عام، وتتعمق ثقافتها وتجربتها، أصبحت تكرس جهودها للمساهمة في البناء المتين لمؤسسات الوطن. ■

### نجمة الأوسكار ساندرا بولوك:

# جائزتا أفضل ممثلة وأسوأ أداء بفارق يومَين

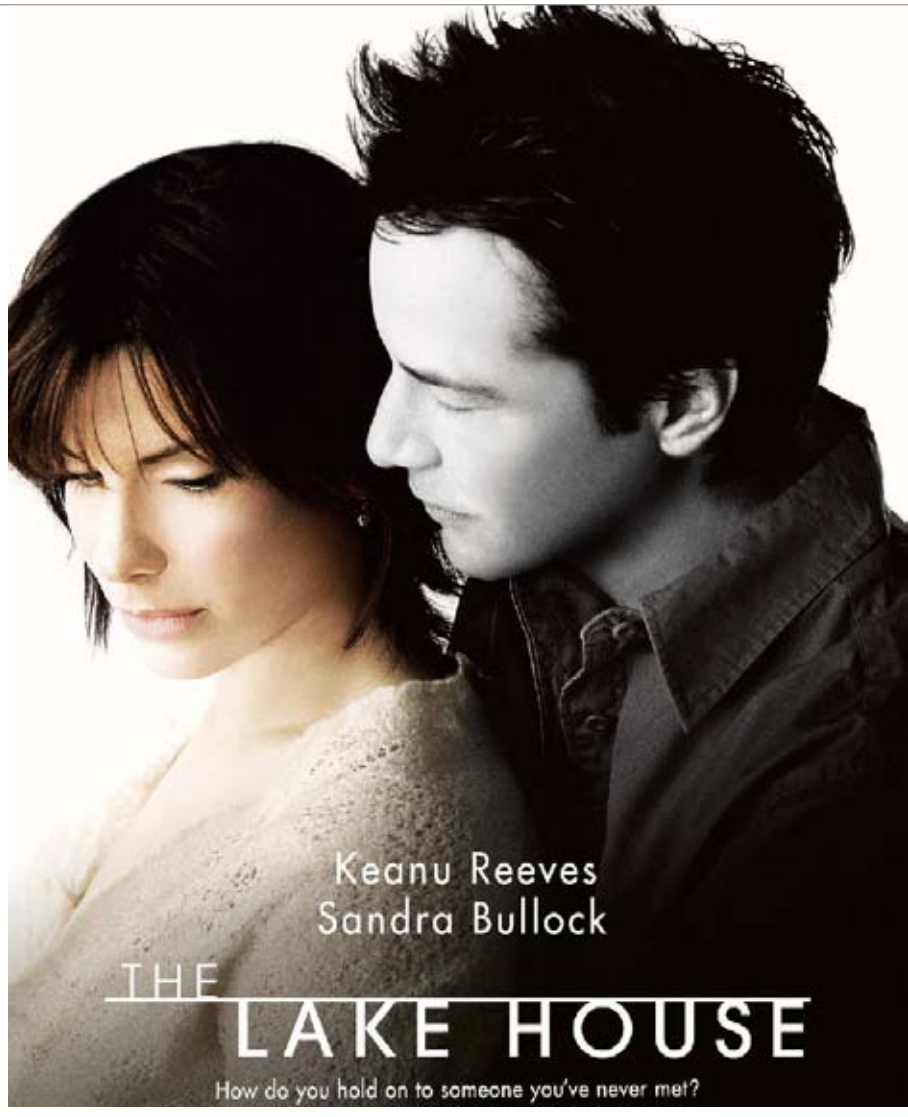


محمود الزواوي

تـَوّجت النجمة السينمائية ساندرا بولوك مشوارها السينمائي بفوزها العام الجاري بجائزة الأوسكار لأفضل ممثلة في دور رئيس عن فيلم «الجانب المظلم» **The Blind Side**، متفوقة في ترشيحها الأول لجائزة الأوسكار على أربع منافسات قويات في مقدمتهن صديقتها الممثلة القديرة ميريل ستريب.

فازت بولوك عن هذا الدور بثلاث جوائز سينمائية أخرى، هي جائزة الكرات الذهبية، وجائزة رابطة الممثلين السينمائيين الأميركيين، وجائزة رابطة نقاد السينما الأميركيين. ومن المفارقات أن بولوك رفضت قبول أداء دور البطولة في هذا الفيلم ثلاث مرات، لأنها لم ترغب في أداء دور سيدة مسيحية متزمتة. ومن حسن حظها أنها عادت وغيّرت رأيها وقبلت الدور الذي جلب لها أرفع الجوائز السينمائية.

هذه الجوائز ليست سوى جزء من قائمة طويلة من الإنجازات السينمائية لهذه الممثلة التي رُشحت على مدى خمس عشرة سنة لما مجموعه 68 جائزة سينمائية، وفازت بـ37 جائزة تشمل خمساً من جوائز «خيار الشعب» الأميركية بين العامين 1996 و2010. ويتم اختيار الفائزين في تصويت شعبي يُجرى في الولايات المتحدة سنوياً في مجالات السينما والتلفزيون والموسيقى.

من الإنجازات الأخرى التي حققتها بولوك، أنها تحتل المركز الثالث في الأجر بين نجمات هوليوود بعد الممثلتين جوليا روبرتس وكاميرون دياز، حيث بلغ أجرها 17,5 مليون دولار عن فيلم «مس كونجينياليتي» الذي أُنتج لعام 2000، وقد بلغت الإيـرادات العالمية الإجمالية لأفلام بولوك على شباك التذاكر 3,1 بليون دولار.

وُلدت بولوك في مدينة آرلنجتون بولاية فرجينيا في ضواحي العاصمة واشنطن لأسرة فنية، حيث كانت والدتها ألمانية الأصل مغنية أوبرا، وكان والدها مختصاً في التدريب على أصول الغناء. وأمضت بولوك سنوات طفولتها في التنقل بين ولاية فرجينيا وألمانيا التي عاشت فيها سنوات عدة. ورافقت والدتها في جولاتها الغنائية في أوروبا والولايات المتحدة، وشاركت في عدد من عروض الأوبرا مع والدتها في فرق الأطفال الغنائية، كما درست في طفولتها الفنون الصوتية ورقص الباليه. وساعدتها خلفيتها الغنائية في ما بعد على أداء أدوارها السينمائية الغنائية، مثل فيلم «الشيء الذي يسمى الحب»، 1993، الـذي أدّت فيه دور مطربة للأغاني الريفية الأميركية، وقامت بتأليف إحدى أغنياته وتلحينها وغنائها.

أظهرت بولوك ولعاً بالتمثيل منذ الطفولة، وظهرت في العديد من الأعمال المسرحية في المدرسة الثانوية بعد أن عادت أسرتها من ألمانيا واستقرت في فرجينيا. وواصلت نشاطها المسرحي خلال دراستها بجامعة إيست كارولينا الواقعة في ولاية نورث كارولينا. ثم عقدت العزم على احتراف التمثيل، فتوجهت إلى نيويورك، عاصمة المسرح الأميركي التي تحتضن مسارح **برودواي** الشهيرة، حيث سارت على خطى عشرات الآلاف من الممثلين والممثلات الأميركيين الذين توافدوا على تلك المدينة على مر العقود، بحثاً عن العمل في ميدان التمثيل، والذين حالف الحظ بعضهم بتحقيق الشهرة والنجومية في عالم السينما بهوليوود الواقعة على الجانب الآخر للولايات المتحدة، مروراً بمسارح **برودواي**.

مرت بولوك بمراحل الكفاح التقليدية التي سبقها إليها غيرها من الممثلين والممثلات، بدءاً بالعمل نادلةً في مطاعم نيويورك وسوى ذلك من أعمال متواضعة، وتحيُّن الفرص للظهور في إعلانات تلفزيونية وأدوار مسرحية قصيرة وتلفزيونية ثانوية، كما فعلت قبلها ممثلات مرموقات مثل جوليا روبرتس وميريل ستريب، قبل الوصول إلى أدوار البطولة في المسارح المحلية ومن ثم الانتقال إلى مسارح **برودواي**.

أدركت بولوك خلال تلك المرحلة أهمية مواصلة تعليمها الأكاديمي في حقل التمثيل، فالتحقت بمعهد **نيبرهود بليهاوس** الشهير بنيويورك. وظهرت خلال ذلك في عدد من الأفلام الطلابية التدريبية، ثم في سلسلة من المسرحيات، كما ظهرت في باكورة أفلامها، وهو فيلم الحركة والمغامرات «رجال المشنقة» العام 1987. وأثار أداؤها في مسرحية «لا وقت محدداً» اهتمام المخرج ألان ليفي الذي أسند لها دوراً في فيلم الخيال العلمي التلفزيوني «المواجهة البيونية: رجل الستة ملايين دولار والمرأة البيونية» العام 1989.

قررت بولوك الاستقرار في هوليوود، وقامت بسلسلة من الأدوار المساعدة في عدد من الأفلام المستقلة، وببطولة المسلسل التلفزيوني «الفتاة العاملة» في العام 1990. وكان من أوائل أفلامها التي أثارت اهتمام النقاد فيلم الخيال العلمي «رجل التدمير» الذي عُرض العام 1993. إلا أن الـذي جلب لها الشهرة والنجومية كـان فيلم الحركة والمغامرات «سرعة» للمخرج الهولندي يان دي بونت، الذي عُرض العام 1994. هذا الفيلم هو أكثر أفلام بولوك نجاحاً على شباك التذاكر، حيث بلغت إيراداته العالمية الإجمالية 350 مليون دولار. ومن المفارقات أن

معظم أصدقاء بولوك ومعارفها نصحوها بعدم قبول دورها في هذا الفيلم، لأنه كما قالوا لها ليس سوى «فيلم حافلة»، وذلك في إشارة إلى المطاردة السريعة للحافلة الملغومة طوال عرض الفيلم. واقترن النجاح الجماهيري لهذا الفيلم بنجاحه الفني، حيث فاز بأربع عشرة جائزة سينمائية، بينها اثنتان من جوائز الأوسكار.

ثبّتَ فيلم «سرعة» وسلسلة من الأفلام الناجحة الأخرى التي تلته، مكانة ساندرا بولوك منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي بوصفها واحدة من كبار نجمات هوليوود ومن أعلاهن أجراً. من أبرز تلك الأفلام: «فيما كنت نائماً» 1995، «الشبكة» 1995، «وقت نضيعه» 1996، وفيلم الرسوم المتحركة «أمير مصر» 1998، «28 يوماً» 2000، «مس كونجيليانيتي» 2000، «تصادم» 2004، «منزل على البحيرة» 2006 و«الهاجس» 2007. وتخلل هذه السلسلة السينمائية صدور فيلمين مكمّلين لفيلمي «سرعة» و«مس كونجيليانيتي» هما كل من فيلم «سرعة: التحكم في سفينة الاستجمام»1997، و«مس كونجيليانيتي: مسلحة ورائعة» 2005، إلا أن هذين الفيلمين لم يرقيا إلى مستوى الفيلمين الأصليين، ويمكن عدّهما فيلمين استغلاليين للفيلمين لهما.

خاضت بولوك ميدان التأليف والإخراج السينمائي العام 1989 في الفيلم الروائي القصير «إعداد الساندويشات» الذي تقاسمت بطولته مع الممثلين ماثيو ميكاني وإريك روبرتس. وقالت في مقابلة عن تجربتها الوحيدة في الإخراج إنها أخرجت هذا الفيلم لتجريب هذا المجال، وخلصت إلى أنها في حين تتمتع بالإنتاج والتمثيل فهي لا تتمتع بموهبة القيادة اللازمة للإخراج السينمائي. وتملك بولوك شركة للإنتاج السينمائي والتلفزيوني منذ العام 1996، أنتجت أكثر من 12 عملاً سينمائياً وتلفزيونياً.

بلغت أفلام بولوك ذروة نجاحها في العام 2009 الذي قدمت فيه ثلاثة أفلام، هي: «الجانب المظلم»، «العرض» و«كل شيء عن ستيف». وقد جمع الفيلمان الأول والثاني بين النجاح الفني والجماهيري، وحصدا مجتمعَين أكثر من 600 مليون دولار على شباك التذاكر. لكن الفيلم الثالث لم يحقق أي نجاح يُذكر.

نتيجة لذلك أصبحت بولوك أول ممثلة تفوز في العام نفسه بجائزة الأوسكار لأفضل ممثلة في دور رئيس عن فيلم «الجانب المظلم» وتُمنح جائزة «رازي» لأسوأ أداء تقوم به ممثلة عن فيلم «كل شيء عن ستيف». ومع أن معظم ممثلي هوليوود الذين يُمنحون جائزة رازي يمتنعون عن حضور الحفلة التي تقدَّم فيها هذه الجائزة، فقد حضرت بولوك -المعروفة بتواضعها وبخفة ظلها وحيويتها وحدة ذكائها- تلك الحفلة، واستلمت الجائزة برحابة صدر قبل فوزها بجائزة الأوسكار بيومين فقط.

بعد مرور أسبوع على فوز بولوك بجائزة الأوسكار، تعرّض زوجها رجل الأعمال والممثل جيسي جيمس لفضيحة كبرى حين أعلنت نساء عدة أنهن كن عشيقاته خلال فترة زواجه المستمرة منذ أربع سنوات ونصف السنة من بولوك. وقد أدى ذلك إلى انفصالها عن زوجها الذي قدّم لها اعتذاراً علنياً على خيانته الزوجية. ومن المفارقات أن بولوك كالت المديح لزوجها وعَزَت إليه الفضل في تحقيق جزء كبير من نجاحها قبل أسبوع واحد فقط من انفصالهما عند استلامها جائزة الأوسكار. ويثير توقيت الإفشاء بهذه العلاقات الجنسية من عشيقات زوج بولوك بعد مرور أسبوع على فوزها بجائزة الأوسكار بعض التساؤل، وكأنهن كنّ ينتظرن فوزها بتلك الجائزة قبل أن يفضحن زوجها على الملأ.

يشار إلى أن ساندرا بولوك معروفة بخدماتها الاجتماعية والإنسانية وتبرعاتها السخية للمنظمات الخيرية والقضايا الإنسانية، وقد قدمت ملايين الدولارات لمنظمة الصليب الأحمر ولمساعدة ضحايا الموجة المدية **تسونامي** في آسيا وضحايا الإعصار **كاترينا** في مدينة نيو أورليانز بولاية لويزيانا، وضحايا الزلزال في هايتي. وقد قُدّرت ثروتها الشخصية في العام 2007 بأكثر من 85 مليون دولار. وهي تملك منازل في عدد من الولايات الأميركية، كما تملك سلسلة من المطاعم.■

## مسرحية «سجون»:

# استثمار فيزيائية الجسد

تبدأ الأغـلال منذ لحظة الـولادة، تتشعب وتتكاثر، ليجد المرء نفسه محاصَراً بها، غير قادر على الانفكاك منها، والانعتاق في فضاء حر.

هذه هي الثيمة التي تتناولها مسرحية «سجون»، من تأليف مفلح العدوان وإخراج مجد القصص، مشرعةً الكوى على دلالات السجن وتجلياته، سواء على صعيد علاقة الفرد بذاته، أو علاقته بمحيطه، عبر استثمار فيزيائية الجسد التي شكلت لوحات درامية مبهرة في العرض.

المسرحية التي افتتحت عروضها في 16 نيسان/إبريل 2010 برعاية أمين عام وزارة الثقافة جريس سماوي مندوباً عن الأميرة ريم علي، على المسرح الرئيسي في المركز الثقافي الملكي، استُهلت بلوحة تمثل الولادة، والمحاولة الأولى للانعتاق من رحم الأم، إذ يتململ الجسد ضاغطاً على الجدران وضارباً الأغلفة ليشق طريقه عبر بصيص الضوء، وهنا يبدأ الجسد حياته القسرية على الأرض.

بعدها، تتوالى اللوحات المشهدية، وتتوالى معها السجون، بالإيقاع نفسه: سجن السياسية، وسجن الاحتلال الذي يمارس سطوته فيقهر الشعوب الضعيفة ويسحق أحلامها، سجن الأسرة والعلاقة المرتبكة بين أفرادها، سجن المدرسة والقمع الذي يمارسه الأستاذ على الطالب، سجن الأنوثة الذي تشيده السلطة الذكورية... ثم يبدأ السجان (أدى الدور أديب الدرهلي) رواية تفاصيل سجنه، كاشفاً أنه الوحيد الذي يملك المفاتيح التي تحرر الآخرين من سجونهم، ومحرّضاً الجميع على البوح الذي هو الطريق الوحيدة للخلاص، وكسر جدران الصمت.

في تلك اللحظات، يتململ الجميع ويحاول كل منهم العثور على مفتاحه بالحديث عن معاناته، وتقديم اعترافاته، فيلتقي الطفل والشاب والشيخ، ساعين لشق الجدار وتمزيق الأغلال، كي يجد النور طريقه إليهم.

الـراوي هنا لا يحتكر الحقيقة، بل يتيح للجميع أن يتقاسموها، لذا تتوزع الحوارات بين الممثلين، شهوداً وضحايا، يرسم كلٌ منهم صورة لعلاقته بالسجون المختلفة التي يعزز أحدها الآخر، ما جعل أحاديثهم جزءاً لا يتجزأ من البناء الفني للعرض.

وإذ استهلت المسرحية بمشهد الولادة، أول مواجهة للسجن يقوم بها الإنسان، فإنها تنتهي بمشهد موت الراوي وغيابه في سجن القبر. عند ذلك تتعالى الأصوات وتتمرد على سجونها من أجل خلق حياة حرة خالية من السجون التي شارك كل واحد في صناعتها وإحكام أقفالها.

تقول المخرجة في حديث لـ**السجل**: «على كلٍ منا أن يبدأ بالأسئلة؛ ما هي سجوني، وكيف أتخلص منها؟ فالحل يكمن بيد كل فرد منا»، وتوضح أن هذا العمل ينتمي للمسرح التجريبي، إذ يقوم على تفكيك الـحوارات وتشظيتها وتوزيعها على الشخصيات، واستثمار تقنيات وحركات الجسد عبر الباليه والرقص المعاصر والحركات اليومية الممسرحة بالإضافة إلى الحركات التجريدية، مع التركيز على مفردة المشي التي تم تقديمها بأشكال متنوعة.

وبهدف وضع المشاهد في أجواء السجن، استخدمت القصص مفردة الإيقاع، التي هي «لغة التخاطب في السجون؛ فالطرقة الواحدة مثلاً تعني حـرف الألـف، والطرقتان حرف الباء..»، كما استخدمت أيقونة المرآة التي سببت للحضور انزعاجاً غير خافٍ، وهو «أمر مقصود»، بحسب ما ترى المخرجة، مضيفةً: «أردت أن يعيش المشاهد، ولـو للحظات، معاناة المساجين الذين يتعرضون لضوء الكشافات الباهر الذي يُفقدهم القدرة على الإبصار».

أدى أدوار المسرحية التي أنتجتها وزارة الثقافة بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى وفرقة المسرح الحديث: أديب الدرهلي، لارا صوالحة، أحمد الصمادي، أريج الجبور، سارة الحاج، عبير عواد، محمد عوض، موسى السطري ونبيل سمور. التأليف الموسيقي لوسام قطاونة، والكرويغرافيا لدينا أبو حمدان.■

## مهرجان عمان للرقص المعاصر:

# الجسد يحكي لغته

اكتظت صالات مركز الحسين الثقافي ومَرافقه بالجمهور الذي قَدِمَ لمشاهدة فعاليات مهرجان عمان للرقص المعاصر، الذي أطلقه المركز الوطني للثقافة والفنون-مؤسسة الملك الحسين، بالتعاون مع ملتقى «شبكة مساحات»، خلال الفترة 20 – 27 نيسان/إبريل 2010.

تناولت العروض المشاركة في المهرجان، قضايا إنسانية من مثل الحرية، صراع الخير والشر، وعبّرت عن هواجس الذات وعلاقتها بمحيطها.

حماسة الجمهور ارتفعت وتيرتها منذ العرض الأول في الافتتاح الذي اشتمل على وصلتين: «صفحة ضائعة» و«أوقف الساعة»، من إخراج يوشيكو شوما بالتعاون مع عدد من الفنانين الأردنيين، وفرقة مسك التابعة للمركز الوطني للثقافة والفنون وعدد من طلبة **كنجز أكاديمي**.

تتابعت العروض في ليلة الافتتاح، بحضور أمين عمان عمر المعاني، والسفير الياباني تيبسو شيو كوتشي، والسفير البريطاني جيمس وات، وفنانين وموسيقيين، بعرض مزدوج موجّه للعائلة، حمل الجزء الأول منه عنوان «لا شيء»، وهو من أداء فرقة **لينجا** السويسرية، والثاني بعنوان «بافلوفا» لفرقة **ماتيلد مونييه** من فرنسا.

من بين فعاليات المهرجان، قُدّم أداء راقص بعنوان «المغامرة الجريئة» من تصميم سارة كريستوفيرسن من النرويج، إضافة إلى عرض «الحدود» من تصميم نينا هافت من الولايات المتحدة الأميركية، الذي حضره طلبة مدارس وأطفال من قرى **SOS** ومبرة أم الحسين.

هذا العرض عدّته مديرة المركز الوطني للثقافة والفنون لينا التل، إضافة نوعية على فعاليات المهرجان، في ظل «افتقار الدول العربية لمثل هذا النوع من المسرح الموجّه للطفل»، الذي يوظف حركات الجسد والتمثيل والرسوم المتحركة والفيديو.

عُقدت على هامش هذا العرض، ورشة عمل لفنانين متخصصين بمسرح الطفل، اقترحت تنفيذ مشروع مستقبلي بين الفرقة النرويجية والمركز الوطني، مما سيكون له «وقع في نفوس الأطفال المشاركين، ودور في تغيير الفكرة السائدة عن الرقص، الذي يعدّ اليوم من علوم الجمال، وله طرقه وأساليبه التي تؤتى عبر الدراسة والتدريب»، بحسب التل.

من هنا، تتمنى التل أن يصبح الرقص المعاصر ضمن المناهج التعليمية في المدارس، بما «يفتح الآفاق لخيال الطفل، ويعلمه أهمية العمل الجماعي، ويهذب نفسه ويقوّم سلوكه».

الجديد أيضاً في دورة المهرجان الأخيرة، عرضٌ لمجموعة «تكوين» التي تشارك للمرة الأولى في الأردن، وتضم مصممين وراقصين من فلسطين ولبنان والأردن قدّموا أربع لوحات متنوعة، في مقر المركز الوطني للثقافة والفنون.

المهرجان كشفَ عن غنى عالم الرقص الساحر، متعدد الألوان، واستُخدمت فيه لغة الجسد وطاقته التعبيرية، ومُزجت الفنون البصرية مع أشكال الرقص المختلفة.

مديرة المهرجان رانيا قمحاوي، أرجعت في حديثها لـ**السجل**، أسباب الإقبال على العروض، إلى «ما يحمله المهرجان من تجديد يتجاوز مفهوم الرقص المتعارف عليه، سواء الباليه أو الرقص الشعبي».

وترى قمحاوي أن الرقص المعاصر «يطرح أفكاراً ومفاهيم تخاطب فضاءنا الإنساني بالتركيز على الإيقاع والحركة اللذين هما جزء من تكويننا البشري القائم على حركة المشي»، لافتةً إلى أن الناس بدأوا يدركون أنه «فن يستحق الاهتمام»، وهو ما كسر الحاجز، فبات الحضور يستشعرون المتعة في ما يقدّم.■

## ملتقى حكايا:

# إعادة الاعتبار لوسيلة التواصل الأولى

للعالم الثالث على التوالي، ينطلق ملتقى «حكايا» الذي ينظمه مسرح البلد، مركّزاً على وسيلة التواصل الأولى بين الناس الأكثر عمقاً وحميمية، ومعيداً الاعتبار للحكاية ودورها في التعليم والتعلّم.

تتوزع أنشطة الملتقى الذي تبدأ فعالياته مطلع أيار/مايو 2010، وتستمر على مدار أسبوع، لتشمل ما يزيد على خمسة عشرة موقعاً داخل عمّان وخارجها، يُستضاف فيها حكواتية من الأردن ودول أخرى، ويجري خلالها عرض أفلام، وعقد لقاءات متخصصة وإقامة ورش عمل للأطفال والحكواتيين الشبان.

يشارك في الملتقى الحكاء المعروف سيد الضوي من مصر، الذي يسرد مقاطع من ملحمة السيرة الهلالية في مسرح البلد. وخلال تواجده في الأردن، يرافقه مجموعة من الشبان الحكواتيين المحترفين والهواة للاطلاع على تجربته والاستفادة منها، ثم ينتقل الضوي إلى مدينة البترا للتجاور مع الحكواتيين البدو الذي يعيشون في المنطقة.

كما يشتمل البرنامج على ورش عمل للأطفال، وندوات للمعلمين والمدربين، وافتتاح سوق الحكايات الذي يتيح الفرصة للشبان ليسردوا حكاياتهم الشخصية وقصصهم. كما تُعرض أفلام تنتمي لسينما الحكايات، بالإضافة لعرض كتب وتقديم قراءات مختارة منها.

يتخلل فعاليات الملتقى إطلاق شبكة «حكواتية بلا حدود»، وهي شبكة متوسطية تجمع حكواتية تقليديين، مسرحيين، مدربي فن الحكي، مجموعات تعنى بالحكي، فنانين يعتمدون الحكاية أساساً لعملهم، جامعي التاريخ الشفهي، وكتّاباً معنيين بالحكاية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما تقدم مؤسسة «أزكى دنيا»، معرضاً للكتاب يتضمن العديد من الكتب المبنية على حكايا الناس وقصصهم وكتب السير الذاتية.

يشكل ملتقى حكايا، كما توضح سيرين حليلة، من الملتقى التربوي العربي (شبكة «حكايا»)، لبنة أساسية في تسليط الضوء على أهمية «الحكي»، وهو يؤسس ويعمق لمفهوم الشراكة ما بين المؤسسات والأفراد.

كان الملتقى بدأ في عامه الأول، كما بينت حليلة، «بشكل متواضع وتجريبي»، والسبب أنه يحمل ويروج فكرة جديدة، لكنه رغم ذلك كان بمثابة نافذة وفرت للحكواتية فرصة الظهور والتعلم والتدريب، ليشكل إضافة نوعية في هذا المجال، محاولاً إيجاد تصور مختلف للعمل المجتمعي؛ تصور ينطلق «من حكايا الناس، وضمن السياق الخاص لمجتمعنا» بحسب تعبيرها. وفي عامه الثاني، قرر القائمون على الملتقى، إخراج الفعاليات من إطار مسرح البلد فقط، لتعم مناطق مختلفة في البلاد، مع التركيز على العاصمة، ليصار في العام الجاري، إطلاق الفعاليات بالتركيز على الأطراف أكثر من المركز.

ينظّم الملتقى بالتعاون مع الملتقى التربوي العربي وشبكة «حكايا»، بالشراكة مع مؤسسات ثقافية ومجتمعية، منها: مؤسسة الرواد للتنمية، مركز الأميرة بسمة للشباب، دارة الفنون، مخيم غزة، مركز البرامج النسائية، مكتب تنمية المجتمع المحلي/ مخيم غزة، مؤسسة نساء من أجل القدس، متحف الأطفال، أمانة عمان الكبرى، دائرة الآثار، بيت الحكايات والموسيقى، ديوان الدوق، دكان الحكايا، الهيئة الملكية للأفلام، مدونة «حبر» ومقهى الأوبرج الشعبي.

يُذكر أن «حكايا» برنامج عربي-متوسطي يربط بين منظمات وأفراد ومجموعات مختلفة تؤمن بمركزية «القصة» في النمو الصحي للأفراد والمجتمعات، ويحتفي «حكايا» منذ سنوات عدة بفن الحكي في المسرح، الفنون، تشجيع القراءة والكتابة، والحوار بين الثقافات.

البرنامج ينظمه الملتقى التربوي العربي، ومقره الأردن، بالشراكة مع مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي (فلسطين)، مؤسسة الجنى (لبنان)، **MS/Action Aid** (الدنمارك)، فرقة الورشة المسرحية (مصر)، مسرح البلد (الأردن)، كما يحظى بتمويل من الاتحاد الأوروبي.■

عرض لفساتين الأعراس:

# بهجة الأبيض

حطّت العارضات على مسرح **زارا إكسبو** في فندق حياة عمّان، وكأنهن حمائم بيض، في العرض الذي خُصص لفساتين الأعراس التي تميزت بطغيان البياض عليها مع تنويعات شارك في إثرائها اللون **البيج**.

العرض الذي نظمته لانا بشارات لمجموعة «بركات»، 10 نيسان/إبريل 2010، اشتمل على فساتين ذات طابع كلاسيكي، مع لمسات عصرية راقية، تمنح العروس حضوراً أنثوياً مميزاً في «ليلة العمر»، عبر خطوط انسيابية تتناغم مع قوامها، والاعتماد على أقمشة تتسم بالنعومة والـدلال من مثل الشيفون والتفتة والحرير والدانتيل، مع التركيز على الجزء العلوي من التصميم، الذي جاء مكشوفاً ومرصّعاً بالخرز والشك اليدوي.

تقارب التصاميم بدا جلياً، إذ عكست جميعها تناغماً واضحاً، ولم يشذّ أي منها عن خطوط العرض العريضة، حيث القَصّات التي تبرز منطقة الصدر وتضيق عن الخصر ثم تنساب إلى أسفل معتمدة الكشكش والنفاش الذي يمنح القطعة فخامة وغنى، ويذكّر بعصر «الأميرات الكلاسيكيات».

الاشتغال الأكبر على التصميم جاء عبر القَصات المميزة على تنورة الفستان، وذلك باستخدام أكثر من نوع للقماش في القطعة الواحدة، وتداخل القَصات وتراكبها وتداخلها معاً، إذ تميز بعضها بزمٍّ عند منطقة الخصر منحَ واجهة التنورة تعرجات ناعمة، فيما اعتمدت فساتين أخرى على قَصة نصفية تبرز على شكل الهلال، مع حاملة كتف واحدة على شكل وردة، وبعضها الآخر تميز بطبقات الكلوش والزمّ المصنوعة من الشيفون الخفيف بحيث تشكل مع أرضية الفستان الأساسية تنويعاً لونياً جذاباً من تدرجات الأبيض، إضافة إلى تصميم بديع أضيفت له قطعة من الشيفون المطرز بالخرز والكريستال ومثلّم الأطراف عند نهايته.

وكما أوضحت بشارات، فقد استعيض عن الطرحات وتسريحات الشعر، مع اعتماد تصفيفات ناعمة نفذتها هلا الشرقاوي، والتركيز على نقوش الحناء السوداء التي تبدأ من أعلى الذراع متدرّجة حتى أسفله، بما يبرز جماليات الفستان ويجعل من تصميمه المحور المميز للعروس، مع اعتماد مسكات ورد من الأحمر تعبّر عن أجواء الفرح.

استطاع العرض أن يضع الجمهور، وأغلبه من المقْدمين على الزواج، في أجواء بهجة الأعراس، بخاصة مع اعتماد الموسيقى العربية وأغاني ماجدة الرومي التي اختارها خالد بيساني من **ميوزك بوكس**.■

## «لماذا تركتم الغابة فارغة؟»

# صورة منسوخة عن الوطن

بحضور ثلة من أبناء عشيرتها في مخيمَي إربد والبقعة، افتتحت التشكيلية الفلسطينية أحلام شبلي معرضها «لماذا تركتم الغابة فارغة؟» المقام في مؤسسة خالد شومان/ دارة الفنون، مشتملاً على سلسلتين فوتوغرافيتين: «عرب الصبيح» و«الوادي».

يرتبط عنوان سلسلة «عرب الصبيح» باسم قرية الجليل الفلسطينية التي تنتمي إليها شبلي، وقد تم تغيير اسم القرية إلى «عرب الشبلي» ليحمي أبناؤها أنفسهم من انتقام سلطة الاحتلال الإسرائيلي منهم.

التقطت الفنانة صوراً لأبناء عائلتها الذين يقطنون في مناطق عديدة في الأردن، راصدةً الإيقاع اليومي لحياة ثلاثة أجيال من اللاجئين الذين هُجّروا من أرضهم منذ العام 1948، ومتلمّسة الكيفية التي يحافظ من خلالها اللاجئون على فكرة «الوطن» عبر نسخه بتفاصيلية، في طريقة بناء المنزل وعناوين المحال التجارية والحفاظ على الروابط الاجتماعية.

عملية النسخ هذه هي «ما يمكّن الفلسطيني في الشتات من مواصلة الحياة» كما تقول شبلي لـ**السجل**، وتضيف «عندما بدأت تصوير أناس من عائلتي في مخيم البقعة للاّجئين، فوجئت أن أولئك الذين خرجوا من المخيم وبنوا أحياء بجانبه أعادوا أيضاً نسخ صورة المخيم التي هي صورة منسوخة عن الوطن».

تتحرك عدسة شبلي في هذه السلسلة لتلتقط صوراً لصور قديمة، كأنما تعيد من خلالها سرد التّاريخ؛ تاريخ عائلتها التي تمثل نموذجاً للحالة الفلسطينية بشكل عام، والتأكيد أن الوطن فكرة غير قابلة للمحو أو النسيان، إذ ما زالت شخصية حنظلة التي تمثل رمزاً للمقاومة وخريطة فلسطين حاضرَتَين بقوة رسماً على جدران البيوت والطرقات، وما زالت المحال التجارية تحمل أسماء مثل بقالة الخليل، بقالة بيسان ومجوهرات الخليلي.

تختلط في السلسلة الصور بالأبيض والأسود مع تلك الملونة لتشكل ما يشبه ألبوماً عائلياً، مشغولاً بفكرة جمع العائلة المشتتة وإن كان عبر الصورة فقط، أو عبر حضور جزء من هذه العائلة افتتاحَ المعرض، والفنانة بذلك تعيد، بشكل حُلمي، بناء جدار العشيرة الحامي لهوية العائلة. «إنني أبحث عن الحلم المتصدع بالوطن» تقول شبلي.

أما في سلسلة «الوادي» التي التُقطت لقرية عرب الشبلي في الجليل الأسفل بفلسطين، فتستكشف الفنانة معنى «الوطن» من خلال رصد ظروف الحياة اليومية التي يعيشها الفلسطينيون في ظل الحكم الإسرائيلي، مسجّلةً الانتهاكات المستمرة لحقوقهم.

الناظر لصور هذه السلسلة لن يجد مشاهد واضحة لعمليات القمع التي يمارسها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين، وإنما يرى علامات دالّة تقصّ الأثر الذي تركه الاعتداء، محوّلاً المنظر الطبيعي المدهش إلى مشهد يبث الرعب والخوف في النفس. تؤشر الفنانة على إحدى الصور قائلة: «تحت هذه الشجرة قتل مستعمر يهودي شاباً من عرب الصبيح»، وتواصل وهي تلامس صورة أخرى: «شهدت هذه المنطقة الحرجية قتالاً عنيفاً دار بين جنود الاحتلال وأفراد من عائلتي لم يتوانوا عن الدفاع عن أرضهم».

وُلدت شبلي العام 1970، وهي تتناول في مشاريعها الفنية مفهوم الوطن والانتماء، وتسلط الضوء على الأوضاع المعيشية للفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي، وكانت أنجزت منها: «غير معترف بها» 2000، «قوطر» 2003، «قصّاصو أثر» 2005 «اتكال» 2007، الذي يتحدث عن المهاجرين العاملين في مجال الرعاية ومستخدميهم المسنّين في برشلونة، يجوع البيت عندما تبعد» 2008 ويرصد حكايات الأطفال في دُور الأيتام ببولندا. ■

## سمبوزيوم رواق البلقاء:

# احتفاء بينبوع الجمال

بدا واضحاً أن «سمبوزيوم رواق البلقاء: فن، شعر، موسيقى»، أصبح يشكّل علامة فارقة في الحركة الفنية في البلاد.

السمبوزيوم الذي يقام للمرة الثالثة على التوالي، انطلقت فعالياته برعاية وزير الثقافة نبيه شقم، 12 نيسان/إبريل 2010، بمشاركة محلية عربية وعالمية، توّجت عقدين من إنجاز رواق البلقاء، المؤسسة الخاصة التي حملت على عاتقها تنظيم هذا الحدث الذي احتفى بربيع التشكيل والشعر والموسيقى، مبرزاً ينبوع الجمال الواحد الذي تستقي منه هذه الفنون ما يُغْني النفس ويسرّ الخاطر.

اشتمل حفل الإطلاق على تكريم فنانين، وعزفٍ على العود للموسيقي صخر حتر، ومشهد كوميدي للفنان نبيل صوالحة، إضافة إلى عرض أزياء تراثي، قدمته المصممة العراقية هناء صادق.

شقم، في كلمته التي ألقاها في الافتتاح الذي حضره فنانون وكتّاب وإعلاميون، قال إن لا نجاح للفعل الثقافي من دون شراكة مع القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني، للوصول إلى «ثقافة جماهيرية ديمقراطية تعبّر عما يريده الجمهور»، وبذا «تتحقق معادلة الإبداع بشقّيها؛ المبدع والمتلقّي».

وأوضح مؤسس الرواق الفنان خلدون الداوود، أن السمبوزيوم «ثمرة الخبرة الطويلة للرواق في تعامله مع الشأن الثقافي، وتأكيد للدور الذي أدّاه عبر دعم المشروعات المتنوعة في الفن التشكيلي وصناعة الأفلام التي توثق لسير المبدعين، إضافة إلى ترميم العمارة القديمة».

كلمة الضيوف العرب ألقاها الفنان المصري فرغلي عبد الحفيظ، وأشار فيها إلى ثراء العلاقات الثقافية التي تربط الأردن بالدول الشقيقة، مثمناً دور السمبوزيوم في تحاور المثقفين والفنانين العرب في ما بينهم، وتبادل الخبرات والتجارب المتنوعة.

وعلى مدار ثلاثة أيام، تواصلت الفعاليات في الرواق بأربع نهارات من الرسم التشكيلي، وأربع أمسيات شعرية، وعروض متواصلة لأفلام تسجيلية، وندوة مخصصة عن الروائي الأردني الراحل مؤنس الرزاز، حضرها جمهور كبير، وذلك بحسب تصريح مديرة السمبوزيوم لهذه الدورة سهى الداوود لـ**السجل** نظراً لحاجة الناس إلى «حدث يغير الروتين الذي تُقدَّم فيه الثقافة»، بما يبعث فيها الحياة ويبعدها عن النمطية والتكرار.

نتاج لقاء الفنانين التشكيلين تمثّلَ في لوحات تمنح المشاهد إحساساً بالفرح، معظمها مستوحى من روح الطبيعة، وهو أمر طبيعي ومتوقَّع، إذ نُفذت هذه اللوحات في مرسم الرواق وفي فضاء حديقته الممتدة، كما يتلمس بعضُها الروابط الفطرية بين نيل مصر وفرات العراق ونهر الأردن. وكان شارك الفنانين طلبةٌ من جامعات أهلية، استفادوا من خبراتهم ضمن إطار «ورشة عمل غير تقليدية» بحسب سهى الداوود.

شارك في الفعاليات ثلاثون فناناً من ستة دول هي: مصر، لبنان، سورية، العراق، فلسطين والأردن. وهو ما يعدّ إضافة في مسيرة هذا الحدث الذي انطلق العام 2007 تحت عنوان «حوار الأنهر»، ليُقام في عامه الثاني 2008 تحت عنوان «حوار لوني»، متيحاً الفرصة للمبدعين للتعايش مع جماليات بلدة الفحيص التي اجتمعت العراقة بين جنباتها، وأيدتها يد الطبيعة، بما يعزز رؤى الجمال في أبهى صُوَره.■

## برنامج ثقافي يقيمه مقهى الأوبرج:

# تكريم «الشرير ذي القلب الطيب»

أكد حفل تكريم الفنان زهير النوباني، ما ينطوي عليه الاحتفاء بالمبدعين وهم أحياء من أثر إيجابي، يجعلهم يشعرون بتقدير الآخرين لعطائهم وتثمين منجَزهم.

الحفل الذي نظمه مقهى الأوبرج الشعبي في وسط البلد، 11 نيسان/ إبريل 2010، أداره مشرف النشاطات الثقافية في المقهى، التشكيلي حسين دعسة، الذي قال إن تكريم النوباني يجيء استكمالاً للدور الثقافي والاجتماعي للمقهى، واحتفاء بمرور ستين عاماً على افتتاحه.

وتحدث المخرج العراقي يوسف العاني عن تجربة النوباني، مؤكداً أنه من «القلة المميزة من الفنانين الذين يتابعون جميع المهرجانات والملتقيات، دون أن يحجر نفسه على فئة معينة، فهو محب للجميع»، وأنه «جاهد ويجاهد من أجل تميز المسرح العربي بعامة».

النوباني الذي وجد نفسه محاطاً بالأصدقاء وفنانين وكتّاب وصحفيين وجمهور من رواد المقهى، بثَّ همومه التي تتقاطع مع هموم الفنان الأردني بعامة، متوقفاً عند «الكبَوات» التي أصابت صناعة الدراما التلفزيونية في البلاد، والتدهور الذي حدث لها بعد إغلاق الشركة الأردنية للإنتاج التلفزيوني منتصف التسعينيات، على إثر الموقف الأردني إزاء الاحتلال العراقي للكويت 1991.

واستذكر النوباني تجربته في إطلاق أول مسرح يومي في الأردن العام 1987، بعرض «الشحاد أبو الفضول» من بطولته وإنتاجه، ومن إخراج أحمد قوادري. حققت المسرحية في حينه نجاحاً، وشاركت في مهرجان جرش، لكنها مُنيت بالخسارة على الصعيد المادي، بسبب «إخلال إدارة المهرجان بما كان متفقاً عليه»، كما يقول النوباني الذي يوضح: «خلال فترة العروض كانت المدرجات ملأى بالجمهور، لكنني تفاجأت أنهم أدخلوا الجمهور بالمجان».

تمتد رحلة النوباني مع الفن لأربعة عقود، بدأها 1969 بانضمامه، وهو ما زال يدرس العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، لأسرة المسرح الأردني، متتلمذاً على يد المخرج الراحل هاني صنوبر، ثم شارك في مسرحيات كوميدية وتراجيدية مع مديرية الفنون، ليلمع نجمه بعدها، ويسهم في نحو 120 عملاً تلفزيونياً.

وفي ختام الحفل، سلّم المعماري علي ماهر، باسم الهيئة الملكية للأفلام، درع المقهى للفنان النوباني. وكان عُرض قبل ذلك فيلم وثائقي قصير تضمن مختارات من أعمال مسرحية وتلفزيونية شارك فيها الفنان.

برع النوباني في أداء دور «الشرير ذو القلب الطيب»، نظراً لطبيعة الشخصيات التي كان يجسدها، من مثل أدواره في مسلسلات: «العلم نور»، «سلطانة»، «ذي قار»، «جروح جروح»، «بير الطي»، «حدث في المعمورة»، «الطواحين» و«الاجتياح».

وفي المسرح، عُرف النوباني بعملَين نالا شهرة كبيرة: «الأشجار تموت واقفة» التي عُرضت على مسرح الجامعة الأردنية مطلع السبعينيات، ومسرحية «البلاد طلبت أهلها» التي كتبها الشاعر الراحل عبد اللطيف عقل، وعُرضت أثناء اشتعال الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

حول ما أثاره التكريم في نفسه، قال النوباني لـ**السجل**: «يصعب عليّ وصف فرحي بهذه الخطوة التلقائية الطيبة»، موضحاً: «كُرمت سابقاً بنيلي جائزة الدولة التشجيعية في حقل الفنون العام 1990، ووسام الحسين للعطاء العام 2009، غير أن لهذا التكريم نكهته المميزة، سواء في المكان الذي كبرت معه، أو بالحضور الذي غمرني بالمحبة».■

عرض لفساتين السهرة:

# تصاميم جريئة بلمسة كلاسيكية

بمناسبة حلول ما دعته «موسم الأفراح»، نظمت مجموعة أزياء **Beverly Hills** عرضاً لفساتين السهرة والخطوبة والأعراس، تميزت بجمالية التصاميم التي تَضيق أعلى الخصر فيما تنسدل من الأسفل برفق لتلتف طبقات الفساتين بنعومة على أجساد العارضات، وتتطاير بخفة مع خطواتهن المتئدة، وقد أضفت لمسة من اللمعان في القماش بريقاً مميزاً على جو العرض، وعمقت الإحساس بطيف الألوان التي تحاكي الأزهار المتنوعة.

ضمت التشكيلة الجديدة فساتين سهرة أنيقة صُنعت من خامات قماش الحرير و**الشانتون**، وتعددت ألوانها وقَصّاتها لتناسب الأذواق المختلفة.

أطلّت العارضات على منصّة غلب على ألوانها الأسود والبني الغامق، فيما توزعت أكاليل الزهور التي تخللتها مصابيح إضاءة مشعة، بما يضفي على المكان أجواء الفرح. الجولة الأولى كانت مع فساتين السهرة جريئة التصميم، مع لمسات كلاسيكية، وتموجات في ألوان القطعة الواحدة، تلا ذلك عرض لفساتين الخطبة التي تميزت بلون واحد من الأحمر والذهبي والأزرق والبنفسجي البارد، وقد طُعمت الفساتين بالخرز المشكوك والكلف التي كثر استخدامها لتحديد منطقة الخصر والحواف السفلى للفستان.

الختام كان على أنغام أغنية ماجدة الرومي «طلّي بالأبيض»، ومع تشكيلة واسعة من فساتين الأعراس التي تعددت قَصّاتها وطبقات الأقمشة المستخدمة لتمنح التصميم سعة من الأسفل، مع طرحات بسيطة استعيض عنها أحياناً بورود بيضاء تزين الشعر، وتعددت ألوانها من الأبيض الكلاسيكي المشع، أو البيج والسكري أو الذهبي البراق الذي يناسب ذوق الباحثات عن الاختلاف والتميز، إذ بدت العارضات بتسريحات الشَّعر البسيطة التي نفذها صالون **Tony & Guy**، والمكياج الدافئ الذي أبدعه شادي حمادنة، كأنهن أميرات من عالم الحكايا.

العرض الذي أقيم في **زارا إكسبو**، 9 نيسان/إبريل 2010، اختارت لانا بشارات أغاني مرتبطة بالأعراس خلفيةً له، مستعيضةً عن الإكسسوارات بنقوش الحنّاء على اليدين، فيما صُنعت باقات الورد ومسكات العروس من البالونات الملونة على شكل ورود، وفي هذا السياق تقول بشارات لـ**السجل** إنها أرادت النأي بالعرض عن التقليد، وابتكار أسلوب خاص بعيد عن البهرجة المبالغ فيها، سواء في التسريحات أو الماكياج أو الإكسسوارات، بما يجعل التركيز أكبر على فستان العروس وطلّتها الطبيعية.

شكّل العرض بمجمله لوحة مبهجة من التصاميم المزركشة والمعرّقة بنقوش وخطوط مبدعة، منحتها الأقمشة ذات اللمعان الرقيق ثقلاً وغنى وقوة، بخاصة تلك التي طُرزت أو شُكّت بالخرز المنثور الذي كان يتلألأ مع الإضاءة ويأسر العين.■

## «جماليات الخط العربي»:

# صوفيّة الحرف

من أعمال أبو عزيز

ثلاثاً من أبرز التجارب الفنية التي استلهمت الحرف العربي في إنتاج تكوينات وأشكال بصرية موحية، ضمّها معرض «جماليات الخط العربي»، ونُفّذت بريشات التشكيليين: الروسي فلاديمير بوبوف، والأردنيَين رفيق اللحام ومحمد أبو عزيز.

رغم ما تتفرد به تجربة كلٍّ من هؤلاء الفنانين، إلا أن ثمة خطّاً واحداً يجمعها، هو الاشتغال على الحرف العربي بالتجاوب مع متغيرات العصر وتحدّياته، إذ قدم بوبوف الذي عُرف باشتغاله على الخط العربي والزخرفة الشرقية والرسم والتصوير والخزف، صوراً كاملة وأشكالاً مبتكرة من حركات الحروف وتشابكاتها في الكلمة، متكئاً على جماليات الخط وتجاويفه وانحناءاته ومكوناته.

وأوضح بوبوف، خلال لقاء نظمه له المركز الثقافي الروسي في عمّان قبيل افتتاح المعرض، أنه اكتشف، قبل عقد من الزمن، عمق هذا النوع من الفن الإسلامي وحساسيته، ومدى ارتباطه بإيقاع الحياة اليومية، وقال: «عاينت من قرب، خلال جولاتي في العالمَين العربي والإسلامي، مساجد وفنوناً إسلامية، شكلت مصدرَ إلهام بالنسبة لي». وأضاف الفنان الذي أنجز ما يقارب 1500 لوحة، أن سبب شغفه بالخط العربي، هو ما تملَّكَهُ من إحساس بالحيرة للكيفية التي حافظ بها هذا الخط على توهجه لزمن طويل.

أما اللحام، فقدم لوحات توظف جماليات المدرسة الحروفية على السطح التصويري، وتستلهم روح الزخرفة الشرقية والمفردات

من أعمال أبو عزيز

المعمارية القديمة، من مثل القباب والأبواب والنباتات والبسُط العربية المنفذة بطريقة تقارب الزخرفية.

كذلك، عرض اللحام الذي نال وسام الكوكب من الدرجة الثانية 1988، وجائزة الدولة التقديرية للفنون التشكيلية 1991، لوحات نُفذت بتقنيات الحفر الغرافيكي مستوحاة من الموروث النبطي للمدينة الوردية، إضافة إلى تخطيط آيات قرآنية وحِكَم ومأثورات.

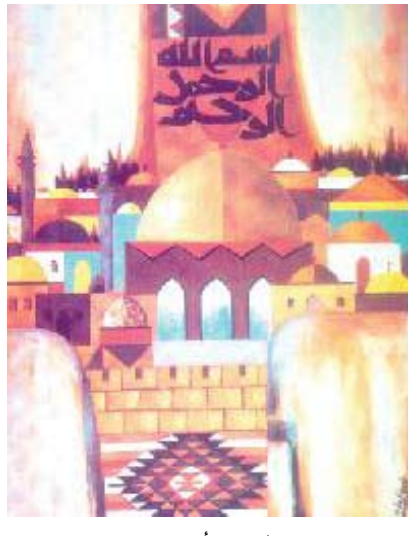

من أعمال اللحام

وعرضَ أبو عزيز لوحات تنطوي على مقاطع صوفية كُتبت بالخط الإيراني المسمّى «النسخ – تعليق»، على طريقة الخطاط المعروف مير عماد الحسني، وتتضمن قصائد صوفية لشعراء إيرانيين.

وأوضح أبو عزيز لـ**السّجل** الأسباب التي دفعته لخوض غمار هذه التجربة قائلاً: «عندما أكتب الحروف بالخط الإيراني، أشعر بجمالياتها المختلفة عن جماليات الخط العربي، إذ من الممكن أن يتداخل حرفَا الدال والراء مثلاً».

إلى ذلك، قدم أبو عزيز لوحات بدأ العمل على إنجازها منذ العام 2007، وهي منبثقة من وحي المكان التاريخي، وتؤشر على العلاقة المميزة بين فضاء المكان والنص الشعري الصوفي، ومن العبارات التي استخدمها: «ألم أقل إن هناك وطناً، يقطن بوردة صغيرة: اسمه: بستان»، و«ما أنت سوى معبر اقتضمته أسرار الحياة». يقول أبو عزيز: «ربطت بين الخط والصوفية لأن في كليهما اعتكافاً»، متابعاً: «الخطاط عندما يبدأ الكتابة لا بد ينعزل، وهذه العزلة أساس الإبداع في الكتابة، كما هي أساس الطقس الصوفي في علاقته الروحانية بالخالق».

لوحات أبو عزيز المركّبة تبحث في الجانب الجمالي لتكوينات الحروف، سواء المقروء منها أو غير المقروء في النص البصري. وقد نُفذت وفق تقنيات فنية متعددة، وخامات متنوعة منها الخشب والورقيات والكانفس، ومنحها الفنان ألواناً ترابية من البنّي وتدرجاته، مشتغلاً على تعتيق السطح المرتبط بفكرة الكتابة القديمة والمكان التاريخي، كما عمد إلى اللون المذهّب المرتبط بالكتابات المقدسة.■

من أعمال بوبوف

# فرص عمل مميزة

شركة مميزة من شركات القطاع الخاص جزء من مجموعة من وكلاء السيارات لبعض من أبرز العلامات التجارية متمركزة في العراق، تقدم الشركة فرصة لا مثيل لها من فرص التطور الشخصي وفرص النمو الوظيفي إلى جانب التعويضات المميزة. الشركة تبحث حالياً عن ملء الشواغر التالية:

## مدير التسويق

**المؤهلات المطلوبة**

١- خبرة لا تقل عن ٥ سنوات خبرة في مجال التسويق في قطاع السيارات.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في التسويق- إدارة الأعمال- ويفضل من حملة الماجستير في إدارة الأعمال.
٣- القدرة الممتازة على التفاوض- العرض- الاتصال والدبلوماسية الاستراتيجي للتسويق.
٤- القدرة على اجراء دراسات السوق وتحليل حظائر وسيناريو الظلمات المختلفة.
٥- القدرة على تحديد وإقامة علاقات تعاقدية مع الزبائن.
٦- خبرة محلية في وضع الموازنات التقديرية والموازنات.
٧- القدرة على التكلم وإنشاء العلاقات مع جميع الصعد الداخلية والخارجية داخل الشركة بالفعل ضرورة.

## مدير فرع

**المؤهلات المطلوبة**

١- لا يقل عن ١٠ سنوات خبرة في نفس الوظيفة.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية او ما يعادلها.
٣- مهارات متقدمة في الاتصال- التحليل- التفاوض- وإعداد التقارير.
٤- خبرة محلية في وضع الموازنات التقديرية والموازنات.
٥- مهارة استخدام الحاسوب.
٦- إجادة اللغة العربية والانجليزية قراءة وكتابة.

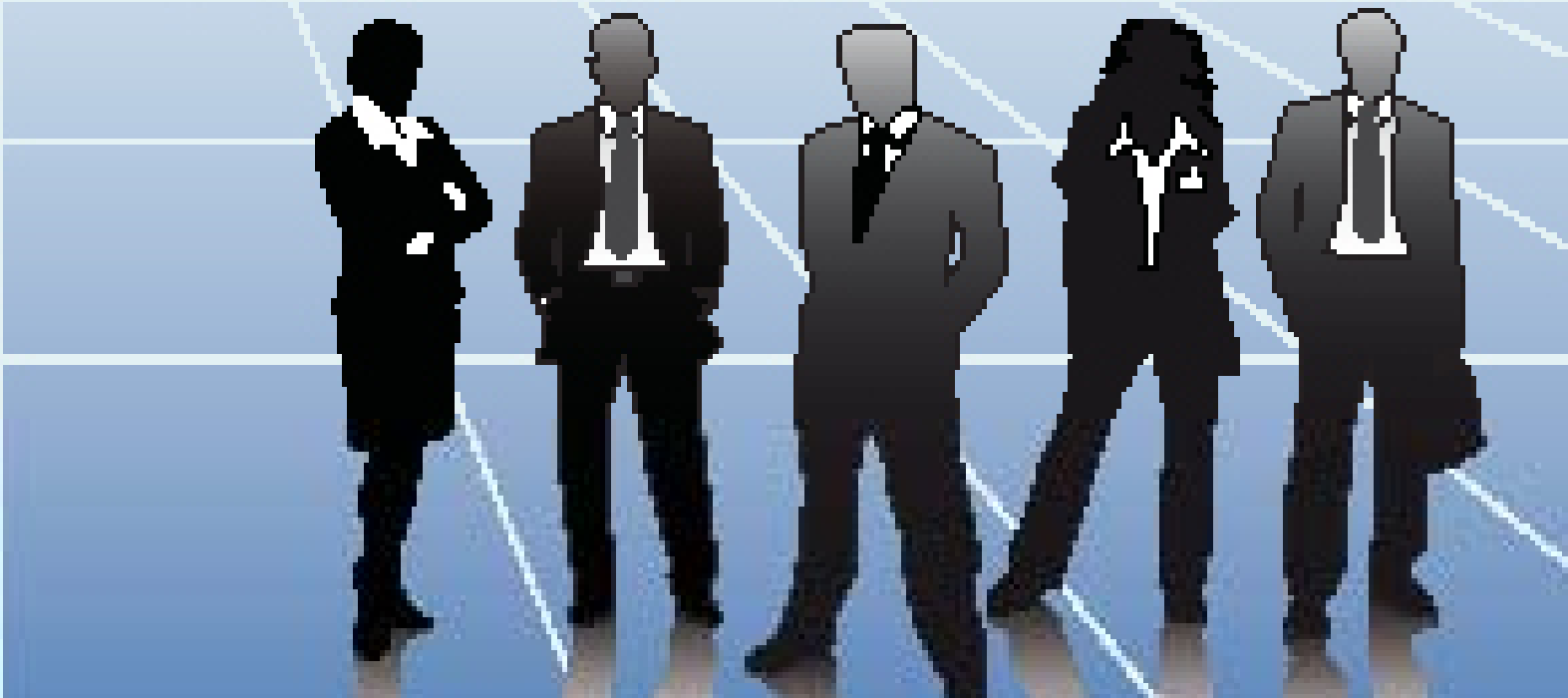

## مدير مشغل الصيانة

### المؤهلات العلمية

١- خبرة لا تقل عن ٦ سنوات في مجال الشاحنات وصيانة السيارات، منها سنتان على الأقل في منصب إداري.

٢- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، الكهربائية، أو الصناعية أو ما يعادلها من جامعة معترف بها.

٣- القدرة على التخطيط والتنظيم، التحليل، حل المشكلات، واتخاذ القرار.

٤- المعرفة الجيدة بالبرمجيات الفنية وبرمجيات نظام إدارة الصيانة الحاسوبية.

٥- القيام بتدقيق وتحليل وتقييم تقارير الصيانة.

٦- القدرة على التعامل مع الموردين والمقاولين والتفاوض معهم.

٧- استخدام اللغتين العربية والإنجليزية بمهارة كتابة ومحادثة.

## المدير المالي والإداري

### المؤهلات العلمية

١- خبرة لا تقل عن ٧ سنوات في الإدارة والمالية، ٤ سنوات في منصب إداري.

٢- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال أو المالية ويفضل من جامعة معترف بها في إدارة الأعمال.

٣- فهم جيد لميكانيكية العمل وأهمية الدورة المستندية العاملة.

٤- مهارات متقدمة في العروض، الاتصال والتحليل وتقييم العمل ومهارات حل الإشكالات.

٥- القدرة العالية على وضع الموازنات التقديرية والإيرادات.

٦- خبرة عالية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية.

٧- استخدام اللغتين العربية والإنجليزية بمهارة كتابة ومحادثة.

## مدير قطع الغيار

### المؤهلات العلمية

١- لا يقل عن ٤ سنة خبرة في مجالات ذات الصلة، ٢ سنوات منها في مستويات الإدارة العليا.

٢- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال أو ما يعادلها.

٣- القدرة على استخدام الحاسوب وبرمجيات التصويب ويجادل ولوائح البيانات وبرامج الحاسوب المتخصصة بإدارة المواد.

٤- المعرفة الجيدة بالمواصفات الفنية وبأسعار وبمظاهر السوق المتعلقة بقطع الغيار.

٥- القيم الجيد لتكاليف تصدير البضائع والقدرة على إدارة الشكاوى والأضرار الجوهرية بفاعلية وكفاءة إدارة المخازن والمستودعات.

٦- إجادة اللغة العربية والإنجليزية قراءة وكتابة.

## الموارد البشرية وإدارة الأصطال

### المؤهلات المطلوبة

١- لا يقل عن ٣ سنوات خبرة في إدارة الموارد البشرية، ٤ سنوات منها في منصب مماثل.

٢- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال أو ما يعادلها ويفضل حملة الماجستير في الموارد البشرية.

٣- المعرفة الجيدة بقانون العمل، إدارة معدلات العمل، والقدرة على حل النزاعات.

٤- مهارات متقدمة في العروض والاتصال.

٥- القدرة على إدارة المرتفقين من بعد من كافة المواعيد الإدارية والفنية.

## مدير مبيعات سيارات النقل الكبيرة

### المؤهلات المطلوبة

١- لا يقل عن ٦٠ سنوات خبرة في مجال البيع.

٢- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة أو إدارة الأعمال أو ما يعادلها.

٣- القدرة على تحديد الأهداف والتدريب والتحفيز المرتفقين على تحقيقها.

٤- مهارات العروض والمفاوضة مع فهم كافة المعادلات.

٥- مهارات المفاوضة متقدمة.

٦- إجادة اللغة العربية والإنجليزية.

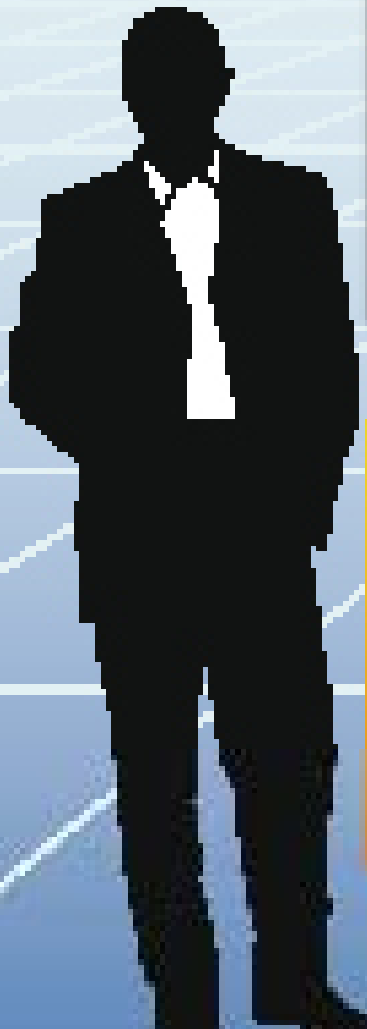

### مسؤوليات إدارية عامة لجميع الوظائف المذكورة أعلاه المسؤوليات الفنية سيتم تزويدها لاحقاً

١- إدارة فعالة للمشاريع والتواصل الرئيسيين ويوفر إعداد وتوقيعات أداء المدراء والمديرين.

٢- مسؤول عن وضع الموازنة التقديرية والسيولة والإشراف على تحقيقها.

٣- إنشاء وتحسين العلاقات مع جميع العملاء الداخلين والمدراء ومدراء الشركة بالشكل مسؤول.

٤- العمل مع الإدارة لتحديد وتحقيق أهداف الشركة.

يرجى إرسال الطلبات عن طريق البريد الإلكتروني إلى الوظيفة المتقدم لها:

customercare@gargour.com.jo

موسم الحجّ إلى الكرك:

# قلعة حصينة تختزن تاريخاً غنياً

السّجل - خاص

◄ الشتاء قاس على محبي المسير والتسلق. خيارات المملكة الواسعة بين سهول وجبال تصبح محدودة، بخاصة أن «سوء الحظ» واحتباس المطر الذي ساد المملكة في السنوات القليلة الماضية زال، واغتسلت الأرض أخيراً بمطر كان عزّ وابتعد طويلاً.

**القلعة مكّنت حكامها من بسط نفوذهم سنوات طويلة على مناطق واسعة من جنوب الأردن وفلسطين**

ضيق الخيارات كان يعني البحث عن أماكن، ربما، لم تكن مطروحة على خطة مجموعتنا لهذا العام. كنا ناقشنا في المجموعة، التي لم تطلق على نفسها اسماً بعد، وتتكون من عرب وأجانب، تنقصهم الخبرة ولكن يملؤهم حب المغامرة والإستكشاف، زيارة مواقع المسير المشهورة أولاً، فمعظمنا لم يذهب إلى وادي الموجب -سيد الأودية- بعد، وهذا محرّم في قاموس المسير في الأردن.

لكن و«نظراً للأحوال الجوية» كان خيارنا الآمن زيارة الكرك، وإعطاء قلعتها الكبيرة الوقت الذي تستحقه من تجوال وتمعن، بخاصة أنّ التفاصيل الدقيقة التي تحويها القلعة تلخص تاريخ المنطقة عبر العصور حتى أيامنا هذه.

البداية كانت من الشارع الواصل بين السوق التجارية المليئة بمحلات صغيرة تبيع صناعات يدوية، والقلعة. رَصْفُ الوادي كان فكرة جيدة أكسبت الشارع مظهراً حضارياً، ولكن على يسار القلعة تنتشر مطاعم تبدو «غير مشوّقة» لدخولها.

الدخول إلى القلعة مجاني للأردنيين. دخلناها و«صعقنا» بجمال المنظر من سورها المرتفع. الإطلالة على بيوت الكركيين بما يحيطها من جمال طبيعي، زادت يناعته الأمطار الغزيرة، يخلب الألباب، فيما شمس خجولة تنشر ضوءاً دافئاً على سهول الكرك.

الجبل على الزاوية الجنوبية يسمى جبل الثلاجة لارتفاعه وبرده القارس، بخاصة أنّ جهته المطلة على البحر الميت حيث تنتشر البيوت التي تنتمي لمنطقة الثلاجة، مكشوفة للرياح، وهذا سبب برودتها. فيما الجبل في جهتها الجنوبية الشرقية يسمى جبل المرج، وقد سمي بذلك لخضرته وجماله.

لا عجب أنّ هذه القلعة مكّنت حكامها من بسط نفوذهم سنوات طويلة على مناطق واسعة من جنوب الأردن وفلسطين بفضل موقعها الاستراتيجي وإطلالتها المرتفعة، إذ يبلغ ارتفاع هضبتها 1000 متر عن سطح البحر.

تضم القلعة التي تطل على اللسان الجنوبي - الشرقي للبحر الميت على بعد 120 كم جنوب العاصمة، سبعة مستويات من البناء. يزنّرها سور ضخم تنتظم فيه أبراج مختلفة الأشكال، وأنفاق بمداخل سرية تصل القلعة بمصادر المياه خارج أسوار المدينة.

هذه المداخل السرية والغرف المظلمة زادت من أسئلتنا. أزعجنا، رغم ذلك، اتساخ الغرف، وخوفنا من الدخول إليها خشية وحش متربص أو أفعى غادرة. أهل الكرك يروون قصصاً عن العقارب التي قد تجد في ظلام القلعة مسكناً آمناً.

أمامنا مشى سائحان بولنديان حظيا بدليل سياحي يتحدث لغتهم. ولكن كان علينا الاستفادة من اللوحات الإرشادية القليلة بالعربية والإنجليزية التي وضعت على بعض جدران القلعة لبيان ماهيتها.

رغم «الإهمال الواضح» لبعض جوانب القلعة، إلا أن المتحف القابع فيها حظي بعناية فائقة. المتحف ضخم وواسع وكأنه تحت الأرض في مكان مقبب قديم جداً.

المتحف الأثري افتُتح العام 1980. ويتكون القسم الرئيسي فيه من قاعة كبيرة هي عبارة عن أصل الأقبية التي كانت تستعمل في السابق عنابرَ سكن للجنود خلال حكم المماليك في القرن 13 الميلادي وخلال حكم العثمانيين في ما بعد.

المعروضات الأثرية المتنوعة في هذا المتحف تعود، بحسب اللوحات المعلوماتية الموزعة فيه، إلى فترات تاريخية قديمة جداً منذ العصر الحجري الحديث، أي إلى حوالي6000 - 8000 عام قبل الميلاد، ووجدت في منطقة الكرك وقلعتها وحتى الفترات التالية صعوداً إلى العصور الحديثة من نبطية ورومانية وبيزنطية وإسلامية وصليبية ومملوكية وعثمانية. معظم هذه الآثار والموجودات والأدوات والتحف الفنية القديمة وجدت أثناء الحفريات الأثرية التي شهدتها الكرك والطفيلة في عقود ماضية، مثل الأدوات الصوانية التي كان يستعملها الإنسان في العصور الحجرية من مطارق وأزاميل بدائية، إضافة إلى أواني الطعام والشراب والتخزين والعلاج، ثم الهياكل العظمية البشرية وقطع النقود الإسلامية واليونانية والنبطية.

الفخاريات موجودة بكميات كبيرة، وفي المتحف أيضاً الأواني الزجاجية الملونة، والنقوش والكتابات على قطع الحجارة، وأخيراً نموذج يمثل حجر أو مسلة الملك المؤابي ميشع الذي طرد اليهود من هذه البلاد.

ودّعنا القلعة ومتحفها بنظرات إلى أجزاء من شاطئ البحر الميت، ونظرات حنين وحزن إلى فلسطين القابعة غرباً، حيث كنا محظوظين ليلاً بمشاهدة بعض أضواء القدس، المدينة الخالدة. ■

## «اللي ما له ظهر ما له وجه»

# المدعوم: مسنود أم «شبيح»؟

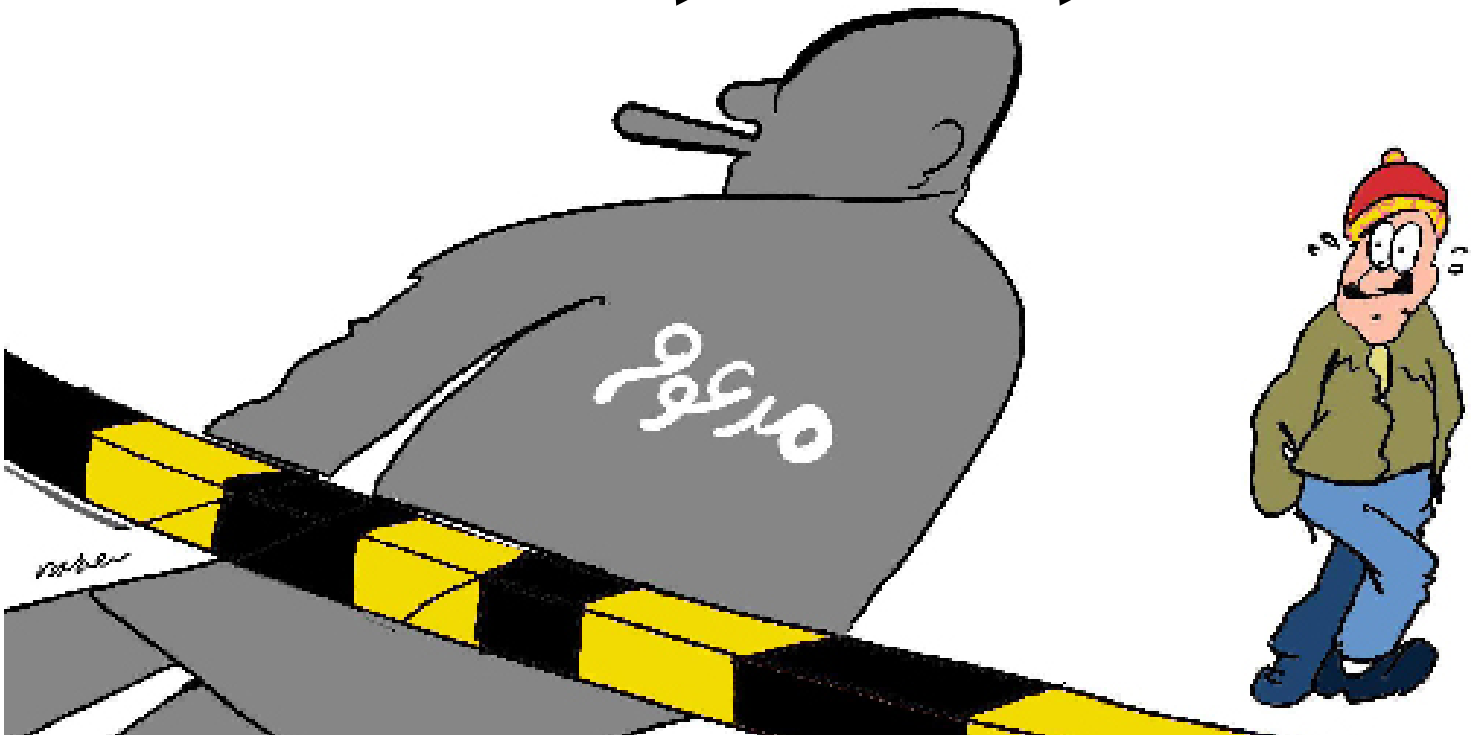


صلاح العبّادي

في دعوة غداء جمعت بين شخصيات عامة، رنّ هاتف شاب ثلاثيني كان حاضراً في المناسبة، فردّ على الفور مخاطباً المتصل: «هلا دولتك»، وسط تبادل النظرات بين الحضور من «النخبة». وانتهت المكالمة على عجل، بعد أن وعد الشاب ذلك المتصل به بأنه سيُجري اتصالاته «لمتابعة الأمر».

وما إن انتهى الشاب من المكالمة، حتى أجرى اتصالاً آخر بدا للحضور أنه «بالغ الأهمية». بدأ الشاب المتأنق حديثه بقوله: «تحياتي سيدي. بدّي أذكرك بموضوع الباشا»، لينهي الاتصال، وهو يتفوه بعبارات غير مفهومة للمحيطين به، لكنها «أوحت» لهم بأنه شخص «له وزنه».

ما حدث أثار فضول اثنين من الحضور بعد مغادرتهما، وظهر واضحاً أنهما توّاقان لمعرفة المزيد من المعلومات عن الشاب. وما إن استقلاّ السيارة التي قدما فيها، حتى أجريا اتصالات هاتفية، كشفت لهما أنه ليس أكثر من «موظف عادي» في مؤسسة خاصة، لا يحظى بأي علاقات مع «رجالات الدولة»، ولا مكانة له في بيئة العمل، على خلاف ما أوحى لهم.

كان يُقال في الماضي: «اللي ما له ظهر ما له وجه»، تعبيراً عن أهمية وجود دعم وإسناد من جانب شخص آخر من «العيار الثقيل».

واليوم يلجأ بعضهم إلى اتباع أساليب مختلفة للتمويه بأنه يستمد الدعم من غيره، في أطر الاستعراض وتمجيد الذات. هذا النوع من الاستعراض غير مؤذٍ، لكنه يعكس «ضعفاً وهشاشةً» في شخصية الذي ينتهج هذا السبيل.

هذا يقود إلى الحديث عن المدعومين، هل هم «مسنودو الظهر» كما يزعمون، أم إنهم فقط مُحتمون بآخرين لتسويغ ممارسات وسلوكات يقومون بها أو أقوال تصدر عنهم، ولتقديم انطباع كاذب عن أنفسهم؟

ففي العمل، والمؤسسات التعليمية، والجلسات ذات الطابع الاجتماعي، ثمة أشخاص يَظهرون في **كاركتر** يغلب عليه الاحتماء بآخرين؛ مصوّرين ما يصدر عنهم من أقوال أو أفعال أحياناً، بأنه تنفيذ لـ«أوامر» أو «إيعازات» تُملى عليهم.

ويرى أستاذ التربية في كلية عمّان الجامعية عودة أبو سنينة، أن إطلاق عبارات تدل على وجود علاقات مع صنّاع قرار وشخصيات ذات مرجعية، هو نوع من «السلوكات غير الطبيعية»، التي تشبه أنماطاً من الذبذبات الموتورة، التي يبثها المرء حوله للإيحاء بأنه على مستوى معين أو من طبقة محددة من الناس لها مكانتها الاعتبارية.

وهناك، بحسب أبو سنينة، ما يأتي ضمن إطار «سياسة التدليس»، التي يتميّز صاحبها بـ«اللعب على الكلمات والعبارات كي يصل إلى مبتغاه ولخدمة مصالحه فقط». وفي هذا السياق، شاع مؤخراً أن أكاديمياً «مرموقاً» في جامعة رسمية قال لزملائه في العمل بأنه «عبد مأمور»، ينفذ أوامر وتعليمات يتلقاها، وذلك بهدف تمرير قرار تعيين لم يلقَ تأييداً من زملائه.

هذا النمط من السلوك يختلف عن السلوك الاستعراضي الذي ورد في مستهلّ الموضوع. بل إن الأكاديمي نفسه فاجأ زملاءه وهو يترأس اجتماعاً رسمياً بقوله: «الجماعة على اطلاع على أدق التفاصيل!»، دون

أن يوضح المقصود بـ« الجماعة»، أو سبب اطلاعها على «التفاصيل». المجتمعون تبادلوا النظرات في ما بينهم، تعبيراً عن استغرابهم من التصريحات التي لفّها الغموض دون أن يُعرف فحواها. وبعضهم فهمَ أن «الجماعة» تعني دائرة المخابرات العامة.

لجوء هذا الأكاديمي إلى الاحتماء خلف موقف مزعوم للمخابرات العامة، فيه قدر من الضرر للأشخاص والمؤسسة التي يعمل بها.

نمط آخر من السلوك؛ (ج.ع) مواطن أربعيني راجع مؤسسة خدمية لإنجاز معاملة له، تساءل عن المعنى الذي قصده مسؤول هناك بقوله إنه ينصاع لـ«التعليمات التي تأتي من فوق»، وهي عبارة فهم منها رفْض إنجاز معاملته، دونما سبب واضح.

المواطن نفسه أكدّ أنه أنجز معاملته بشكل قانوني بعد مراجعة مسؤول آخر؛ ليتبين له في ما بعد أن المسؤول الذي رفض إنجازها في بداية الأمر «لم تأته تعليمات من فوق»، وإنما كان مبعث رفضه إنجازها تقاعسه عن أداء العمل، على الأغلب.

وفي جانب آخر، هناك مسؤولون يحرصون على إثارة الخوف في نفوس العاملين معهم، عبر إشعارهم أنهم على اتصال مع مؤسسات ذات مكانة اعتبارية، ولهم علاقاتهم التي تمكّنهم من الاطلاع على الشكاوى التي تُقدَّم بحقهم، لأنهم «مسنودون»!

في إحدى المؤسسات، فاجأ «المدير» عدداً من موظفيه خلال اجتماع عمل، بكشفه إنه استُدعي إلى إحدى الجهات للتحقق من معلومات وردتها حول تجاوزات في المؤسسة التي يديرها، قائلاً لزملائه إنه قرأ التقرير المكتوب عنه، وشاهد اسم كاتبه وبخط يده.

وبسبب هزالة شخصيته وما ظهر من شدة كذبه، فإن أحداً من الموظفين لم يصدّق المدير، بحسب ما أبلغ أحدهم **السّجل** طالباً عدم نشر اسمه. لكن لو كانت النتيجة مختلفة، وقاموا بتصديقه، ربما أدى ذلك إلى تدني مستوى المساءلة والمتابعة على صعيد المؤسسة.

بعيداً عن السياسة والإدارة، يقوم بعض «المسنودين» و«المهيمنين» بالسطو والابتزاز. ففي إحدى مناطق عمّان الشرقية مثلاً، يدير عامل وافد محل بيع خضروات لحسابه الخاص، متجاوزاً في ذلك القانون؛ رغبةً في تأمين عيش كريم لأسرته التي تقيم في عمّان. هذا العامل يجد نفسه مضطراً لمداراة عدد من الزبائن الذين يدّعون بأنهم من «أصحاب النفوذ»؛ لتكون مشترياتهم «مجاناً» دون ثمن، تجنباً لأي ضرر محتمل يقع عليه بسببهم.

وفي سلوك مشابه، لكن في موقع أكثر **برجزة**، دخل رجل وزوجته إلى أحد المحال التجارية، وأخذت زوجته تنتقي «حاجاتها»، بينما يجري هو مكالمات هاتفية أظهرت بأنه شخصية ذات مكانة، الأمر الذي دفع صاحب المحل للاعتذار عن قبول ثمن المشتريات التي بلغ ثمنها ستين ديناراً؛ لتكون هدية منه، دون أن يتسنى له معرفة صحة ادعاءات «الزبون»، بحسب ما أفاد صاحب المحل لـ**السّجل** مشترطاً عدم الكشف عن هويته.

من جهة أخرى، قد يأتي دور «المسنود» ليس بوصفه متلقياً للرشوة بل على أنه بائع لها، إذ يجد صاحب **سوبر ماركت** في منطقة النزهة بعمّان، نفسه مضطراً لشراء **كراتين** لحوم من عاملين في إحدى المؤسسات، بعد أن يحصلوا عليها كـ«هدية» من مصانع متخصصة أثناء جولاتهم عليها؛ تجنباً لـ«شرهم».

المتخصص في علم النفس كرابيد زكريان، يصف هؤلاء بـ«الوصوليين» الذين يحلّلون لأنفسهم استخدام جميع الوسائل للوصول إلى غايتهم، مطبّقين المقولة الشائعة: «الغاية تبرر الوسيلة». ويكشف أن بعض هؤلاء «يتمتع بمسحة ذكاء يوجهها نحو اختيار ضحاياه»، مبيناً أن الضحايا يتميزون عادة بأنهم «يهابون من ذكر أسماء شخصيات عامة أو مؤسسات ذات مرجعيات سياسية».

رئيس مجلس النواب الأسبق سعد هايل السرور، يقول لـ**السّجل**: «هناك أشخاص يعمدون إلى استخدام عبارات تحمل إيحاءات بأن جهات حكومية وأجهزة في الدولة تقف إلى جانبهم ضد آخرين؛ لتمكينهم من الحصول على امتيازات وحوافز».

ويرى أن هذا «الإيحاء» لا يصْدُق تماماً، وأن التأثيرات والضغوط تنطلق إما من اجتهادات شخصية لدى بعض الأشخاص، أو أنها تعبير عن أهواء وأمزجة أو تندرج ضمن حسابات خاصة لدى بعضهم دون علم رئيسه.

ويعتقد السرور إن بعض هؤلاء «يجيد فلسفة التآمر»، ليحتمي بشخصيات عامة تحظى بمكانة مرموقة، أو أجهزة ومؤسسات حكومية ذات مرجعية، ويجعل منهم درعاً يحميه، محاولاً اقتناص ما يطمح إليه.

وزير الداخلية الأسبق عضو هيئة مكافحة الفساد عوني يرفاس، تحدث لـ**السّجل** عن تجربته الشخصية في هذا المجال، نافياً أن يكون طُلب منه خلال سنوات عمله اتخاذ قرارات لصالح أشخاص وفقاً لرؤية مؤسسات ذات مرجعية أو شخصيات عامة عليا.

وأضاف أن محاولة استغلال هذا الجانب من أشخاص يتفوهون بعبارات تدلّ على أن لهم نفوذهم وارتباطاتهم لتقديم خدمات لآخرين لقاء مقابل، قد يؤدي إلى ملاحقتهم جزائياً وتحميلهم المسؤولية في هذا الجانب.

للحد من هذه الظاهرة، يدعو أستاذ العلوم السياسية مصطفى العدوان إلى «تفويت» الفرصة أمام المختبئين وراء شخصيات عامة ذات حضور اجتماعي، متقمّصين مواقف وأدواراً مصطنعة، من خلال الطلب منهم الحديث بشكل صريح عند تفوههم بعبارات تحمل إيحاء تجاه مؤسسات رسمية أو شخصيات سياسية لها مكانتها.

وأوضح العدوان أن الاحتماء بآخرين بهدف تمرير قرارات، هو سلوك يُقبل عليه أشخاص «يعمدون إلى الاختباء خلف شخصيات غير شخصياتهم»، ظناً منهم أنهم يستطيعون خداع الآخرين والظهور بمظهر يحصلون من خلاله على مكتسبات من خلال «تمويه» الذين يتعاملون معهم.

مسؤول في مؤسسة مجتمع مدني طلب عدم نشر اسمه، يرى أن «المتسترين» وراء الشخصيات العامة، «يغيب عن درايتهم أن هذا السلوك المستهجَن يجرفهم بتياره الرعوني نحو الوقوع في دائرة الأخلاق الفاسدة القبيحة، التي يفتقد أصحابها للشجاعة الأخلاقية النزيهة لمواجهة الواقع والتعامل بعفوية دون التسلق على الآخرين للحصول على مكتسبات وأطماع لهم».

ويلفت إلى أن بعضهم «ليس لديه أي علاقات مع شخصيات نخبوية، لكنه يكذب وينجرّ وراء أوهام ينتجها ويصدّقها، ويطلب من الآخرين تصديقها».

أما أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية مجد الدين خمش، فيوضح لـ**السّجل** أن التنافس للحصول على امتيازات ومناصب والتقرّب لمسؤولين وصنّاع قرار، يدفع بعضهم إلى اتباع أساليب «ملتوية» لتحقيق أطماعه، ما يحفزه لتعلم «تكتيكات» لإعطاء صورة إيجابية عنه أمام آخرين، تزيد من قدرته التنافسية في بيئة العمل وربما في الحياة العامة.

وأرجع خمش سبب اتباع هذه «التكتيكات»، إلى اعتقاد هؤلاء بأن هذا الأسلوب «يزيد من قيمتهم أمام المحيطين بهم في العمل أو الحياة العامة، في وقت يتمنون فيه أن تتحول هذه المظاهر إلى واقع، بخاصة إذا كانوا ينسجون للآخرين قصصاً غير حقيقية».

وبعدما انتهى كاتب هذه السطور من موضوعه، وأثناء تحويله إلى التحرير، رنّ الهاتف النقال، وكانت أولى كلمات الكاتب في رده على المتصل: «هلا معاليك»، فما كان من المحرر إلا أن قال: «موضوعك ممتاز، واصلْ ما شاء اللّه عليك، مين معاليه؟!». كل ذلك قبل أن ينتقل الموضوع من **الفلاش ميموري** إلى جهاز الكمبيوتر الخاص بالمحرر.■

أحمد أبو خليل

بريشة سمسول أريفين-إندونيسيا

## عدّة بلا «كرستة»

وحدهم الكتاب والمثقفون بين بقية أصحاب المهن، يشغلون أنفسهم بطريقة حمل أدوات عملهم، أي أقلامهم وأوراقهم، ومؤخراً حواسيبهم الشخصية، ويتوتّرون كثيراً إزاء هيئتهم التي يبدون عليها وهم يحملون تلك الأدوات.

الحرّاث مثلاً، يحمل محراثه الضخم ويمشي من دون أن يعتني كثيراً بهيئته أثناء ذلك، بل إنه يحرص فقط على أفضل طريقة لحمل محراثه بما يوفر القدر الأكبر من الراحة لكتفه حيث يرتكز المحراث.

عامل البناء كذلك، يلفّ «خُرْجه» حول خصره ويثبت شواكيشه وأزاميله وقطّاعاته ومساميره من ودون أن يسأل الآخرين: كيف تروني؟

وحده الكاتب يستلّ قلمه بعناية، ويحمل أوراقه وكتبه بشكل مدروس بعد أن يمسك بها بيد مضمومة إلى الأعلى فوق صدره بحيث تقترب الأوراق والكتب من منطقة ما تحت الإبط.

حافظات الأوراق اختراع مناسب لخفض منسوب قلق الكاتب على أدوات عمله، بل لقد أصبحت هي ذاتها أدوات عمل جديدة، ومثلما تُعدّ الأقلام الفاخرة هدايا قيّمة، فإن الحافظات وجدت مكانها في عالم الهدايا، وفي المؤتمرات الثقافية وورش النقاش يكون للحافظات حضور كبير، بل إن نجاح المؤتمرات يقاس عند لحظة معينة بنوع الحافظات التي تم توزيعها على المشاركين، وكثيراً ما تشكل الحافظات الفاخرة تعويضاً عن فشل المؤتمر ككل.

مشكلة الكاتب الخفية في علاقته بالأداة الرئيسية، القلم، تكمن في أن الإيحاءات التي يحملها القلم لا تكفي لتحقيق الثقة اللازمة بالنفس، فالقلم له قوام رفيع، وقد يتوقف عن الكتابة ويحتاج للنفض إذا كان من الحبر الناشف، وللبري إذا كان رصاصياً، وقد تضطر إلى ترطيب رأسه باللعاب إذا كان من الحبر السائل، ثم إن القلم قد ينشف حبره وقد يفيض.. إلخ.

لهذا ربما، يصر الكتّاب دوماً عندما يكون النقاش حول المسؤوليات والأدوار على القول: «نحن لسنا مجرد حمَلة أقلام».■

## «الكازوز» والخضراء والوجه الحسن

دخل **الكازوز** إلى عالم الضيافة الأردنية حديثاً، وكان مشروباً فكاهياً بسبب الفرقعة التي يحدثها، لكن سعره العالي نسبياً وقت التعرف عليه حالَ دون تمتعه بالفكاهة تلك، فقد كان أعلى سعراً من القهوة والشاي اللذين يعتليان سدّة الضيافة السريعة (أي الضيافة ما دون الطبخ).

احتل **الكازوز** موقعاً خاصاً، وتقديمه يعدّ كرماً وتكريما زائداً، لكنك عندما تدعو صديقاً إلى بيتك لا تدعوه إلى شرب **الكازوز**، بل إلى شرب القهوة أو الشاي، فإذا لبّى الدعوة تكرمه بـ**الكازوز**.

كما هو واضح، احتل **الكازوز** مرتبة عالية فوق الصواني وأطباق الضيافة، لكنه بقي متراجعاً إذا ما نُظر إليه من زاوية القيمة الثقافية للضيافة.

لقد كان لإلحاق المصاصة بـ**الكازوز** كأداة سحب السائل إلى الفم، أثر ترفيهي كبير، بعكس الشاي والقهوة اللذان تضطر إلى رفعهما في الكؤوس والفناجين، وأحياناً مع الصحون لإيصالهما إلى الفم. وأذكر أنني في بداية عصر المصّاصات استخدمت إحداها لرفع الشاي الساخن، فانتفضت مزغرداً من شدة الألم، إذ من المعروف أن ألم الفم هو الوحيد الذي يُشتكى منه بالزغردة.■

تكنولوجيا وصناعة ألمانية

www.osram.com

أقوى لمبة هالوجين في العالم

# كاسر الليل

## OSRAM NIGHT BREAKER

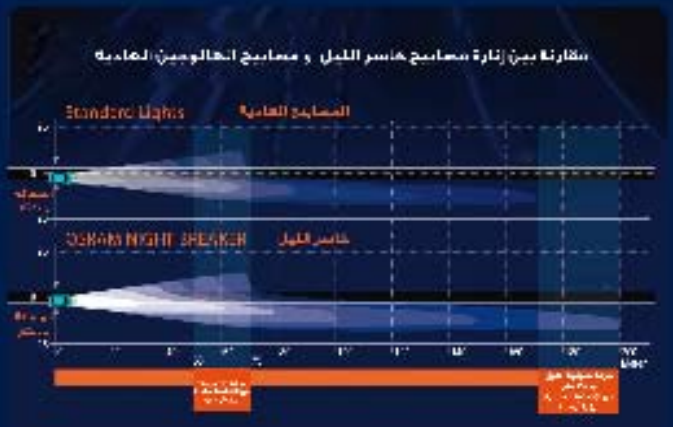


- رؤيا أوضح... إضاءة **أكثر بـ ٩٠٪** من الإضاءة العادية.
- رؤيا أبعد... حزمة ضوئية **أطول بـ ٣٥ متر** من الإضاءة العادية.
- إضاءة أريح... الإضاءة البيضاء **أكثر بـ ٢٠٪** لراحة أكثر في القيادة.

كل هذه الميزات تجعل القيادة أكثر راحة ومتعة وامان بسبب الإضاءة البيضاء التي توفرها NIGHT BREAKER والتي هي اقرب إلى ضوء النهار الطبيعي.

جميع مصابيح OSRAM متطابقة وممتثلة لمتطلبات الجودة لمصنعي السيارات وللمعايير الاوروبية.

OSRAM

GEORGE ARIZECK & Co.
شركة جورج ابو ايد وشركاه

# توفيق النمري:
# عميد الأغنية الأردنية

حسين نشوان

ليست الميزة الوحيدة لابن الحصن توفيق النمري، أن حسابه في بنك الفن والغناء والموسيقى، قارب الألف أغنية، كتابةً وتلحيناً وغناءً، وهو ما يمكن أن يُدخله في كتاب **جينيس** للأرقام القياسية، ويضعه على منصة لم يقف عليها سوى الكبار من مثل كوكب الشرق أم كلثوم.

ثمة ميزات تُقرأ من وجهة نظر علم الاجتماع والفن وعلم النفس، تتصل بالبيئة التي صاغت الأغنية الأردنية، وكان «عدفوس»، وهو الاسم الأول لعميد الأغنية الأردنية بحسب بطاقة الأحوال المدنية، تَمثُّلها منذ بواكير صباه وتَشبّع بها.

النمري، المولود العام 1918، استهواه الفن مبكراً وهو ما زال في عمر اليفاعة، فاختبر صوته في «الخابية» بعيداً عن المجتمع الذي كان يرى في الغناء خروجاً على تقاليد القرية المحافظة.

أضاف إليه درس الترتيل ذائقةً نقية، فانحاز إلى اللون الريفي الذي يرصد جماليات الطبيعة، وعلاقات الطيبة بين الناس، ناهلاً من الألحان التراثية التي لا تخلو من حماسة وقوة و«رجولة».

ربما تكون مثل تلك الخيارات فرضتها طفولته التي عاشها يتيماً عندما توفي والده وهو صغير، فعاش في عهدة جده، وهو ما وطّنَ في نفسه قناعة الاعتماد على الذات.

أدرك أن التراث الذي يقتبس منه مرجعياتِ الغناء، ينحاز إلى الذكورة وقيم الرجولة، تلك التي عززتها في نفسه خدمته العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية كاتباً في الجيش البريطاني لسبع سنوات.

في حياة «أبو صالح» الذي درس في قرية الحصن، محطات مهمة تركت ظلالاً في تجربته الغنائية. من بينها رحلاته إلى فلسطين قبيل النكبة. ففي رحلة إلى حيفا في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، مع معلم في المدرسة اسمه متري الحمارنة، أبو نشأت، ردد توفيق أغنية «يا جارة الوادي»، التي منحته حظوة في المدرسة وجعلته نجماً لحفلاتها.

درسَ عزف العود على يد الفنان ألفرد سماوي، وفي دمشق درس النوتة الموسيقية، وعلّم الموسيقى في الحصن والطيبة بعد أن تخرج في مدرسة التجهيز بإربد متحصلاً على «المترك».

بدأت مسيرته تتبلور في العام 1936، وفي تلك الفترة أهداه الأديب الراحل حسني فريز قصيدة «هياكل الحب» التي قدّمها مغنّاة بإيقاع أنيق.

قدم أول مساهمة احترافية في إذاعة رام الله العام 1949 في ذكرى استقلال المملكة، وخلال إحدى زيارات الملك المؤسس للإذاعة، قدم الفتى اليافع أمامه أغنية من اللون الحجازي، ويقول النمري مستذكراً المشهد: «فأوصى الملك بي خيراً».

انتقل للعمل في الإذاعة الأردنية بعمّان العام 1959، وأدّى حينئذٍ أغنيته الشهيرة «على بير الطي». ومنذ ذلك الوقت، وهو رائد الأغنية الأردنية بلا منازع، إذ وضعها في مكان لائق بين مثيلاتها العربيات، مطوّراً على القوالب والألحان والكلمات التراثية، لتناسب العصر دون تفريطٍ بالأصالة أو تجاوزٍ للقواعد المتعارف عليها.

تُمثّل غالبية أغنياته مدوّنة لوقائع من حياته ومسيرته، على الصعيد الشخصي وعلى المستوى الوطني، ومنها: «أسمر خفيف الروح»، و«على ضفافك يا أردن».

كان للحروب العربية الإسرائيلية، نصيب من أغنياته. فقدم «مرحى لمدرعاتنا» و«ربع الكفاف الحمر والعُقُل ميالة»، وسواهما من أغنيات ألهمت الحماسة في النفوس، وشكّلت وجدان الجيل الذي كان يحتاج إلى رفع روحه المعنوية.

يقول عميد كلية الفنون بجامعة اليرموك محمد الغوانمة عن ميوله السياسية: «إنه وطني بامتياز». لم ينضمّ إلى أي حزب، واكتفى بالتعبير عن نفسه باللحن والكلمة. وها هي أغنياته الوطنية لا تغيب في المناسبات الوطنية والاجتماعية، حتى يومنا هذا.

تشاركه زوجته جميلة، الحياة بحلوها ومرّها، ولهما ستة أبناء، بينهم فتاة، والأكبر طبيب.

له رأيٌ مبنيّ على خبرةٍ جمعَ فيها التراث لسنواتٍ دون أن يكلّ أو يملّ: «الأغنية الشبابية فقاعات صابون». وهو رأي يستند إلى مقارنة ربما تكون غير عادلة، فالزمان لم يعد زمانه على ما يبدو، و«الإيقاع» اختلف!

يصفه الغوانمة بقوله: «إنه طيّب، مُقبِلٌ في الطعام، لسانه عذب، والكلام عنده جميل»، ويتابع: «ثقافته واسعة في مجالات المعرفة ومتنوعة، متعمق في الأدب والشعر، صاحب نظرية في الصحة، له برنامج مشي في الصباح، يشرب باعتدال، صاحب طرفة وأنيق».

ويقول عنه الكاتب محمد ناجي عمايرة، إنه «أنعش ذاكرة الكثيرين بتلك الأغاني والأهازيج الجميلة التي حفظناها صغاراً، وتربّينا على إيقاعها في المناسبات الخاصة والوطنية».

خلال مسيرته في الفن التي تجاوزت ستة عقود، كتب نحو مئة أغنية باللهجات اللبنانية والمصرية والسورية، وقدم ألحانه على مدى سنوات لفنانين عرب من بينهم سميرة توفيق ونجاة الصغيرة ونصري شمس الدين ووديع الصافي.

تأثر بالموسيقار محمد عبد الوهاب، وظل يمارس هوايته التي يقلّد فيها «المونولوجات» الساخرة والناقدة، إلى وقتٍ قريب قبل أن يقتعده المرض ويجعله ملازماً للفراش.

رغم ثقل السنين، ما زالت ترافقه البسمة والروح العذبة، وقد قابلَ، أطال الله في عمره، ذلك الخبر الذي نشرته صحفٌ قبل شهور حول وفاته، بالابتسامة والغناء والنكتة.■